

## الدرس الأول

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### فوائد دراسة باب الاجتهاد والفتوى.

- هذا العلم يتعلق بأبواب الاجتهاد والتقليد والفتوى، وهذا العلم علمٌ مهمٌ، فهو أولاً من طلب العلم الشرعي، الذي يتقرب به إلى رب العزة والجلال ، فيدخل في قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «إن الملائكة لتضع أجنحتها لطالب العلم، رضا بما يصنع».
- ثم هو ثانياً طريقٌ إلى إعادة الأمة، إلى كتاب الله -عزَّ وجلَّ-، وسنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-، لأن الاجتهاد يعني استخراج الأحكام الشرعية، من كتاب الله، ومن سنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-.
- ثم هو أيضاً طريقٌ للتفريق بين أنواع الناس، من هو المؤهل لأن يُستفتى ويُسأل، ومن هو الصالح للفتوى والاجتهاد، ومن هو من ليس كذلك.
- أن يكون عندنا -بإذن الله عزَّ وجلَّ- معرفةً بالطريق الذي تصلح به أحوال الأمة، وتحذر من أنواع العقوبات الدنيوية، والأخروية، ولذا قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122].
- في دراسة هذا الباب، نتمكن من معرفة المسائل والنوازل الجديدة، التي تحدث في الأمة.
- فحينئذٍ نعلم أن الأمة في جميع الأزمنة تحتاج إلى هذا الباب، باب الاجتهاد، لماذا؟ لأنه هو الذي يحفظ الله به هذا الدين، ويعيد به الأمة إلى الأصول الشرعية، كتاباً وسنةً.
- بواسطة هذا العلم، نكتشف الفرق بين أولئك الذين يتركون بزي العلم؛ ليخدعوا به الخلق، فإننا وجدنا من يتظاهر بالعلم والفتوى، من أجل تحقيق مقاصد دنيويةٍ له، وبالتالي نحتاج إلى معرفة المؤهلات، والصفات التي نستطيع بها أن نفرِّق بين من يقول لله من العلماء، وبين أولئك المتزيين بزي العلماء، وهم ليسوا منهم، إنما يريدون مكاسب الدنيا.
- من فوائد تعلم هذا الباب أيضاً: أن يكون الاجتهاد منضبطاً بالضوابط الشرعية، والطرائق المرعية، وبالتالي يعرف الناس دين الله -سبحانه وتعالى-.

- الناس على صنفين، أهل الاجتهاد، وهم الذين يتمكنون من استخراج الأحكام من الأدلة، وهؤلاء يجب عليهم أن ينظروا في الأدلة، وأن يحكموا بها، ويقابلهم أهل التقليد، وهم الذين لا يتمكنون من أخذ الأحكام من الأدلة، وذلك لأن أخذ الأحكام من الأدلة ليس أمرًا اعتباطيًا، وليس كل واحدٍ من الناس يتمكن منه، وعندما يأتي بعض الناس ويقول: أنا لا أحتاج إلى فتوى المفتين، أو يكفيني ما تتولد به قناعتي، نقول: قد خالفتَ شرع الله في هذا، وقد خالفتَ ما أمر الله -عزَّ وجلَّ- به، وما أمر به رسوله -صلى الله عليه وسلم-، ليس في ما تذكر طريقةً شرعيةً، بل الطريقة الشرعية مخالفةٌ لهذا.
- قد يقول بعض الناس: إنه قد ورد في الحديث، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«استفتِ نفسك، وإن أفتاك المفتون، ثم أفتوك»**.
- فنقول له: هذا لم تفهمه؛ لأنه لا توجد عندك أدوات فهم الأدلة من كتاب الله وسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم-، فليس المراد أن يرجع الإنسان إلى ظنه المجرد، الذي لا يُبنى على دليلٍ، فإن هذا مذمومٌ في الشريعة، كما قال تعالى: **﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾** [الأنعام: 116] فهذا مذمومٌ، وممنوعٌ منه في الشرع، وإنما المراد بالحديث أن الإنسان إذا اشتبهت عليه المسألة، ووجد من يفتي بالجواز، لكن الإنسان مترددٌ فيها، فإن المشروع في حقه، أن يتورع عنها، وأن لا يأخذ بها، كما في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: **«دع ما يريك إلى ما لا يريك»**.
- إذن هذا الفهم خاطئٌ، ويدل عليه جزء الحديث الآخر، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«جئت تسألني عن البر والإثم»** ثم قال: **«الإثم ما حاك في صدرك، وكرهت أن يطلع عليه الناس»**، فهذا الذي يتحشرج في الصدر، هذا هو المراد بقوله: **«استفتِ قلبك»**، أي: هذا الذي تستريب منه، اتركه، ولا تأخذ به؛ لوجود هذه الحشرة التي في الصدر تجاه هذا الفعل.
- وبالتالي لا يصح للإنسان أن يأخذ باعتقاداته، أو بأرائه، أو باجتهاداته وهو ليس من أهل الاجتهاد والعلم والفتوى، ويدل على هذا أن فهم النصوص ليس من الأمور الاعتباطية، بل له قواعد، وضوابط، وأنواعٌ، وهناك نصوصٌ قد تخفى عليك، وهناك نصوصٌ قد لا تفهم المراد بها، وقد يكون هناك نصوصٌ يراد بها غير ظاهرها، وكم من محاولات الفهم من أناسٍ غير مختصين في الشريعة، فنزلوا كلام الله -عزَّ وجلَّ- في غير مراد الله، وحملوا الآيات القرآنية، والأحاديث النبوية على معاني مخالفةٍ لشرعية الإسلام. إذن نحن في أشد الحاجة للفتوى وأهل الفتوى.
- إذا نظر الإنسان إلى أثر الفتوى في حياة الناس، وكيف كان الاجتهاد الذي يبذله العلماء الربانيين له آثارٌ حميدةٌ في الأمة، بل في العالم أجمع، وأعطيك أمثلةً، أولئك الذين حاولوا أن يُظهروا اسم الإسلام، لكنهم يعملون ما يخالف أصول دين الإسلام، بسفك الدماء، وانتهاك الحرمات، ونقض العهود، وعدم الالتزام بالمواثيق، هؤلاء كيف نجابهم ونقف في وجوههم، إلا بواسطة جهود العلماء، الذين يبينون الحقيقة الصحيحة لدين الإسلام، هذه الجريمة سواءً كانت اعتداءً على دمٍ، أو مالٍ، أو غيره، هذه الجرائم التي تقع في العالم، كيف نحذر الناس منها، ونبين أنها محرمةٌ، مخالفةٌ لدين الله، وأنها من الإفساد في الأرض، المذموم شرعًا، إنما يكون هذا بواسطة الاجتهاد الذي يقوم به علماء الشريعة.

- عامة الناس في أشد الحاجة إلى مذاكرة هذا الباب، لماذا؟ لأنهم يحتاجون إلى معرفة مَنْ هو المؤهل للفتوى، ومن ليس كذلك، من الذي يجوز الاعتماد على قوله، ماذا نفعل عند اختلاف المفتين، واختلاف الفتوى، ما هي الطرائق الشرعية المتعلقة بهذا الباب، كيف نحذّر عامة الناس من أن يقولوا على الله بلا علم، هذا الذنب العظيم، الذي تواترت النصوص بالتحذير على صاحبه، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ لَا تَفْتَرُوا عَلَى اللَّهِ كَذِبًا فَيُسْحِتَكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنِ افْتَرَى \* فَتَنَازَعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى﴾ [طه: 61، 62].

{ذكرتم حديث ابن عباس -رضي الله عنهما: «من يرد الله به خيراً يفقهه في الدين» ، هل هذا يعني أن يجب عامة الناس أن يكون على فهم المستوى في الفتوى؟ أن من لم يفقهه في الدين لم يرد الله به خيراً}.

- من لم يرد الله أن يفقهه في الدين، فلم يرد الله به الخير في هذا الباب، في باب مسائل العلم والفتوى؛ لأنه أصبح تابعاً، وهذا فيه أيضاً إشارةً إلى معنى آخر من معاني أهمية هذا الباب، ذلك المفتي وذلك المجتهد، لما دل الخلق على حكم الله -عز وجل- كان هذا من أسباب تمسك الناس بدين الله، وبالتالي يكون له أجرٌ مماثلٌ لأجورهم في العمل بشريعة رب العزة والجلال، لما فَقِدَ العلماء في بعض المجتمعات، سرت إليهم البدع، ودخلت عليهم النزاعات والخصومات، وكان هذا من أسباب وجود مخالفاتٍ عظيمةٍ لكتاب الله -عز وجل-، ولسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم-، فهذا كله يدل على أهمية هذا الباب، باب الاجتهاد والفتوى.

◀ هل الفتوى مقابل التغيير أم لا؟ هل يأتي هناك وقتٌ ثم يغيّر الفتوى التي أفتاها من قبل؟.

- تغيير الفتوى هذا له أسبابٌ، من تلك الأسباب أن يكون الحكم مناصباً بوصفٍ، فيتغير ذلك الوصف، فيؤدي ذلك إلى تغير الحكم.
- مثال ذلك: أفتيك اليوم أنه يجب عليك الزكاة، لماذا؟ لأنك تملك النصاب، بعد خمسة أشهر أفتيتك بأنه لا تجب عليك الزكاة، لماذا؟ لأنك لم تعد مالِكاً للنصاب، تغيرت الفتوى، ما يأتيني أحدٌ يقول: هذا تناقضٌ، لا، هذا ليس تناقضاً، هذا جري على سنة واحدةٍ، لأن الحكم يدور مع علته وجوداً وعدماً.
- من أسباب تغير الحكم: عدم اطلاع الفقيه على دليلٍ في السابق، ثم اطلع عليه، قد يكون عنده دليلٌ عامٌّ، فيأخذ به، وحينئذٍ يتغير يكون عنده دليلٌ عامٌّ فيأخذ به، ثم بعد ذلك يصل إليه دليلٌ خاصٌّ في مسألةٍ بخصوصها، فيأخذ بذلك الدليل الخاص، فتلاحظون هنا أن التغير هنا نتج لأسبابٍ، أن التغير لا يكون هذا مقابلاً للاجتهاد، بل الاجتهاد يتغير بتغير أسبابه أو ظروفه أو أحواله أو صفاته، ومن ثم لا يُعد هذا قادحاً في ما يتعلق بالأحكام الشرعية.

◀ ما هو الاجتهاد؟

- الاجتهاد هو استخراج الأحكام الشرعية من الأدلة التفصيلية، بعضهم حصره بالأحكام العملية، ولكن الذي يظهر أن الاجتهاد أعم من ذلك، وتلاحظون أيضاً أن بعض الناس قد يطلق لفظة مسائل الاجتهاد، ويريد بها المسائل التي ليس فيها دليلٌ قاطعٌ، يُجزم به، وإنما هو محل النظر، فهذا قد يسميه بعضهم مسائل الاجتهاد، لكن لفظة الاجتهاد عند العلماء يُراد بها أصالةٌ أعم ما هو من ذلك، بما يشمل المسائل فيها دليلٌ قاطعٌ، والمسائل التي فيها دليلٌ ظنيٌّ، متى كان استخراجاً للحكم الشرعي من أدلته التفصيلية، سميناه اجتهاداً.

- وكما تقدم أن الناس ينقسمون إلى أهل الاجتهاد، وهم الفقهاء الذين يأخذون الأحكام من الأدلة، وعندهم القدرة على ذلك، والصنف الثاني المقلدون، وهم الذين يراجعون العلماء فيأخذون بفتاواهم واجتهاداتهم، وتبرأ ذممهم بذلك.

## ← شروط الاجتهاد

- هناك أربع صفاتٍ، من وجدت عنده فهو الفقيه الذي يجب عليه أن يجتهد، ويحرم أن يأخذ بقول غيره، مهما بلغت درجة ذلك الغير من العلم.
- ❖ **الصفة الأولى:** معرفة الأدلة التفصيلية في المسألة المجتهد فيها، بحيث يغلب على ظنه أنه لا يوجد دليلٌ غير ما هو حاضرٌ بين عينيه.
- ❖ **الصفة الثانية:** أن يكون لديه القدرة على تطبيق قواعد الفهم والاستنباط المعروفة في علم الأصول، فمن لم يكن قادرًا على تحصيل الأحكام من الأدلة بواسطة هذه القواعد، فهذا لا يُعدُّ فقيماً مجتهداً.
- ❖ **الصفة الثالثة:** أن يعرف مواطن الاجتماع والاختلاف؛ لئلا يجتهد في مسألةٍ فيها اتفاقٌ سابقٌ، وإجماعٌ سابقٌ.
- ❖ **الصفة الرابعة:** أن يعرف من لغة العرب ما يُمكنه من فهم الأدلة الشرعية.

## ▶ ما الدليل على أن أهل الاجتهاد لا يُراجعون غيرهم؟

- أدلةٌ، أولها: النصوص الآمرة بتحكيم الكتاب والسنة، والعمل بهما، قال الله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 3]، أمر باتباع ما أنزل قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [محمد: 33]، وهذا بالعمل بما في الكتاب والسنة.
- إذن الفقهاء يجب عليهم أن يعملوا بالاجتهاد، ولذا قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، أما من كان يعلم، أو لديه أهلية التعلم، بحيث تصبح قوةً قريبةً، هذا لا يجوز له التقليد، بل يجب عليه أن يعمل باجتهاد نفسه.
- من لم توجد فيه هذه الصفات، فإنه يراجع العلماء، ويسأل الفقهاء من الصنف الأول.
- المصطلح الشرعي عندنا الفقيه، وقد يسمونه المفتي، وهذا باعتبار ما يؤديه، وقد يسمونه المجتهد، باعتبار العمل المبتدأ من عمله، وهؤلاء كلهم يقال لهم هذا الاسم، وهؤلاء كلهم علماء.
- العلماء والفقهاء يجب أن يجتهدوا في وقائع الناس، فيستخرجوا الأحكام الشرعية في ما تتعلق بالوقائع والنوازل الجديدة، وهكذا يجب عليهم أن يتقربوا إلى الله -عزَّ وجلَّ-، ببيان الحكم الشرعي وتوضيحه، وهذا حكمٌ في الجملة.

## • من هو العالم الرباني؟

- فسَّره ابن عباس بأنه من يربي الناس على صغار العلم قبل كبارها، وبعض التابعين قال: هو من يحبب الخلق في الله، ويحبب الله في الخلق.



• هناك عددٌ من الصفات:

❖ **الصفة الأولى:** أنه يحذّر من الآخرة، فيجعل الآخرة بين عيني المستفتي، فهو لا يقتصر على الحكم

الديني، وإنما يلتفت ويرتبط بأحكام الآخرة، فيذكّر الناس بالله، وبمراقبته، وبالوقوف بين يديه - سبحانه وتعالى-، ليس همه الدنيا، وإنما همه الآخرة.

❖ **الصفة الثانية:** الاعتماد على النصوص الشرعية، فهو يرجع إلى كتاب الله، وإلى سنة رسوله -صلى الله عليه وسلم.

❖ **الصفة الثالثة:** أنه لا يُضمر في صدره على أحدٍ، بل رغبته في وصول الخير للجميع، وابتعاد الشر عنهم، وهذا ينطلق من محبته لعباد الله، ومحبته الخير، ومحبته انتشار الخير بين الناس.

❖ **الصفة الرابعة:** أنه ينتقي من الألفاظ والأساليب ما يكون سببًا في التزام الخلق بدين رب العزة والجلال.

• مسألة أن شروط الاجتهاد السابقة قد تكون متعلقةً بجميع مسائل الفقه، وقد تكون متعلقةً ببعض

المسائل، سواءً بعض الأبواب، فيكون مجتهدًا جزئيًا، فالأول عنده اجتهادٌ، وعنده أهليةٌ للنظر في جميع

المسائل، والثاني مختصٌ بابٍ واحدٍ، تجد بعض الفقهاء يكون عنده إلمامٌ بباب الموارث، لكنك لو سألته في غيره من الأبواب قد لا يتمكن من الجواب، ولا يعرف الصواب فيه.

• هناك بعض العلماء، قال: لابد أن يكون مجتهدًا في جميع الأبواب، وفي جميع المسائل، ولكن اشتراط مثل هذا

أولاً يحتاج إلى دليلٍ، وثانيًا أن المقصود إعطاء المفاتيح التي يتمكن بها الإنسان من فهم الأدلة، فيستخرج

الأحكام بناءً على ما في هذه الأدلة، ومن ثمّ نعرف تبرير العلماء عندما تجده تُعرض عليه مسائل، كأربعين

مسألةً مثلاً أو خمسين مسألةً، فيفتي في أربعةٍ منها، ويقول في غيرها لا أعلم، أو يقول: الله أعلم، أو نحو ذلك.

• المجتهدون كما سبق قسّمناهم إلى مجتهدٍ جزئيٍّ، ومجتهدٍ كليٍّ.

(١) المجتهد الجزئي في بابٍ أو بعض المسائل.

(٢) والمجتهد الكلي في جميع المسائل.

• هناك اجتهادٌ مفردٌ، وهناك اجتهادٌ مركّبٌ، قد تكون المسألة تتعلق بفنونٍ أخرى، فيكون الاجتهاد مُركّبًا من

علمين، مثال ذلك: عندنا مسألةٌ مبنيةٌ على حديثٍ، هذا الحديث نحتاج إلى معرفة الإسناد، صحةً وضعفًا،

فالاجتهاد مركّبٌ من شيئين، من اجتهاد المحدث في تصحيح الحديث أو تضعيفه، والثاني في النظر الفقهي في المسألة، هو اجتهادٌ.

• كذلك يمكن تقسيم الاجتهاد باعتبارٍ أخرى، منها تقسيمه بحسب الاستقلال، فالمجتهدون خمسة أنواعٍ،

• **النوع الأول:** هناك المجتهد المطلق، وهو الذي لا يتقيد بأصول مذهبٍ ولا بفروعه، فيكون عنده اجتهاداتٌ

حتى في قواعد الأصول، وينبني عليها اجتهاداتٌ في المسائل الفقهية، هذا اسمه مجتهدٌ مطلقٌ، ما ينتسب إلى مذهبٍ.

- **النوع الثاني:** هناك الفقهاء المنتسبون، وأولهم أصحاب الوجوه، وهم الذين يوافقون في الأصول قواعد مذهبهم، لكنهم في الفروع قد يخالفون المذهب بناءً على قواعد المذهب.
- **النوع الثالث:** أصحاب الترجيح، فيكون في المذهب عددٌ من الروايات، فيأتي هذا الفقيه فيرجح إحدى هذه الروايات على غيرها، هذا لا يأتي بقواعد أصولية جديدة، ولا يأتي بأقوال جديدة، وإنما يختار أحد الأقوال السابقة، وهناك أصحاب التخريج، وهم الذين يقيسون المسائل الجديدة على الوارد عن الأئمة، وهناك أصحاب الحفظ، وهم الذين يحفظون ما يرد من أقوال الفقهاء السابقين.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الثاني

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

• قد ذكرنا في لقائنا السابق شروط الاجتهاد، التي لا يجوز للإنسان أن يدخل في باب الاجتهاد إلا إذا كان من أهلها، ولا يجوز له أن يستند في استصدار الأحكام من الأدلة إلا إذا وجدت فيه هذه الصفات، وهي أربع صفات:

❖ **الشرط الأول:** أن يكون الإنسان عالمًا بالأدلة، الواردة في المسألة المُجتهَد فيها، بحيث لا يفوته شيءٌ من هذه الأدلة، ويغلب على ظنه أنه لا يوجد دليلٌ غير ما أمامه من الأدلة.

❖ **والشرط الثاني:** أن يكون عالمًا بقواعد الاستنباط، بقواعد علم الأصول، وقادرًا على تطبيقها على النصوص الشرعية.

❖ **الشرط الثالث:** أن يكون عارفًا بمواطن الاتفاق والاختلاف.

❖ **الشرط الرابع:** أن يعرف من لغة العرب ما يمكنه من فهم الأدلة.

• وكنا في ما مضى أشرنا إلى أن المجتهدين الذين توجد فيهم هذه الصفات، منهم من توجد عنده هذه الصفات في جميع الأبواب، وفي جميع المسائل، ومنهم من توجد عندهم في بابٍ، أو في بائٍن، أو توجد في بعض المسائل دون بعضها الآخر، وهذا ما يسميه العلماء بتجزؤ الاجتهاد، بحيث قد يكون الإنسان مجتهدًا في باب كباب الفرائض، عنده أساسيات هذا الباب وقواعده، وعنده معرفةٌ بأدلته، وإن كان لا يعرف أدلة باقي الأبواب، بينما يكون هناك من وصل إلى رتبة ذوي الاجتهاد في جميع الأبواب.

• فالأول يقال له: تجزؤ الاجتهاد، وجمهور أهل العلم يرون أنه يمكن تجزؤ الاجتهاد، فيكون المرء مجتهدًا في بابٍ دون بابٍ، أو في مسائلٍ دون مسائلٍ.

واستدلوا على ذلك باتفاق السلف، على الامتناع عن الجواب في عددٍ من المسائل، حتى ورد عن بعضهم في ذلك الشيء الكثير.

يقول قائلهم: من أخطأ لا أدري أصيبت مقاتله، وورد عن الإمام مالك -رحمه الله- أنه جاءه من يسأله عن اثنتين وأربعين مسألةً، فقال في ستٍّ وثلاثين منها: لا أعلم.

• استدل بذلك على أن السلف كالإمام مالك وغيره، يرون تجزؤ الاجتهاد؛ ولذلك امتنعوا من الفتوى في بعض المسائل، حتى قال له القائل: قد أتيت لك من مصر لأسألك عن هذه المسائل، وتقول: لا أدري، قال: أخبر من وراءك بأن مالكا لا يدري.

• ومن هذا المنطلق استدل العلماء بتجزؤ الاجتهاد، ولذلك ورد عن طائفةٍ عن السلف، الامتناع عن الفتوى في بعض المسائل، وورد عنهم الإحالة إلى غيرهم.

• يمكن أن يُقسَّم أهل الاجتهاد بحسب محل الاجتهاد ونوعه، إلى خمسة أقسام.

• **فالمجتهدون من العلماء خمسة أنواع:**

❖ **النوع الأول:** من يكون مجتهداً في الأصول والفروع، بحيث لا يتقيد بمذهب إمامٍ في القواعد

الأصولية، ولا في الفروع الفقهية، فهذا يقال له المجتهد المطلق . **لماذا؟** لعدم تقيده بمذهب إمامٍ، لا في الأصول ولا في الفروع، بحيث يكون عنده اجتهادات في مسائل أصول الفقه، واختيارات لا يلتزم بمذهبٍ بعينه، ينظر في مسائل الأصول، ويعرف الراجح من المرجوح، ويكون له اختيارات، قد تتوافق مع مذهب إمامٍ ينتسب إليه في التعلم، وقد لا تتوافق معه.

• فهذا هو الرتبة الأولى، وهؤلاء نوادر في العالم، وقلةٌ، وهم الذين يَعُول عليهم، ولا يخلو زمانٌ منهم على الصحيح، كما هو مذهب الإمام أحمد وأصحابه. لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- يقول: **«لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق منصورين، لا يضرهم من خذلهم، ولا من خالفهم إلى قيام الساعة»** ، ومما يكونون على الحق أن يكون في الأمة أهل اجتهادٍ.

• وقول من يقول أن باب الاجتهاد قد أغلق من القرن الخامس أو الرابع، كل هذه أقوالٌ تخالف الواقع، ولا تتوافق مع مقتضى النصوص الشرعية الواردة ببقاء الحق في الأمة، وأن الأمة لا بد أن يكون فيها فقهاء يجتهدون في بحث المسائل والنظر فيها، ولأن المسائل تحتاج إلى اجتهادٍ، هناك مسائل جديدةٌ ومتعددةٌ، وتحدث في كل زمانٍ، فلا بد من وجود الفقهاء أهل الاجتهاد.

❖ **النوع الثاني:** المجتهد المنتسب إلى مذهبٍ، المنتسب إلى إمام.

• وقد يسميه بعضهم: أصحاب الوجوه، فإنه الوجه هو القول الذي قام به بعض الأصحاب، يخالف أقوال الإمام، ما من مذهبٍ فقهيٍّ إلا وفيه أصحاب وجوهٍ، لهم اختياراتٌ، يخالفون بها مذهب إمامهم، اختياراتٌ فقهيةٌ، وإن كانوا في الأصول قد يتوافقون معه، وقد يختاروا من الأقوال الأصولية ما يختاره إمامهم، لكنهم عند تطبيق هذه القواعد على الفروع الفقهية يختارون أقوالاً تخالف مذهب إمامهم، فإذا رأيت مثلاً الإمام أبا يوسف، الإمام الزفر، الإمام محمد بن الحسن، وجدت أن لهم اجتهاداتٍ يخالفون بها أقوال الإمام، أبي حنيفة -رحمهم الله جميعاً-، فهؤلاء أصحاب وجوهٍ، فهم وإن وافقوا الإمام في قواعده، إلا أنهم يخالفون في الاجتهادات الفقهية، ويختارون أقوالاً قد لا يقولها الإمام.

❖ **النوع الثالث:** أصحاب الترجيح ، وهؤلاء لا يأتون بأقوالٍ جديدةٍ في المسائل الفقهية، وإنما يختارون من الأقوال الواردة عن الإمام ما يتوافق مع أصول الإمام وقواعده، يرد على الإمام ثلاث رواياتٍ، يرد عنه قولان، وبالتالي هذا الفقيه المجتهد يختار أحد هذه الأقوال الواردة عن الإمام، **فهؤلاء يسمون أصحاب الترجيح**، يرّجحون بين الأقوال الواردة عن الإمام.

❖ **النوع الرابع:** أصحاب التخريج، والمراد بهؤلاء من يستنبط أحكام الوقائع الجديدة، بقياسها على

المسائل التي تكلم فيها الإمام، كلما جاءت مسألةٌ جديدةٌ بحثوا عن نظائر، أو عن مثائل، وعن



المسائل المشابهة لهذه المسألة، من أقوال الإمام، التي للإمام فيها قولٌ، فيستخرجون ذلك القول، ويقىسون عليه.

- وقد يكون عند الإمام قاعدةً فقهيةً، مقررةً في مذهبه، فكلما جاءت مسألةٌ جديدةً، استخرج حكمها من هذه القواعد الواردة عن الإمام، هؤلاء يسمون أصحاب التخریج، فهم لا يأتون بأصولٍ جديدةٍ، ولا يخالفون الإمام في الأصول، ولا يخالفونه في الفروع، وإنما يقيسون على كلامه.
- ❖ **النوع الخامس:** أصحاب الحفظ، الذين يحفظون مسائل المذهب، ويعرفون مواطن بحث هذه المسائل، ويفرقون بين المسائل التي فيها نوع شبه، فهؤلاء يسمون أصحاب الحفظ، وهؤلاء كثر.

**وهؤلاء الأصناف الخمسة من الذين يحق له أن يجتهد، وأن يُفتي في المسائل؟ ومن هو الذي عنده أهلية للاجتهاد؟**

✓ نقول: عندنا الصنف الأول، الفقيه المجتهد المطلق، فهذا لا إشكال في أنه يفتي، وأنه يقضي، وأنه يتكلم في استخراج الحكم الشرعي.

✓ والقسم الثاني وهم أصحاب الوجوه، الذين يوافقون الإمام في أصوله، لكنهم يخالفونه في بعض الترجيحات، وبعض الاختيارات، فهؤلاء أيضًا فقهاء، وعندهم قدرة على الاستنباط، وبالتالي فيجوز الاعتماد على أقوالهم في الفتوى.

✓ وهكذا أيضًا على الصحيح أصحاب الترجيح، الذين يرجحون بين الروايات الواردة عن الإمام.

✓ وكذلك يبقى عندنا أصحاب التخریج، وقع اختلاف بين العلماء في أصحاب التخریج، **هل يجوز الاعتماد**

**على أقوالهم في باب الفتوى؟ أم أن أقوالهم إنما تعتبر في البحث؟** لا في باب الفتوى، وأكثر العلماء على أن

هذا الصنف لا يعتبرون من أهل الاجتهاد حقيقةً، لأنهم لا يستخرجون الحكم من النص، وإنما

يستخرجون أحكام الوقائع الجديدة من أقوال الأئمة، فعملهم في القياس فقط، القياس على قول

الإمام، وعلى اختياراته وترجيحاته، ولذلك فهذا الصنف ليسوا من أهل الاجتهاد الذين يجوز الرجوع

إلهم، إلا في حال الضرورة، إذا لم نجد الفقيه، الذي يستطيع معرفة الحكم من دليله، فإننا حينئذٍ

نكون بمثابة من وقع في ضرورة، لمعرفة الحكم الشرعي، ولا يجد من أصحاب الاجتهاد من يفتيه، فيعتمد

على هذا القول؛ لأنه خيرٌ من ترك الناس بلا فتوى، وبلا إرجاعٍ إلى الحكم الشرعي.

✓ وأما الصنف الخامس، فهؤلاء الذين هم أصحاب الحفظ، هؤلاء هم أصحاب التدريس، الذين يدرسون

المذاهب الفقهية، ويعرفون الناس بها، وهم الدرجة الأولى من درجات سلم الوصول إلى رتبة الاجتهاد،

فلهم فضلٌ ولهم مكانةٌ، لكنهم ليسوا من أهل الفتوى، ولا يجوز الاعتماد على أقوالهم في مسائل الفتوى،

إنما يرجع إلى السابقين؛ لأن الله تعالى قال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]،

وأهل الذكر هم أهل النصوص الشرعية، أهل الكتاب والسنة، وأهل النص الشرعي، ليس المراد به مجرد

حفظه، وإنما لابد أن يكون حافظًا، وأن يكون قادرًا على الفهم والاستنباط، ومن لم يكن كذلك لم تجز

مراجعته، ولذا قال الله -عز وجل-: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى

الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83]، فهذا يدل على أن الاستنباط

إنما المراد به الاستنباط من النص، وأصحاب الحفظ لا يستنبطون من النص، وليس لديهم قدرة على ذلك، إنما لديهم قدرة على فهم كلام الفقهاء، ولديهم قدرة على معرفة مواطن بحث المسألة في كلام الفقهاء.

- ومن ثمَّ فهذا القسم ليسوا من أهل الاجتهاد، ولا يُرجع إلى أقوالهم، إلا في مواطن الضرورات، حيث لا يوجد فقيه، ولا يمكن التواصل معه، فالاعتماد على قول هؤلاء في مواطن الضرورات، خيرٌ من ترك الناس بلا رجوع أو بلا ارتباطٍ بالحكم الشرعي.

### هل كل مسألة من مسائل الشريعة يحق الاجتهاد فيها؟ أو أن هذا خاصٌّ بالمسائل التي أدلتها ظنيةٌ؟

- فنقول في هذا: بأن كلمة الاجتهاد قد يُراد بها استخراج الحكم من الدليل، وهذا كما يشمل المسائل الظنية، يشمل المسائل القطعية، وقد يُراد بكلمة الاجتهاد المسائل أو البحث في المسائل التي ليس فيها دليلٌ قاطعٌ، ويكون للاجتهاد فيها مجالٌ.
- هذا الصنف أو هذا المعنى من معاني الاجتهاد لا يقع في المسائل القطعية، لا يقع في المسائل التي دليلها قطعيٌّ، إنما يقع في المسائل التي فيها دلائل ظنيةٌ، أو فيها احتمالاتٌ.
- يكون عندنا نصٌّ، ثم عندنا فقيهٌ، ثم عندنا قاعدةً استدلاليةً، فنطبق القاعدة الاستنباطية على الدليل الذي هو النص؛ لاستخراج الحكم الشرعي.

### من الأمور المتعلقة بهذا ما يتعلق بنتيجة الاجتهاد، ما الذي نأمل من الاجتهاد وقوعه أو حصوله؟

- الجواب: معرفة حكم الله، أي حكمٍ؟ هل هو الحكم التكليفي أو الوضعي؟ الأحكام التكليفية خمسة: ما هي؟ الواجب، المندوب، المستحب، الحرام، المكروه. هذه هي الأحكام التكليفية، وكذلك قد يكون ناتج الاجتهاد حكمًا وضعيًا، المراد بالحكم الوضعي ما جعله الشارع معرّفًا أو وصفًا أو أثرًا للحكم التكليفي، وهذا أخذناه في المستوى الأول، عندما تكلمنا عن الأصول.
- من أمثلة ذلك: قد تحتاج إلى معرفة هل العقد صحيحٌ أو ليس بصحيحٍ، صحة العقد وعدم صحته هذا حكمٌ وضعيٌّ، يترتب عليه النظر في الآثار، هل هذا العقد منتجٌ لآثاره، أو أنه غير منتجٍ لآثاره.
- إذن هذا ناتج الاجتهاد، استخراج الحكم الشرعي سواءً كان حكمًا تكليفيًا أو حكمًا وضعيًا.

### هل المجتهد يسعى إلى معرفة حكم الله في الوقائع؟ أو أنه لا يوجد حكمٌ لله في الوقائع إلا بعد اجتهاد المجتهد؟

- مثال ذلك: جاءنا هذا الجهاز الجديد، ما حكمه؟ نحتاج إلى الأدلة لنطبق عليه القواعد؛ لنستخرج الحكم في هذا الجهاز.
- الآن هل أنا أطلب حكم الله في الجهاز، بحيث يكون حكم الله سابقًا لاجتهادي، وأنا أبحث عن ما هو حكم الله؟ أو أنه لا يوجد لله حكمٌ إلا بعد أن أجتهد؟ وبالتالي يكون حكم الله تابعًا لاجتهادي؟
- الجمهور قالوا: هناك حكمٌ لله واقع في المسألة قبل اجتهاد المجتهدين، بعض المجتهدين يصيبه، وبعض المجتهدين لا يصيبه، فهذا قول الجمهور، وبنوا على ذلك أن المجتهدين منهم مصيبٌ ومنهم مخطئٌ، وقد يستدلون على ذلك بعددٍ من النصوص، يستدلون على أن المجتهد قد يخطئ، قد يوافق حكم الله، وقد

يخطئه، في مثل قول النبي -صلى الله عليه وسلم: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحد»، ويستدلون على ذلك بما تواتر أن النبي -صلى الله عليه وسلم- خطأً بعض أصحابه في عددٍ من المسائل، وقد يستدلون على ذلك بقوله -جلّ وعلا- في سورة ص: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: 79]، فهذه القصة فيها أن داود -عليه السلام- حكم، ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ \* فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: 78، 79]، ثم بعد ذلك اعترض سليمان على حكم داود، فقال الله تعالى: ﴿فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ﴾، معناه أن المصيب هو سليمان؛ لأنه هو الذي فهم المسألة، بخلاف داود -عليهم السلام-، إذن هناك مصيبٌ وهناك مخطئٌ في الاجتهاد.

- لماذا قلنا بأنه يصيب ويخطئ؛ لأن هناك حكماً لله في الوقائع قبل اجتهاد المجتهدين، قد يصيبه المجتهد، وقد يخطئه، وبناءً على ذلك: قلنا بأن المجتهد قد يصيب وقد يخطئ.
- وقد يستدل على ذلك أيضاً بما ورد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما استدعى سعد بن معاذ يحكم في بني قريظة قال له النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لقد حكمتَ فيهم بحكم الله من فوق سبع سماواتٍ» أو: «من فوق سبع أرقعة»، معناه هناك حكمٌ لله قبل وقوع الواقعة، وأن المجتهدين منهم من يصيب، ومنهم من يخطئه.
- فيه نصوصٌ كثيرةٌ كلها تدل على هذا المعنى، هناك طائفةٌ من الأشاعرة قالوا: كل مجتهدٍ مصيبٌ، لأن المطلوب من العبد الاجتهاد، فإذا اجتهد فقد أصاب، ويقولون بأن حكم الله في الوقائع تابعٌ لاجتهاد المجتهدين.

### هل هذا الكلام صحيحٌ؟ وبماذا أجاب الجمهور؟

- أجابوا عنه بعددٍ من الأجوبة:
- الجواب الأول: أن هذا القول فيه تناقضٌ، عندنا رجلٌ متزوجٌ بامرأةٍ، فخالعها ثلاث مراتٍ، فجاءنا وسأل الفقيه الأول، وقال: الخلع ليس بطلاقٍ كما هو مذهب الحنابلة، وينبني عليه أنها زوجته، وأنها باقيةٌ في عصمته، وقال الآخر: بل هو طلاقٌ، كما قال الجمهور، فالآن طلقت أولم تطلق؟ إذا قلنا أن كل مجتهدٍ مصيبٌ، معنى أنها طلقت ونفس الوقت لم تطلق، وهذا تناقضٌ، كيف يجتمع القول وضده ونقيضه في محلٍ واحدٍ، إذن هذا اعتراضٌ اعترضه الجمهور على هؤلاء المخالفين.
- من اعتراضات الجمهور قالوا: أنتم تقولون: بأن الحكم الشرعي هو خطاب الله، وعندكم أن خطاب الله قديمٌ، ثم الآن تقولون حكم الله تابعٌ لاجتهاد المجتهدين، مع أن اجتهاد المجتهدين أمرٌ طارئٌ ناشئٌ، فكيف يكون حكم الله القديم في مذهبكم تابعاً لما هو طارئٌ ناشئٌ؟
  - هناك أيضاً لهم اعتراضاتٌ أخرى، لكن هذا لمحةٌ عن استدلالات كل من الفريقين.

ذكرتم في المسألة أن المجتهد إذا اجتهد وأصاب فله أجران، وأما إذا اجتهد وأخطأ فله أجرٌ، فما موقفه إذا تبين له بعد أن نفذ الحكم أنه قضى الحكم الخطأ، ما محله في ذاك الوقت؟ نفذ الحكم، ثم تبين له أنه نفذ الحكم إلى الخطأ؟.

- الخطأ الذي يقع فيه القاضي المجتهد لا يقضي عندنا إلا مجتهداً، والمجتهد قد يصيب وقد يخطئ، إذا أفتى أو قضى في مسألة، ثم بعد ذلك رأى أن الراجح في غير القول الذي قد قاله سابقاً، فحينئذٍ هذا يقع على ثلاثة أنواع:

❖ **النوع الأول:** أن يكون الخطأ في تحقيق مناط المسألة، أي في الصفة التي يُعَلَّق عليها القول فيها، ففي هذه الحال نقول بأنه يُنقض الحكم السابق.

- مثال ذلك: شهد الشهود بأن فلاناً عليه دينٌ لفلانٍ، ثم أكذب الشهود أنفسهم، بعد أن صدر الحكم بإثبات الدين، ماذا نفعل؟

ننقض الحكم الأول، تبين لنا أن الحكم الأول خاطئ.

- صلى يظن أن ثوبه طاهر، ثم بعد ذلك تبين له أن ثوبه نجس، ماذا نقول؟ طاهرٌ أو نجسٌ؟ تحقيق مناط.

❖ **النوع الثاني:** ما خالف فيه الدليل القاطع، فحينئذٍ يُنقض قول الفقيه، الدليل القاطع واجب الاتباع.

❖ **النوع الثالث:** الخطأ في الاجتهاد، إذا كان يرجح قولاً فتغير اجتهاده، ففي هذه الحال في الفتوى في ما يأتي يُفتي بالقول الجديد، وفي ما مضى من القضايا التي عُرضت عليه سابقاً يبقى على اجتهاده السابق، أنا أفتيت عشرة، بأن الخلع طلاق، بعد خمس سنين تبين لي بأن الخلع فسخٌ وليس بطلاق، ماذا نقول؟ في القضايا السابقة نحكم بالاجتهاد الأول، ثم بعد ذلك تحكم بالاجتهاد الجديد.

#### من المسائل المتعلقة بباب الاجتهاد.

- ❖ **أولاً:** إن الاجتهاد إذن منه ما هو صوابٌ، ومنه ما هو خطأ، المجتهد المصيب مأجورٌ بلا إشكال، والمجتهد المصيب نقول له أجران، كما أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم-، والمجتهد المخطئ له أجرٌ واحدٌ، وبالتالي هو معذورٌ، لأنه بذل ما في وسعه، وليس منه تفريطٌ في استخراج الحكم الشرعي.
- إذن المجتهد بين حالين، إما أن يكون مصيباً فيكون له أجران، وإما أن يكون مخطئاً فله أجرٌ واحدٌ.
- هناك مسائل قد يجتهد فيها الإنسان ويكون اجتهاده مبنياً على أصولٍ أو قواعد يتبين بطلانها، حينئذٍ نقول: القاعدة عندنا في هذا الباب أن ما بُني على باطلٍ، فهو باطلٌ، هذه قاعدةٌ مقررةٌ عند علماء الشريعة.
- ❖ **ثانياً:** ملاحظة أن العبد لا يجوز له أن يُفتي، أو يقضي إلا بعد أن يكون من أهل الاجتهاد، من لم يكن من أهل الاجتهاد فلا يجوز له أن يقضي ولا يُفتي إلا في مواطن الضرورات كما تقدّم.
- من المسائل المتعلقة بهذا الباب: أن أقوال الأئمة والاجتهادات الفقهية في مذاهبهم، هي طرائق للتعلم، والدراسة، بحيث يستفيد الإنسان تصور المسائل، ويعرف المقارنة بينها، ويكون لديه الأهلية للنظر في أدلتها؛ لمعرفة الراجح من المرجوح.
- إذن عندنا الاجتهادات التي بُنيت على تأصيلٍ باطلٍ فإننا نُبطلها.



❖ **ثالثاً: أن مذاهب الأئمة طرائق للتعلم والدراسة.** مذهب الإمام أبي حنيفة، مذهب الإمام الشافعي، مذهب الإمام مالك.

- والفتوى، لا يفتي الإنسان بما في هذه المذاهب، إن كان مجتهداً أفتى بما يتوافق مع اجتهاده، وإن لم يكن مجتهداً، فإنه حينئذٍ لا يفتي، لا يفتي إلا مجتهد.
- ومما يتعلق بهذا أنه في بعض البلدان يُنسب إلى العلم من كان ابنًا لعالمٍ، أو حفيدًا لعالمٍ، فيؤتى على الأمور الشرعية الدينية، من ليس بأهلٍ لكون والده أو جده متأهلاً لذلك الموطن، ما حكم هذا؟ قولٌ على الله بلا علم، لا يجوز، لابد أن يكون المتكلم في هذه المسائل من أهل الاجتهاد، لا ينفع أنه ابن المجتهد، أو ابن الفقيه، أو حفيده، بل لابد أن يكون هو في نفسه مجتهداً.

❖ **رابعاً: أن الفقيه إما أن يختار قولاً واحداً، وإما أن يتوقف في المسألة، لا يجوز له أن يختار قولين في وقتٍ واحدٍ،** تناقض، كيف يقول بالجواز وعدم الجواز في وقتٍ واحدٍ، وهكذا في الروايات، إلا أن تكون هذه الأقوال والروايات واردةً في زمانين مختلفين، لإمكانية تغير اجتهاد الفقيه.

❖ **خامساً: أن الاجتهاد له أصولٌ وطرائق، وليس بالأمور الاعتباطية، والتقدير،** وإنما لابد من السير فيه على أصولٍ، من لم يسر في اجتهاده على هذه القواعد والأصول فحينئذٍ سيكون اجتهاده فوضوياً، وأعرض لكم بعض هذا.

- لابد في الفقيه المجتهد أن يعرف آثار المجتهد، ولوازم المسألة، وأسباب المسألة، قبل أن يتكلم فيها، لأنه فيه مراتٌ يُفتي الإنسان بشيءٍ، بناءً على ترجيحٍ، ثم يُفتي في ما يلزمه بترجيحٍ آخر يقابله، وأظنني أشرتُ في ما مضى إلى مثال من يصلي في صلاة الجمعة.

### اختلف الفقهاء في صلاة الجمعة، هل يجوز أداؤها قبل الزوال أو لا يجوز؟

قال الحنابلة وجماعة: يجوز، كيف؟ ما هو دليلكم؟ قالوا: لأن الجمعة فرضٌ مستقلٌ.

ثم بعد ذلك جاءتنا مسألة: **هل يجمع العصر مع الجمعة؟**

فإذا قلنا بأن الجمعة فرضٌ مستقلٌ، لم يجز أن تجمع العصر معها، فمن جاءنا وقال: يجوز أن تُصلى قبل الزوال، ويجوز أن يُجمع العصر معها، قلنا: هذا فقهٌ فوضوئيٌّ، هذه مسائل مترابطةٌ، يلزمك من ترجيح قولٍ في مسألةٍ، ترجيح قولٍ ينتج عنه في المسألة الأخرى، ولا يصح منك أن تتناقض في هاتين المسألتين لترابطهما.

- من القواعد الفقهية المقررة في هذا الباب: أن الاجتهاد لا يُعارض النص، فكل اجتهادٍ في مقابلةٍ، فإنه يعد لاغياً، لا اجتهاد في مورد النص، كما في حديث معاذ، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- سأل: **«بم تحكم؟»**، قال: بكتاب الله، قال: **«فإن لم تجد؟»**، قال: بسنة رسول الله، ثم قال: **«فإن لم تجد؟»**، قال: أجتهد رأيي ولا ألو، فهنا قدّم الاستدلال بالكتاب والسنة على الرأي والاجتهاد.

الاجتهاد له طرائق لابد من مراعاتها من أجل استخراج الأحكام الشرعية.

- هناك أيضاً قاعدة الاجتهاد لا يُنقض بالاجتهاد، أي أن الحكم المبني والمقرر على اجتهادٍ سائغٍ، فإننا لا ننقضه، لأنه ذلك الفقيه مجتهدٌ، وبالتالي الأصل صحة اجتهاده.



الذي في بلده مجتهد في البلد عرض عليه مسألة، فطلب إفتاء هذه المسألة في بلد آخر، فما حكم هذه الفتوى؟.

- هذه المسألة ليست من باب الاجتهاد، من باب الفتوى.
- الفقهاء على نوعين، من يعرف أعراف البلدان، فهذا يفتي في المسائل المتعلقة بالبلدان الأخرى، من لا يعرف أعراف البلدان، نقول المسائل عنده على نوعين: مسائل متعلقة بالعرف، لا يجيب فيها، لأنه لا يعرف العرف، ومسائل غير متعلقة بالعرف، الصلاة واجبة أو ليست بواجبة، أنت عالم من أهل المشرق، وجاءك مستفت من أهل المغرب، قال: الصلاة واجبة أو غير واجبة؟ تقول له: اسأل عالم بلدك؟ لا، هذه مسألة ليست متعلقة بالعرف، تغير المكان والزمان لا أثر له في الحكم الشرعي في هذه المسألة، وبالتالي لا فرق بين عالم البلد وغيره.
- الفقيه العارف بأعراف وتقاليد البلدان الأخرى فهذا يُستفتى، وهكذا في المسائل التي لا تُبنى على عرف.

عندنا من المسائل التي يهتم بها العلماء، ويذكرونها: كيف نثبت مذهب ونعرفه؟

- هناك طرائق لمعرفة مذهب الفقيه، منها ما صرح به، ومنها ما يكون ظاهر كلامه، ومنها ما يكون من باب العموم، أو من باب الإطلاق ونحو ذلك، فهذه طرائق نعرف بها مذهب الإمام، وكذلك طرائق الفهم، وأنواع الدلالات، هذه طرائق لمعرفة قول الفقيه في المسألة، إذا جاء وأفتى في مسألة، ثم وجدنا ما يشابهها، فإننا نستدل بكلامه السابق على المسألة الجديدة، لأن هذا من مفهوم الموافقة، وقد تكون الدلالات بأنواع متعددة، دلالة إشارة، ودلالة تنبيه، ودلالة إيماء، إلى غير ذلك من أنواع الدلالات.
- إذن مذهب الإمام نعرفه من لفظه الصريح، أو من ظاهر كلامه، أو بواسطة الدلالات، سواء كانت دلالات نصية أو غيرها، وهكذا نعرف مذهب الإمام بواسطة فعله، إذا فعل فعلاً أثبت لنا مذهب إمامه، وهكذا نعرف مذهب الإمام بواسطة التخريج على كلامه، والقياس عليه.

ما أثر معرفة مذهب المجتهد أو الإمام هذا؟ هل له أثر في المسائل؟.

- نحن الآن نريد أن نتعرف على كيفية استخراج مذاهب الأئمة، وأن معرفة مذهب الإمام ليس أمراً اعتبارياً.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



### الدرس الثالث

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- كان مما أشرنا إليه في أواخر اللقاء السابق، ما يتعلق بأحكام التصويب والتخطئة، من المعلوم أن أحكام الشريعة ليست على درجة واحدة، بل منها ما هو قطعيُّ يُجزم فيه بخطأ المخالف، ويُنقض الحكم المخالف للصواب، وهذا ما يسميه بعض العلماء: الأصول، وهناك ما هو ظنيُّ، لا نجزم فيه بخطأ المخالف، ولا ننقض حكمه القضائي، متى خالف اجتهاداتنا، وهذا قد يسمى الفروع.
- وقد وجد من بعض العلماء إنكار تقسيم الشريعة إلى أصول وفروع، ولكن مرادهم بناء بعض الأحكام على هذا التقسيم، من مثل قول بعضهم بأن أخبار الآحاد تُقبل في الفروع دون الأصول، فهذا قولٌ مردودٌ، ومن مثل الحكم على المخالف بالإثم، فالتفريق بينهما بسبب ذلك أيضًا قولٌ غير مقبول.
- ولذلك عندنا عددٌ من المسائل المتعلقة بهذا التقسيم:
- أولها مما يتعلق بمباحث الاجتهاد، أولها: مسألة التصويب والتخطئة، فالصواب في المسائل القطعية، مسائل الأصول، هو في أحد الأقوال، وما عداه فهو باطلٌ، فقال تعالى: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس: 32]، والنصوص التي وردت ببيان أن الحق واحدٌ، وأن ما عداه خطأ، كثيرةٌ متتابعةٌ، ومن المعلوم أن الأمور الخبرية، لا يمكن أن يكون جميع من تكلم فيها مصيبًا، بل المصيب واحدٌ، فمن أثبت مثلًا مسائل من مسائل يوم القيامة، كالشفاعة، والحوض، لا يمكن أن يقال بأنه هو ومن نفاها كلاهما على صوابٍ، بل إما أن تكون موجودةً، فيكون المثبت هو المصيب، وإما أن تكون منفيةً، فيكون النافي هو المصيب، ولا شك أن النصوص قد تواترت بإثبات الشفاعة، وإثبات الحوض، وإثبات الصفات، ولذلك فالمصيب في أحد هذه الأقوال.
- يقابل هذا مسألة الفروع، وهي المسائل الظنية، هل المصيب واحدٌ؟ وما عداه يعتبر مخطئًا؟ أو أن كل مجتهدٍ مصيبٌ؟
- نقول في هذا: بأن المجتهد المصيب هو أحد المجتهدين، وما عداه فهو مخطئٌ، إذن الصواب في أحد الأقوال.
- ومن أمثلة ذلك، مثلًا: لما وقع الخلاف في عددٍ من المسائل الفقهية، في واجبات الصلاة، أو أركانها، أو في مسائل إيجاب الزكاة، أو مسائل اختلاف العلماء في الحج، أو البيوع، نقول: المصيب هو واحدٌ من المجتهدين، وما عداه فهو مخطئٌ، إذن الصواب في أحد الأقوال، وما عداه فخطأٌ، ويدل على ذلك، العديد من النصوص الشرعية الواردة في هذا الباب، ومن أمثلة ذلك: قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «إذا اجتهد الحاكم

فأصاب فله أجران، وإن اجتهد فأخطأ فله أجرٌ واحدٌ» ، وبالتالي فالمصيب أحد العلماء، أحد الأقوال، وما عداه فإنه خطأ.

- ولا يجوز أن يخرج الحق والصواب عن الأمة، بحيث لا يوجد قائلٌ يقول بالحق في أحد الأزمنة، وذلك لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا تزال طائفةٌ من أمتي على الحق» ، إذن لا يوجد في كل زمانٍ قائلٌ يقول بالحق، ومن هذا المنطلق، قلنا بأنه لا يجوز استحداث أقوالٍ جديدةٍ، لم يكن السلف يقولون بها. ويدل على ذلك، ما ورد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال لسعد بن معاذ، لما حكم في بني قريظة: «لقد حكمتَ فيهم بحكم الله، من فوق سبع سماواتٍ» ، فدل هذا على أن حكم الله واحدٌ، وأن المجتهد قد يصيبه، وقد يخطئه.

- وهكذا أيضًا يدل على القول بأن المصيب واحدٌ من المجتهدين، وأن ما عداه مخطئٌ، ما ورد في حديث بريدة -رضي الله عنه-، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما أراد أن يرسله، قال: «وإذا أرادوك» أي العدو «أن تُزْلِمَهُمْ على حكم الله، فلا تُزْلِمَهُمْ على حكم الله، فإنك لا تدري أصبتَ حكم الله، أو لم تصبه»، معناه: أن الله حكمًا في الوقائع، وأن المجتهدين يجتهدون لمحاولة إدراك ذلك الحكم، فمن أصابه فهو المصيب، ومن لم يصل إليه فهو مخطئٌ.

- وقد استدلل بعض العلماء بقول الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿وَدَاوُدَ وَسُلَيْمَانَ إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ إِذْ نَفَشَتْ فِيهِ غَنَمُ الْقَوْمِ وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ \* فَفَهَّمْنَاهَا سُلَيْمَانَ وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾ [الأنبياء: 78، 79]، فهنا حكمان أحدهما من سليمان والآخر من داود -عليهما السلام-، فحكم الله بأن سليمان قد فهمها، مما يدل على أنه أصاب حكم الله فيها، وأن داود لم يُصِبْ حكم الله فيها؛ لأنه خصَّ سليمان بالفهم.

- وهناك نصوصٌ كثيرةٌ تدل على هذا الأمر، منها: النصوص التي أمرتنا عند التنازع بالرد إلى الكتاب والسنة، فلو كان كل مجتهدٍ مصيبًا لقال كل واحدٍ من المجتهدين: لا حاجة بي إلى المناقشة والمناظرة، ورد النزاع إلى الكتاب والسنة، وذلك لأن كل مصيبٍ مجتهدٌ، وهذا خلاف مدلول هذه الآية، قال تعالى: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10].

- ومنشأ الخلاف، هل يوجد لله حكمٌ سابقٌ لاجتهاد المجتهدين؟ أو أن أحكام الله تابعةٌ لاجتهادات المجتهدين؟ والصواب: أن لله حكمًا في المسائل، والمجتهدون يبحثون من أجل الوصول إليه، فمن وصل إلى حكم الله فهو المصيب، ومن لم يصل إليه فهو مخطئٌ.

- هناك نصوصٌ كثيرةٌ تدل على هذا القول: بعض الأشاعرة يرى أن كل مجتهدٍ مصيبٌ، وليس المراد أنه مصيبٌ في كونه اجتهد، وإنما المراد أنه قد وصل إلى الحق، وهذا القول بُني على أصولٍ متعددةٍ، ومن عقائد خاصةٍ بهم، وهذا القول يخالف مقتضى النصوص السابقة، التي دلت على أن المصيب، أحد المجتهدين، ويدل على ذلك، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد خَطَأَ بعض المجتهدين في زمانه، مما يدل على أن المصيب واحدٌ، وأن ما عداه مخطئٌ، ويدل على هذا إجماع الأمة على وجود المناظرة بين علمائها؛ من أجل أن يتوصل إلى القول الحق والصواب، فيكون هناك مجتهدون، فيتناظرون ويتناقشون، لعلمهم أن يصلوا إلى ما يروونه حكم الله في هذه المسائل، مما يدل على أن حكم الله في أحد الأقوال، وأن من قال بذلك القول فهو المصيب، وأن من لم يقم به فهو مخطئٌ.

• إذن هذه هي المسألة الأولى، التي بحثناها في مسألة: **هل الحق في أحد الأقوال؟ أو أن جميع الأقوال صوابٌ وحقٌّ؟**

• بعض الناس انتقد مذهب الأشاعرة في هذه المسألة، فقال: أنتم تقولون بأن صفات الله قديمة، وتذكرون أن منها الحكم، فأحكام الله عندكم قديمة، ثم بعد ذلك تقولون بأن حكم الله تابعٌ لاجتهاد المجتهدين، والتابع للمُحدث مُحدثٌ يماثله، وليس بقديم.

• من المسائل أيضًا المتعلقة بهذا: **مسألة حكم المخطئ، فالمخطئ في المسائل الأصولية، والمسائل الفرعية، ما حكمه؟ هل يَأْتَمُ بذلك؟ وهل يكفر؟ وهل يكون من المبتدعين؟ أو لا؟**

• **المخطئ في المسائل القطعية على نوعين:**

□ **الأول:** يعلم الحق، ويعلم دليله، ولكنه يخالف ذلك الدليل، ويخالف الحق في هذه المسائل، إما لهوى في نفسه، أو لطمع في دنيا، أو غير ذلك، فهذا مخطئٌ آثم، عاصٍ لله -عزَّ وجلَّ-، وذلك لأنه قد علم ما هو الحق، ثم تركه.

□ **الثاني:** من لم يعلم، كان مخطئًا في الأصول، ولا يعلم أنه مخطئٌ فيها، فمثل هذا ما حكمه؟

قالت طائفةٌ كثيرةٌ بأنه آثمٌ؛ لأن هذه مسائل عقديَّة، وهذه مسائل عليها أدلة قاطعة، والصواب في هذه المسألة، أن من اجتهد وبذل وسعه، لكنه لم يُمكن من الوصول إلى الحق، فإنه لا يَأْتَمُ بذلك، بل له أجرٌ على اجتهداده، مادام أنه يريد الحق، وأنه معتمدٌ على الكتاب والسنة، قد يصل إلى قولٍ خاطئ، وقد يكون ما وصل إليه بدعةً، لكنه لا يَأْتَمُ بذلك، لكونه بذل ما في وسعه، والله -عزَّ وجلَّ- يقول: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: 16]، وقال: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة: 286]، فهذا بذل ما في وسعه من أجل الوصول إلى الحق، لكنه لم يوفِّق للوصول إليه.

✓ ويدل على هذا نصوصٌ متعددة، منها قول الله تعالى: ﴿وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِهِ﴾ [الأحزاب: 5]، وهذا كما يشمل مسائل الفروع، يشمل المسائل التي أدلتها قاطعة، لعموم الدليل الوارد فيها.

✓ وفي الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**إن الله تجاوز لي عن أمتي الخطأ، والنسيان، وما استكروها عليه.**»

• فحينئذٍ نعلم أن الأصل في وصف الشخص بأنه مبتدعٌ، أو وصفه بضد ذلك، وأنه ليس من أهل الابتداع، في المنهج الذي يسير عليه، هو محكِّمٌ للكتاب والسنة، ويسير في تفسيرها على وفق القواعد الصحيحة، أو لا، فمن كان مثلاً يحكِّم السنة النبوية، فهذا ليس على منهج أهل السنة، وهكذا من يأتي بقواعد فهمٍ واستنباطٍ غير صحيحة، أو غير متوافقة، فهذا ليس من أهل السنة، ومثله مثلاً من يترك الاستدلال بالإجماع، فهنا خطأ متعلقٌ بالمنهج، بخلاف من أخطأ في مسألة، ولو كانت عقديَّة لعدم وصول الدليل إليه، وهكذا في قواعد الفهم والاستنباط، لا بد أن يكون مُلمًّا بها.

• إذن ما نحن فيه أن المخطئ في الأصول إذا بذل وسعه، لم يتمكن من الوصول إلى الحق، فإنه معذورٌ، ويدل على ذلك: أن هناك عددًا من المسائل، وقعت في عهد النبوة، لأشخاصٍ اجتهدوا في مسائلٍ قطعية، مجزومٍ بها، ومع ذلك خَطَّأهم النبي -صلى الله عليه وسلم-، لكنه لم يؤثمهم.



✓ فمثلاً في حادثة عدي بن حاتم، لما نزل قوله تعالى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: 187]، وضع خيطين تحت وسادة، أحدهما أبيض، والآخر أسود، فأصبح يأكل، مع أن هذا مخالف قطعاً لمدلول النص، من كونه يجب عليه الإمساك من طلوع الفجر، ومع ذلك لم يؤثمه النبي -صلى الله عليه وسلم-.

✓ وهكذا في وقائع متعددة، لم يقع فيها تأنيث، انظر مثلاً في قصة أصحاب المائدة، الحواريون، لما قالوا لعيسى -عليه السلام-: ﴿هَلْ يَسْتَطِيعُ رَبُّكَ أَنْ يُنْزِلَ عَلَيْنَا مَائِدَةً مِنَ السَّمَاءِ﴾ [المائدة: 112]، كأنه تشكيك في قدرة رب العزة والجلال، ومع ذلك لما كان هذا الخطأ، وهو في أمر قطعي، كان عن اجتهاد، لم يؤثّم قائله.

✓ ومثله أيضاً في الحديث الذي فيه أن رجلاً قال لذريته: إذا أنا متُّ، فاحرقوني، وذروا رمادي في البر والبحر، فوالله لئن قدر الله عليّ ليعذبني عذاباً لا يعذبه أحدًا من العالمين، فلما مات فعلوا به ما أوصى به، فقال الله -عز وجل- للبحر اجمع ما فيك، وللبر اجمع ما فيك، فكوّن الله -عز وجل- هذا الإنسان، فقال الله -عز وجل- له: ما الذي دعاك لتفعل هذا؟ فقال الرجل: مخافتك يا ربي، فهنا شك في قدرة الله، في قدرته على إعادة الأجسام، وفي البعث، ومع ذلك لم يؤثّمه، بل غفر الله -عز وجل- له، لأنه لما كان مؤمناً بالله، مؤمناً بقدرة رب العزة والجلال، مؤمناً بالحساب والعذاب، حينئذٍ فعل ما فعل، وبالتالي خطؤه ذاك مغفور له؛ لأنه لم يكن عن اجتهاد، ولا عن سوء طوية.

• والنصوص في هذا الباب كثيرة، وهكذا في عهد التابعين، فالمقصود أن المخطئ، الذي بذل وسعه لا يأثم، سواء كان في الأصول على الصحيح، أو كان في الفروع، إلا في ما يتعلق بأصل دين الإسلام، وهما الشهاداتتان.

• إذن هذا متعلق بالتصويب والتخطئة في الأصول، وبهذا تعلم أن مذهب أهل السنة من أكثر الناس عذراً للمخالف لهم، وللمخطئ في مسائل الأصول، وهم يتحملون من خطأ غيرهم، ويبدلون من النصيحة والإرشاد له ما لا يتحملة غيرهم، ولذا هم أبعد الناس عن التكفير، والتبديع، وأما بالنسبة للفروع، فإننا كما تقدم، قررنا بأن الفروع التي ليس فيها دليل قاطع، إذا اجتهد فيها الفقيه، بعد أن بذل وسعه، لكنه لم يصل إلى الحق والصواب، فإنه لا يأثم بذلك؛ لأنه بذل ما يستطيعه، ويدل على هذا نصوص كثيرة، وقع فيها اجتهادات لم يؤثّم النبي -صلى الله عليه وسلم- أصحابه على ذلك.

#### • هل يجوز للمجتهد أن يترك اجتهاده في الأصول والفروع؟

نقول: إذا اجتهد المجتهد في مسألة، أصلية أو فرعية، فإنه يجب عليه أن يعمل بما وصل إليه اجتهاده، سواء في مسائل الأصول، أو في مسائل الفروع، ولا يجوز له أن يخالف اجتهاد نفسه؛ لأنه يظن أن هذا القول الذي قاله، هو شرع الله -عز وجل-، وما ظن أنه شرع الله وجب عليه اتباعه.

• من المسائل أيضاً المتعلقة بهذا: أن العامي إذا قررنا أن المصيب واحد، وأن ما عداه مخطئ، وقررنا أن مسائل الأصول ما فيها دليل قاطع، ومسائل الظنون ما فيها دليل ظني، فإن كل واحدٍ من الفقهاء في المسائل القطعية والظنية، يجب عليه أن يعمل باجتهاد نفسه كما تقدم، لأنه يظن أن هذا هو شرع الله -عز وجل-، وهكذا العامي الذي يتبع ذلك العالم، فإنه يجب عليه أن يعمل باجتهاد لذلك العالم، أو بمن يثق فيه ذلك العالم، وذلك لأنه يظن أن قول ذلك الفقيه هو شرع رب العزة والجلال.



- لكن لو قُدِّرَ أن العامي اختلف عليه المجتهدون، فقال أحد المجتهدين: هذا حلالٌ، وقال الآخر: هذا حرامٌ، فهل نقول بأنه يحتاط ويأخذ بجانب التحريم؟ أو نقول بأنه يأخذ بالرخصة؟ أو ما هو الحكم في هذا؟ فنقول: يجب عليه أن يجتهد بين أعيان المفتين، بحسب ثلاث صفات:
  - العلم، عندنا فقيهان اختلفا، فبالتالي يجب على العامي أن يرجِّح بينهما، **يرجِّح بينهما في ماذا؟ في ثلاث صفات: العلم، والورع، والأكثرية**، وبعضهم يقدِّم الأكثرية، وإن شاء الله في أبواب التقليد، نأتي لبحث هذه المسائل، والكلام فيها.
  - يبقى أن نعلم أن المجتهد يجب عليه أن يستقصي النصوص في المسألة التي يريد الاجتهاد فيها، ما لم يستقص النصوص والأدلة، ويغلب على ظنه أنه قد جمعها، فإنه لا يجوز له الاجتهاد في المسألة، **لماذا؟ لأنه ليس عنده آلة للنظر فيها، ولم يستكمل النظر في الأدلة الشرعية**.
  - من المسائل المتعلقة بهذا: أن الفقيه لابد أن يختار قولاً، المجتهد يختار قولاً، ويعتبره راجحاً بحسب القواعد الترجيحية عنده، ولا يجوز للفقيه أن يترك الترجيح في المسألة، خصوصاً إذا كان هناك حاجة للناس إليها، وإلى معرفة أحكامها.
- كيف للعامي إذا كان ما يستطيع ما يعرف كيف يُفرِّق بين الفقهاء، ويرجِّح، بهذه صفاته، ما يعرف هذه الصفات؟**
- مثلاً، أحد طلق امرأته، وذهب إلى عالم مجتهدٍ، وقال: هذا طلاقٌ، وجاء مجتهدٌ آخر، وقال: لم يطلق، لا طلاق فيه، ماذا يفعل؟**
- هذه المسألة تسمى اختلاف الفتوى، **عند اختلاف الفتوى ماذا يفعل العامي؟** وهذه من مسائل باب التقليد، وليست من مسائل باب الاجتهاد، وإن شاء الله نأتي إليها بالتفصيل، ونقول: **بأنه يرجِّح بين المفتين بحسب صفات العلم والورع والأكثرية، وهناك طرائق يتمكن بها العامي من معرفة الترجيح بين العلماء**، فأنت لو سألتك عن عالمين من علماء العصر، أيهما أعلم؟ لقلت العالم على ظني أن العالم الفلاني أعلم، إذن عندك ملكة ومبدأ في هذا الأمر.
  - من خلال ما سبق نعلم أن الأئمة وأن العلماء غير معصومين، وأن الفقيه مهما علت منزلته، قد يصيب وقد يخطئ، الخطأ عند العالم لا يوجب استنقاص مكانته، ولا يبيح الكلام في عرضه، ومن ثمَّ الواجب حفظ مكانة العلماء، وطلبة العلم، فحفظ مكانته دينٌ يتقرب به إلى الله -عزَّ وجلَّ-، ولو أخطأ في بعض المسائل، أئنا لم يخطئ، قال النبي -صلى الله عليه وسلم- لأبي بكر: أخطأت في بعضٍ، وأصببت في البعض الآخر، فيه نصوص كثيرة، ومع ذلك لم يُنقص هذا من مكانتهم ومنزلتهم، فهم في القدر المعلى، وفي أعلى المنازل والمراتب، وبالتالي لا يصح لنا أن نستنقص مكانتهم، بل الواجب إعزاز مكانتهم، ورفع درجتهم عند الناس، لتحصل الثقة بأقوالهم.
  - إذن هذه مسائل من مسائل الاجتهاد، يبقى هناك عددٌ من المسائل، منها: **أن المجتهد لا يجوز له أن يأخذ بقول غيره، بل يجب عليه أن يجتهد**، لقول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]،

معناه: أن أهل الذكر لا يسألون، وإنما يجب عليهم أن يجتهدوا في المسائل، والواجب عليهم أن يجتهدوا في المسائل، فيعملوا باجتهاد أنفسهم.

- إذا تقرر هذا، فإنه لا يمكن أن يقول فقيه واحد بقولين متضادين، في مسألة واحدة، بحيث يقول: الواجب إما القول وإما القول الثاني، ما حكم هذا الفعل؟ لا يصح، إذن نحن أهل الاجتهاد يجب عليهم أن يجتهدوا، كيف يجتهد؟ بأن ينظر في الأقوال، وأن يرجح بينها بحسب الأدلة، وقواعد الاستنباط، لا يخترع وسائل وأدوات جديدة في هذا الباب، ولا يجوز للمجتهد أن يأخذ بقوله، لا بد أن يعمل بقول نفسه، ويدل على هذا قول الله -عز وجل-: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 3]، ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ﴾، يعني الواجب اتباع ما أنزل، إذا حصل الاختلاف والشقاق، فيتوقف في هذا، ولذا جاءت النصوص بالنهي عن الاختلاف في مواطن عديدة.

### المسألة التي لم يجتهد المجتهد كيف يعمل هو؟.

- إذا لم يجتهد المجتهد، يجب عليه أن يجتهد؛ لأن الله -عز وجل- أمره بأن يجتهد، فتفريظه في عدم الاجتهاد، هذا معصية، لأن الله أمره بالاجتهاد، هناك من قال بأنه يجوز له أن يُقلد من هو أعلم منه، هناك من قال بأنه يجوز أن يُقلد في ضيق الوقت، ويجب عليه أن يجتهد في سعته، لكن هذه الأقوال ليس عليها أدلة، الدليل قد جاء بوجوب اتباع الكتاب والسنة، ولا يمكن اتباع الكتاب والسنة إلا من أهل الاجتهاد.
- أختتم هنا بمسألة، وهي أن باب الاجتهاد باب رفيع العماد، وبالتالي لا يدخله كل أحد، إنما يدخله الفقهاء، القادرون على جمع الأدلة، وفهمها والاستنباط منها.
- من المسائل التي تتعلق بهذا الباب، مسائل تغير الاجتهاد، قد يكون المجتهد يرى رأياً في مسألة فقهية، ثم بعد ذلك يقلب النظر في المسألة، فيختلف اجتهاده، فحينئذٍ ما مضاه، وما قبل اجتهاده الأخير يعمل فيه بالاجتهاد الأول، وما بعد ذلك يعمل فيه بالاجتهاد الجديد، ولذا قالوا: لا يُنقض الاجتهاد بالاجتهاد، وورد عن عمر -رضي الله عنه- أنه حكم في قضية باجتهاده، ثم تغير اجتهاده، فقليل له في ذلك، فقال -رضي الله عنه-: "تلك على ما قضينا، وهذه على ما نقضي"، مما يدل على أن ذلك من الأمور المقررة لديهم.
- وهنا مسائل متعلقة بتغير الاجتهاد، إذن مسائل تغير الاجتهاد ثلاثة أنواع:

✓ النوع الأول: تغير الاجتهاد من الفقيه المجتهد المفي.

✓ النوع الثاني: تغير اجتهاد القاضي.

✓ النوع الثالث: في تغير اجتهاد الإنسان لنفسه.

- وأعطيكم أمثلة، اختلف العلماء في الخلع، هل هو طلاق، أو ليس بطلاق، الخلع، وهو عقد تفتدي به المرأة نفسها من الزوج، بدفع مال، فهنا الخلع هل يعتبر طلاقاً أو لا يعتبر طلاقاً؟ هذا من مواطن الخلاف بين الفقهاء، فلو قُدر أن رجلاً خالع امرأته ثلاث مرات، ثم يعقد عليها، هل تحرم عليه ولا تحل له إلا بعد زوج آخر؟ أو لا؟

- إن قلنا الخلع طلاق، حرمت عليه؛ لأنها قد خلعه ثلاثاً، وإن قلنا الخلع ليس بطلاق، ففي هذه الحال، لا تُحتسب عدد الطلقات، ومن ثمَّ يجوز له أن يراجعها. إذن مبنئ المسألة في الخلع هل هو طلاق؟.

- وهذا في هذا الباب لها ثلاثة أنواع:
- **النوع الأول:** أن يذهب إلى القاضي، الزوج والزوجة، فيحكم بالخلع، فيقع الخلع، ويقول القاضي: هذا الخلع ليس بطلاق، أو يقول: هو طلاق، فحينئذٍ بعد مدة تغير اجتهاد القاضي، وجاءته مسألة أخرى، فما مضى نعمل فيه بالاجتهاد السابق، وما سيأتي نعمل فيه بالاجتهاد الجديد اللاحق.
- جاءنا رجلٌ وقال: خالعت امرأتي ثلاثاً، نقول: الفقيه القاضي حكم بأنه لثبوت الفرقة المؤبدة، بناءً على أن الخلع طلاقٌ، نمضيه، رأيه اجتهاديٌّ، بعد مدةٍ تغير اجتهاده، وأصبح يرى أن الخلع طلاقٌ، فبالتالي نقول: المستفتي يعمل في ما يعمل بالاجتهاد الجديد، ولا يعمل بالاجتهاد الأول؛ لأن حكم الحاكم يرفع الخلاف، والاجتهاد الجديد هذا يرفع الخلاف.
- **المسألة الثانية:** في تغير اجتهاد المفتي، القاضي له حق الإلزام، فيعملون بحكمه الجديد، فالمفتي إذا تغير اجتهاده، فهل يلزم العمل بالاجتهاد الجديد أو لا؟ كان يرى أن الخلع فسخٌ، ثم تغير اجتهاده، وأصبح يرى أن الخلع طلاقاً، وقد خالعتها ثلاثاً، فجاءوا إلى المفتي، إن كان قد أفتاهم قبل ذلك ببقاء النكاح، عملنا فيه، وإلا قلنا نظرنا إلى الاجتهاد الجديد في المسائل الجديدة، وعملنا بالاجتهاد القديم في ما مضى، هذا بالنسبة للمفتي، الأول القاضي، القاضي ماذا قلنا؟ قلنا في ما يأتي يعمل بالاجتهاد الجديد، كذلك المجتهد المفتي في ما يأتي يعمل بالاجتهاد الجديد، أما القضايا السابقة فقد حكم عليها بالاجتهاد السابق.
- **المسألة الثالثة:** إذا كان تغير الرأي من قبل المستفتي نفسه، فقيه تزوج امرأة، وخالعها ثلاثاً، يحل له أن يراجعها؟ نقول: يا أيها الفقيه، أجبتنا أنت ماذا ترى؟ هل الخلع طلاقٌ؟ أو فسخٌ؟ ونرتب الأحكام بعد ذلك على هذا، فإن قلنا مثلاً هو طلاقٌ، لم تحل له إلا بعد زوجٍ آخر، ووجب عليه عددٌ من الأمور، فإن قلنا هو فسخٌ وليس بطلاق، فحينئذٍ يحق له أن يراجع.
- هذا فقيهٌ زوجٌ كان يرى أن الطلاق فسخٌ، فراجعها بعد الخلع الثالث، ثم تغير اجتهاده، وأصبح يرى أن الخلع طلاقٌ، وبناءً على هذا الاجتهاد الجديد لا تحل له، فهل نقول: يعمل باجتهاده الجديد فيفارقه كما قال طوائف من أهل العلم؟ أو نقول: يعمل بالاجتهاد السابق في القضايا السابقة؟ إذن كان يرى، هو الزوج الآن، الزوج كان يرى أن الخلع فسخٌ، فاسترجع المرأة، وعقد عليها بعقدٍ جديدٍ، بعد خمس سنين، تغير اجتهاد المجتهد، فأصبح يرى أن الخلع طلاقٌ، هل يفارق المرأة؟ نقول: لا، حكمه كان حكماً اجتهادياً في أول المسألة، وبالتالي يبقى على اجتهاده السابق، ولا يأخذ بالاجتهاد الجديد.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الرابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### ما هو التقليد؟

- التقليد في اللغة: يُراد به: إما التعليق أو التنصيب؛ ولذلك قيل عن القلادة التي توضع على العنق، هذا الاسم؛ لأنها تُعلّق على رقبة الإنسان. وكذلك قيل لتكليف الإنسان بعملٍ من الأعمال "قُلِدَ العمل الفلاني، بمعنى: أنه عُلق عليه، أو نُصِبَ فيه. هذا من جهة المعنى اللغوي، وسَمِّي الأخذ بأقوال العلماء تقليدًا؛ لأن العامي يُعلّق المسألة على قول الفقيه، ويأخذ في أفعاله بأقوال الفقيه المجتهد، ويُعلّق عمله على فتواه.
- وأما تعريف التقليد في الاصطلاح: بعضهم يقول: الأخذ بقول من ليس قوله حُجَّةً. وبعض أهل العلم يقول عن التقليد: بأنه الالتزام بمذهب مَنْ ليس قوله حُجَّةً لذاته. فهذا يدخل فيه المسائل العملية، والمسائل العقديّة؛ لأنها التزم.
- وقيل: مذهب؛ لأن بعض العلماء يرى أن مذهب الفقيه قد يؤخذ من فعله، ولا يُقتصر في ذلك على ما يؤخذ من أقواله؛ لأن أقوال الفقهاء لها طرائق يؤخذ مذهب الفقيه منها.
- لما قيل: بقول مَنْ ليس قوله حُجَّةً؟ لإخراج الأخذ بقوله النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولأن قول النبي -صلى الله عليه وسلم- حجة بنفسه، كما قال تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ \* إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم: 3، 4]، وكما قال تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾ [الأحزاب: 21]، وكما قال: ﴿وَاتَّبِعُوهُ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [الأعراف: 158]، وكما قال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63]، فدل هذا على أن قول النبي -صلى الله عليه وسلم- وسنته حجة، فالأخذ بها لا يُعدُّ تقليدًا.
- ومثل هذا الأخذ بالإجماع، فإن الإجماع حجة شرعية، وبالتالي لا يُعدُّ الأخذ به من التقليد ، كما قال -جلَّ وعلا-: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ وَسَاءَتْ مَصِيرًا﴾ [النساء: 115]، وكما قال تعالى: ﴿فَإِن تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59].



- وللنصوص الواردة في حجية الإجماع، من مثل قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا تجتمع أمتي على ضلالة»، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خذلهم أو خالفهم، إلى قيام الساعة»، فالأخذ بالإجماع لا يُعد تقليدًا؛ لأن الإجماع من الحجج الشرعية.
- قد يُشكل على بعض الناس ما يُسمَّى بالمحاكاة، كما ورد في الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «ما وددتُ أني حاكيتُ إنسانًا»، حاكيتُ يعني: ماثلته في الفعل والتصرف، بعض الناس قد يُقلد غيره في التصرفات على جهة نقل ذلك الفعل، أو على جهة التنقص والسخرية منه، فهذا من الأمور المذمومة.
- ومثله: أخذ الإنسان من أفعال الأمم الأخرى، وملابسهم، وهياتهم، فهذا قد يُسمَّى تقليدًا، لكنه ليس مرادًا هنا، فإن المراد هنا هو الالتزام بمذهب فقيه في حكم شرعي، الالتزام بمذهب من ليس قوله حجة في حكم شرعي، هذا هو المراد بالتقليد.

### ◀ حكم التقليد، ومن هو الذي يقلد.

- تقدم معنا تقسيم الناس إلى صنفين، الصنف الأول: هم أهل الاجتهاد، وهم الذين يأخذون الأحكام الشرعية من الأدلة، فهؤلاء لا يجوز لهم التقليد، لأنهم متمكنون من أخذ الأحكام من الأدلة، وبالتالي لا يجوز لهم أن يقلدوا، قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 3]، وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: 132]، ونحو ذلك من النصوص الآمرة باتباع الكتاب والسنة.
- فهذه في حق الفقهاء المجتهدين، الذين يتمكنون من أخذ الأحكام من الأدلة، أمّا من لم يكن لديه الأهلية، فإنه هو الذي يتطرق فيه البحث، وهو الذي يجوز له الأخذ بأقوال الفقهاء، كما قال الله -جلّ وعلا-: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، فدل هذا على أن الناس على صنفين: صنفٌ يتمكن من العلم، فهؤلاء لا يسألون، وإنما يأخذون الأحكام من الأدلة، وصنفٌ لا يعلمون، فهؤلاء هم أهل التقليد، وهم الذين يراجعون العلماء، فيسألونهم، ويأخذون الأحكام منهم.

### ◀ ما هي صفات القسم الأول؟ أهل الاجتهاد، وما هي أهل القسم الثاني أهل التقليد؟

- سبق معنا أن ذكرنا شروط الاجتهاد، وهي الفارق بين هذين الصنفين، وقلنا: إن شروط الاجتهاد أربعة شروط:
- **الشرط الأول:** معرفة الإنسان بالنصوص الشرعية، والأدلة الواردة في المسألة المُجتهد فيها، من لم يكن عارفًا بها، فليس من أهل الاجتهاد، ما يكون مجتهدًا حتى يعلم هذه النصوص، أو حتى يغلب على ظنه أنه لا يوجد في المسألة نصٌّ أو دليلٌ لم يقع تحت عينيه.
- **الشرط الثاني:** أن يعرف مواطن الاتفاق والاختلاف، بحيث لا يخالف أمرًا مُجمَعًا عليه. وبعض العلماء يجعل هذا الشرط الثاني جزءًا من الشرط الأول، وإنما يكون هذا على جهة التأكيد لهذا الأمر.



❑ **الشرط الثالث:** معرفة أصول الفقه؛ ليتمكن من التمييز بين ما هو دليل، وما ليس بدليل، وليتمكن من استنباط الأحكام من الدليل، من لا يعرف أصول الفقه معرفةً نظريّةً، وتطبيقيةً، فإنه ليس من أهل الاجتهاد، حتى لو حفظ كتابًا أصوليًا، وهو لا يستطيع أن يطبّق القواعد الأصولية على الأدلة، فهذا ليس بفقهاء ولا مجتهدين، وإنما هو حافظ، يحفظ كلام المتقدمين فقط.

❑ **الشرط الرابع:** فهو أن يعرف من لغة العرب ما يمكنه من فهم الأدلة، وسواءً في معاني الألفاظ، ودلالاتها، أو في النحو والبلاغة، وسائر علوم العربية، فيعرف من هذه العلوم ما يمكنه من فهم الأدلة الشرعية.

إذن، المجتهد لا يجوز له أن يقلّد، وإنما التقليد لغير المجتهدين، وهؤلاء غير المجتهدين يجب عليهم التقليد.

❑ **ما الدليل على أن غير المجتهدين يجب عليهم سؤال العلماء والأخذ عنهم والالتزام بمذاهب الفقهاء؟**

هناك أدلة كثيرة،

❑ منها: قول الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43، الأنبياء: 7] في موطنين من كتاب الله -جلّ وعلا-، في سورة النحل، وفي سورة الأنبياء، والعبرة في هذا اللفظ بعمومه.

❑ قول الله -جلّ وعلا-: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122].

إذن هناك فقهاء، وهناك غير الفقهاء، وغير الفقهاء أوجب الله عليهم الأخذ بقول الفقهاء، وجعل ذلك من الحذر من عقوبة تنزل عليهم في الدنيا والآخرة ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنْفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ، يحذرون بماذا؟ بأخذهم بأقوال الفقهاء.

❑ مثل قوله -جلّ وعلا-: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِّنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلَّهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 83]، ففي هذه الآية أمر بمراجعة الذين يستنبطون الأحكام من الأدلة، وهم الفقهاء، وجعل ترك الأخذ بأقوالهم من اتباع الشياطين، والسير على خطواتهم.

❑ وهناك أدلة كثيرة أيضًا من سنة النبي -صلى الله عليه وسلم-، تدل على هذا المعنى، كما ورد في السنن من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- بعث سريةً، فلما خرجوا من عند النبي -صلى الله عليه وسلم- وكانوا في بردٍ شديدٍ، أصيب واحدٌ منهم بجناية، وكان في رأسه شجّةٌ، أي جرحٌ عميقٌ، فسأل أصحابه: هل تجدون لي رخصةً في أن أتيهم وأدع الاغتسال، فقالوا: لا نجد لك رخصةً، فاغتسل فمات، فلما عادوا إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- أخبر بما وقع، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «قتلوه قتلهم الله، ألا سألوا إذ لم يعلموا، فإنما شفاء العي السؤال» ، فدل هذا على أن غير الفقهاء يجب عليهم أن يسألوا علماء الشريعة.

❑ ويدل على ذلك ما ورد في الصحيحين، من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- وزيد بن خالد في حديث العسيف، أي الأجير، الذي زنا بامرأةٍ من يعمل عنده، فافتدى والد الغلام منه بمالٍ دفعه بمائة شاةٍ

ووليدته، ثم إنه سأل أهل العلم فقالوا: بأن ما على ابنه مائة جلدته، وتغريب عام، فلما ذهبوا إلى النبي - صلى الله عليه وسلم- سأل أحدهم النبي -صلى الله عليه وسلم-، فأخبره بأنه سأل أهل العلم، فأخبروه بأن ما على ابنه مائة جلدته، وتغريب عام، فأقره النبي -صلى الله عليه وسلم- على سؤال أهل العلم، والأخذ عنهم، ولم يُنكر عليه ذلك.

✓ ويدل على هذا أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يرسل عددًا من أصحابه؛ ليعلموا الناس، ويفقهوهم، ويفتوهم في المسائل التي يحتاجون إليها.

أرسل مصعب بن عمير إلى المدينة، قبل الهجرة، وأرسل معاذ بن جبل، وأبا موسى الأشعري إلى اليمن، وأرسل عددًا من أصحابه -رضوان الله عليهم- إلى مواطن شتى، ليفتوا الناس، ويفقهوهم، ويعلموهم، فدل هذا على أن الأخذ من العلماء من الأمور السائغة بالنسبة للعوام وغير المجتهدين.

• ورد عن بعض الأئمة هنا يعني إشكالان، الإشكال الأول: أن بعض الأئمة قال بالمنع من التقليد في المسائل الفروعية الفقهية، ومن أمثلة هؤلاء مثلاً: ابن حزم الظاهري، والعلامة الشوكاني، فقد رأوا بأنه لا يجوز التقليد، فإذا عدنا وحققنا في أقوالهم، وجدنا أنهم لا يمنعون التقليد وإنما يسمون بعض صور التقليد بغير اسمه، ولذلك تجدهم يقولون بأن العامي يكفيه إذا ذهب إلى الفقيه أن يسأله، هل هذا حكم الله؟ فإذا أجاب بأن هذا هو حكم الله، قالوا: يكفيه ذلك.

• ولا شك أن العامي لا يخرج بذلك عن التقليد، لأنه لا يعرف صورة المسألة، ولا تحقيق المناط فيها، ولا يعرف الأدلة، ولا يعرف الأقوال في المسألة، وكيفية الترجيح في ما بينها، وبالتالي فالاختلاف فإنها في تسمية بعض الصور هل تسمى تقليدًا أو لا، أو في بعض الشروط المتعلقة بالتقليد، والقول بأنه لا يجوز التقليد مطلقًا، هذا قول لا يمكن أن يتصور أن يقول به أحد، وذلك لأن رتبة الاجتهاد، تحتاج إلى زمنٍ طويلٍ، لممارسة الأدلة، والقراءة في كتب العلم، ومثل هذا لا يحسنه كل أحدٍ، ولو أوجبناه على جميع الناس، لأدى ذلك إلى تعطل الصنائع والحرف، فكان هذا من أسباب انقطاع كثيرٍ من المصالح التي يحتاج إليها الناس.

• وأما الإشكال الثاني في هذا الباب، وهو: أن بعض العلماء جعل هناك ثلاثة مراتب، سمى مرتبة الاجتهاد، والثاني التقليد، وجعل بينهما مرتبةً ثالثةً، سماها: الاتباع، وإذا تأملت هذا الذي يسمى الاتباع، وجدته نوعًا من أنواع التقليد، فهم قصروا اسم التقليد على بعض صورته، مثل التمهيد، والأخذ بمذهبٍ واحدٍ في جميع مصادره وموارده، فسموه تقليدًا، وجعلوا بعض أنواع التقليد بمسمى آخر، فسموه الاتباع، وإلا في الحقيقة لا يوجد هناك اختلافٌ حقيقيٌّ، وإنما الاختلاف في التسميات والتقسيمات، وبالتالي هناك اتفاق بين العلماء على أن غير المجتهدين يقلدون العلماء، يأخذون بفتاوى العلماء، وأن ذلك يبرئ ذمهم عند الله -جلّ وعلا-.

• هذا بالنسبة للفروع الفقهية، أما بالنسبة للتقليد في المسائل العقدية، والأصولية، فهناك خلافٌ محكيٌّ في هذه المسألة، وقبل أن أدخل في هذا الخلاف وأسوق ما فيه، أنبه على أن بعض العلماء في الفروع يتشددون في إيجاب التقليد، وفي الأصول يتشددون في إيجاب الاجتهاد على نفس الشخص، مع أن المؤهلات واحدةٌ لنفس الشخص، والقدرة واحدةٌ، فكان ينبغي أن يسيروا على طريقةٍ واحدةٍ، وفي المقابل نجد من يضاد هذا،

مثلاً لما تشاهد كلام الشوكاني في "إرشاد الفحول"، لما جاء في الفروع منع من التقليد فيها، ولما جاء إلى الأصول، أجاز التقليد فيها، وبالتالي ينبغي أن يكون الكلام متسقاً في هذا.

### ما هي الأصول، ثم بعد ذلك نتكلم عن الخلاف الفقهي؟

- الأصول تشمل ثلاثة مسميات، قد يسمونها الأصول، الأول: أصل دين الإسلام، وهو الشهادتان، شهادة التوحيد لله -جلّ وعلا-، وشهادة الرسالة لنبيه -صلى الله عليه وسلم-، والثاني: مما يسمى أصولاً مسائل العقائد، والثالث: مسائل أصول الفقه، التي يحصل بها الاستنباط والاجتهاد.
- وهناك أيضاً تسمية رابعة للمسائل، التي فيها أدلة قاطعة، مثال ذلك مثلاً: في وجوب الصلاة، هذه مسألة عملية، وليست عقديّة، لكنها مسألة قاطعة، وفي المقابل هناك مسائل عقديّة، ليس فيها أدلة قاطعة، وقد يوجد فيها اختلاف، ومن أمثلة هذا مثلاً: ما ذكر من الخلاف في رؤية النبي -صلى الله عليه وسلم- لرب العزة والجلال في الدنيا، فقد وقع اختلافٌ محكيٌّ عن الصحابة في هذه المسألة.

### هل يجوز التقليد في العقائد والأصول أو لا يجوز التقليد فيها؟

- هذه المسألة فيها بحثٌ طويلٌ، ولعلني أحاول أن أختصره، وأن أعطيكم ملامح عن هذا الاختلاف.
- **القول الأول:** بأن الأصول لا يجوز أن يكون فيها تقليدٌ، ويجب على كل أحد أن يجتهد فيها، وقد تشدد بعض أصحاب هذا القول، حتى قال: بعدم صحة إيمان المقلدين في الأصول، ونُقل هذا عن العلامة أبي الحسن الأشعري -رحمه الله-، واستدل أصحاب هذا القول بعددٍ من الأدلة:
- ❖ **الدليل الأول:** النصوص التي وردت بدم التقليد في الأصول والعقائد، كما في قول الله -جلّ وعلا-: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ﴾ [البقرة: 170]، ونحو ذلك من النصوص التي ذمّت المقلدين.
- وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا الاستدلال، بأن هذه النصوص إنما ذمّت من قلّد في الباطل، أما من قلّد في الحق فإنه لم يرد في النصوص ذمه ولا التشنيع عليه.
- ❖ **الدليل الثاني:** قالوا بأن الأصول يُطلب فيها القطع والجزم، والتقليد لا يحصل به قطعٌ ولا جزمٌ.
- ويستدلون على ذلك بمثل قوله تعالى: ﴿إِنْ يَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ﴾ [الأنعام: 116]، فذمّهم لكونهم لم يبنوا أمورهم على جزمٍ وعلمٍ، وإنما اكتفوا بالظن.
- وَأُجِيبَ عَنْ هَذَا بأن العبد قد يُحصّل قطعاً وجزماً بتقليده لمن يجزم بصحة قوله، كما أُجِيبَ عَنْ هَذَا بأن الظن المذموم هو الظن المبني على غير دليل.
- ❖ واستدل أصحاب هذا القول أيضاً بما ورد في الحديث الذي يذكر فيه أصحاب القبر، حينما أخبر النبي -صلى الله عليه وسلم- أن العبد في قبره يُسأل عن ثلاث: عن ربه، وعن دينه، وعن نبيه، قال: فأما المؤمن فيقول: ربي الله، وديني الإسلام، ونبي محمدٌ -صلى الله عليه وسلم-، وأما الكافر أو المنافق، فيقول: ها، ها، لا أدري، سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته، قالوا: فجعل المقلّد منافقاً أو كافراً، لكونه قال: سمعت الناس يقولون شيئاً فقلته.

وهذا الاستدلال فيه نظر؛ لأن المنافق ما قال بأني قلتُ ربّي الله، لأن الناس يقولونه، وأما المؤمن فلم يُسأل عن دليله، لما قال: ربّي الله، لم يُقل له: أخذت ذلك تقليدًا؟ أو أخذته بنظرٍ وتأمّلٍ واجتهادٍ؟ فدل هذا على أن من كان على عقيدةٍ صحيحةٍ، فإنه حينئذٍ لا يُعدُّ مخطئًا، أو من القسم الثاني الوارد في الحديث.

❖ واستدلوا على ذلك أيضًا بما ورد في الحديث، أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قرأ الآيات في أواخر سورة آل عمران: ﴿إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [آل عمران: 190]، ثم قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «وَيْلٌ لِّمَن قَرَأَهُنَّ وَلَمْ يَتَفَكَّرْ فِيهِنَّ».

وأجيب عن هذا: بأن التفكير والتدبر لا يعني الامتناع من التقليد، واستدلوا كذلك بالآيات التي فيها الأمر بالاعتبار والنظر ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الَّذِينَ مِن قَبْلُ﴾ [الروم: 42] ونحوها من النصوص.

➤ **والقول الثاني في المسألة:** يقول بأن التقليد في أصل الإسلام يُمنع منه، بخلاف ما عدا ذلك من مسائل العقائد والأصول، وقد يستدلون على هذا بحديث القبر، بحديث أسئلة القبر؛ لأنه لم يذكر إلا المسائل الثلاثة التي هي أصل دين الإسلام، ربّي الله، وديني الإسلام، ونبي محمد -صلى الله عليه وسلم-.

➤ **القول الثالث في المسألة:** بجواز التقليد في الأصول والعقائد، لمن لم يكن أهلاً للنظر في هذه المسائل. وقد قال بهذا القول طوائف، وأثر عن عددٍ من الصحابة والتابعين -رضوان الله عليهم-.

• وقد يستدلون على هذا بعددٍ من الأدلة، منها: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- كان يقبل الإسلام من كل من جاء إليه مسلماً، ولم يكن -صلى الله عليه وسلم- يسألهم هل كان هذا عن نظرٍ واجتهادٍ، أو عن تقليدٍ وأخذٍ من الغير، قالوا: فلو كان التقليد غير مقبولٍ، لأمرهم، لتحقيق من كونهم أخذوا ذلك من النظر والاجتهاد، ولذلك كان الأعرابي الجلف يأتي إليه -صلى الله عليه وسلم- شاهداً الشهادتين، فيقبل منه ذلك بدون أن يسأله.

• والدليل الثاني لهم: قالوا بأنه قد وقع في عددٍ من النصوص أن بعض الصحابة آمن ودخل في دين الله تقليدًا لغيره، ومع ذلك لم يعب النبي -صلى الله عليه وسلم- عليهم، ولم يُبطل إسلامهم، ومن أمثلة هذا: ما جاء في الحديث، أن أسعد بن زرارَةَ، وسعد بن عبادَةَ، لما جاءوا إلى مصعب بن عمير، وتلا عليهم بعض الآيات، وحاجَّهم قبل الهجرة آمنوا، ودخلوا في دين الله، فعادوا إلى قومهم، وامتنعوا من خطاب قومهم حتى يدخلوا في دين الله فدخلوا، فلم يحكم النبي -صلى الله عليه وسلم- ببطلان إسلامهم.

• وفي حديث عمرو بن الطفيل الدوسي، عندما جاء إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- فأسلم، فعاد إلى قومه دوس، فامتنع من خطابهم حتى يُسلموا، فدخلوا في دين الله -جلَّ وعلا-، فصَحَّح النبي -صلى الله عليه وسلم- إسلامهم، وقَبِلَ منهم، ولم يُنكر عليهم.

• قالوا: ولأن النصوص قد دلت على وجوب الدخول في دين الله -جلَّ وعلا-، ولم تُعَيِّن طريق ذلك الدخول، وبالتالي يكفي التزام الإنسان بهذا الذي أمر به، قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ﴾ [البقرة: 21]، فإذا عَبَدَ الإنسان ربه -جلَّ وعلا- يكون ممثلاً، سواءً عرف دليل العبودية، وقام عنده الدليل والحجة والبرهان على ذلك، أو لم يكن الأمر كذلك.



- من أين نشأ هذا النزاع؟ وهذا الاختلاف بين العلماء؟  
نشأ هذا النزاع من مسألة: ما هو أول واجبٍ على المُكَلَّف؟  
والعلماء لهم أربعة أقوالٍ في هذه المسألة،
  - **القول الأول:** قال طائفةٌ من المعتزلة: بأن أول واجبٍ على المُكَلَّف هو الشك، فيقدم الشك، لأنه لا يحصل على إيمانٍ و يقينٍ حتى ترد عليه الاحتمالات، ثم ينظر في دلالة الأدلة على هذه الاحتمالات، وهذه الاحتمالات تكون في أول الأمر متساويةً عنده، فهذا هو الشك.
  - **القول الثاني:** أن أول واجبٍ على المُكَلَّف هو النظر، بحيث ينظر الإنسان في الآيات الكونية والشرعية، فيستنبط منها المسائل الأصلية، وقد يستدلون على ذلك بالأدلة التي ذكرنها لأصحاب القول الأول.
  - **القول الثالث:** يقول بأن أول واجبٍ على المُكَلَّف هو قصد النظر، بحيث يكون عند الإنسان نيةً ومقصداً للنظر في الآيات الدالة على المطالب الإلهية.
  - **القول الرابع:** يقول بأن أول واجبٍ على المُكَلَّف هو التَّوْحِيد، والشهادتان، شهادة التَّوْحِيد وشهادة الرسالة.
- وهذا القول الأخير هو قول أهل السنة والجماعة، وهذا هو الذي تدل عليه النصوص في مواطن كثيرة، فإن النبي -صلى الله عليه وسلم- قد خاطب الناس بالتوحيد، وإنما طالهم بالنظر؛ ليصلوا إلى التَّوْحِيد ﴿إِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الصافات: 35] إذن خاطبهم بالتَّوْحِيد، ولذلك كان أنبياء الله -عليهم السلام- يخاطبون أقوامهم أول ما يخاطبونهم بالتَّوْحِيد ﴿أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾ [نوح: 3]، ﴿أَنْ لَا تَعْبُدُوا إِلَّا اللَّهَ﴾ [هود: 26]، قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنْ أُعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل: 36].
- ويدل على هذا، ما ورد في الصحيحين من حديث بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبلٍ إلى اليمن، ففي حديث أبي العباس، سهل بن سعد -رضي الله عنه- أن النبي -صلى الله عليه وسلم- بعث معاذ بن جبلٍ إلى اليمن، وقال له: «إنك تأتي قومًا أهل كتاب، فليكن أول ما تدعوهم إليه» ماذا؟ «إلى شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمدًا رسول الله»، وفي رواية: «إلى أن يوحِّدوا الله»، ولم يقل له: ليكن أول ما تدعوهم إليه الشك، ولا النظر، ولا قصد النظر، وإنما دعاهم أول ما دعاهم إليه إلى التَّوْحِيد، وإثبات الرسالة.
  - وهكذا كان دعاة النبي -صلى الله عليه وسلم- يفعلون، ولأزال دعاة الإسلام يطالبون الناس بهذا الأمر، تحقيق التَّوْحِيد، وإثبات الرسالة.
  - فدلَّت هذه الأدلة على أن الصواب أن أول واجبٍ على المُكَلَّف هو التَّوْحِيد، وإثبات الرسالة لنبينا -صلى الله عليه وسلم-، وأما النظر فهذا وسيلة، وليس هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق هذا المقصود، وبالتالي فالأمر به إنما هو أمر للوصول إلى ذلك المقصود.
  - وبهذا يتبين لنا أن القول بالصواب: تصحيح إيمان المقلدين، بل جواز التقليد لمن ليس من أهل النظر في مسائل الأصول، وشواهد هذا كما تقدم كثيرةٌ متعددة، ولذا كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يقبل من الناس الإقرار بدين الإسلام، وإعلان الدخول فيه، ولم يكن يسألهم هل أخذتم ذلك عن نظرٍ، وتفكيرٍ، أو قبلتموه اتباعًا لغيركم. إذن عرفنا هذه المسألة، وعرفنا حكم التقليد فيها.



- هناك مسائل مما اشتهر من دين الإسلام، وعُلم منه بالضرورة، مثل: كون الصلاة خمس صلواتٍ، ومثل وجوب صيام رمضان، وكون الزكاة والحج من أركان دين الإسلام، فبعض العلماء قال بمنع التقليد فيها، بناءً على أنها وصلت إلى المُكَلَّف بدليلٍ جازمٍ قطعيٍّ، وبالتالي يأخذ بذلك الدليل، لكن بعض الناس قد لا تصل إليهم هذه المسائل، وإنما يأخذها من طريق التقليد، فالقول بحسم باب التقليد فيها لا يتوافق مع أحوال الجميع.
- وبهذا نعلم أن الصواب: جواز التقليد لغير المجتهدين، سواءً في مسائل الفروع، أو في مسائل الأصول، أو في ما اشتهر من دين الله بالنسبة لمن لم يعلم ذلك من دين الله قطعاً، وأن القول بإلزام غير المجتهدين بالاجتهاد، سواءً في الفروع، أو في الأصول مخالفٌ لما كان في عهد النبوة، وما يسير عليه الناس إلى يومنا هذا، وفي ذلك من المشقة والعنت بالناس ما يتنافى مع قول الله -جلَّ وعلا-: ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، وقوله -جلَّ وعلا-: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185].

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



## الدرس الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### مَنْ هو الذي يُقَلِّد؟

- من ليس بمجتهدٍ، مَنْ لم يصل رتبة الاجتهاد، فإنه يجب عليه أن يُقَلِّد، ولا يجوز له أن يجتهد؛ لأنه لا يملك آلة الاجتهاد، وقد قال الله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، فأوجب السؤال على من ليس لديه أهلية العلم والاجتهاد.
- وقد يقول بعض الناس: أنا طالب علمٍ، وبالتالي سأخذ الأحكام من الأدلة، فنقول: هذا الوصف، أنا طالب علمٍ، ليس من الأوصاف المنضبطة، بل هو من الأوصاف التي تحتل أوجهًا متعددة.

### ما هو الوصف الذي يُعَوَّل عليه في الحكم؟

- وصف الاجتهاد، من كان من أهل الاجتهاد، فهذا يجب عليه أن يعمل بالأدلة، وأن يجتهد، ولا يجوز له أن يقَلِّد غيره.
- ومن لم يصل إلى رتبة الاجتهاد، فهذا يجب عليه السؤال، حتى ولو عرف جميع أقوال الفقهاء، وجميع أدلتهم، وحفظها حفظًا دقيقًا متينًا؛ لأنه ليس لديه آلة الاجتهاد.

### ما هي شروط الاجتهاد؟

- شروط الاجتهاد أربعة:
- ❖ الأول: معرفة النصوص الشرعية، الواردة في المسألة المجتهد فيها، معرفةً بأعيانها، وبصحتها.
- ❖ الثاني: معرفة الإنسان بأصول الفقه، وقدرته على تطبيقه، فيعرف دلالات الألفاظ، ويعرف ما الذي يصح الاستدلال به، وما الذي لا يصح الاستدلال به، وشرائط الاستدلال، وأنواعها، ومباحث التعارض والترجيح، ونحو ذلك.
- ❖ الثالث: أن يعرف مواطن الاتفاق والاختلاف.
- ❖ الرابع: أن يعرف من لغة العرب، ما يمكِّنه من فهم الأدلة.

- فهذه شروط الاجتهاد، مَنْ وجدت فيه، وجب عليه أن يجتهد، ومن انتفى عنه أحدها، لم يجز له أن يجتهد، ووجب عليه التقليد، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لِيَنفِرُوا كَافَّةً فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ [التوبة: 122].

عندنا شخص عامي، عُرضت له مسألة من مسائل يحتاج إلى معرفة حكم الله فيها، وهو ليس أهلاً للاجتهاد، مَنْ الذي يُسأل؟

- هل يسأل العامة الذين يماثلونه؟ نقول: لا، لا يجوز له ذلك؛ لأن الله أمره بسؤال أهل الذكر، في قوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، وهذا العامي المسئول، يماثل السائل، لا مزية لأحدهما على الآخر.

- هل يسأل من يجهل حاله؟ فلا يعرفه بعلم سابق، ولا يدري هل هو جاهلٌ أو لا؟
- نقول: لا يجوز له، على الصحيح، لماذا؟ لأنه لا يجوز له إلا أن يسأل أهل الذكر، كما هو منطوق الآية، وهذا الشخص المسئول هنا، لم يتحقق للإنسان أنه من أهل الذكر، وبالتالي لا يجوز أن يُسأل.

قد يقول قائل: بأي شيء نعرفه؟

- نقول: نعرفه بكونه من أهل العلم.
- متى نعرف أن الشخص من أهل العلم الذين يجوز الرجوع إليهم؟
- نقول: هناك طرائق:

□ **الطريق الأول:** رجوع العلماء إلى شخص في الفتوى، وفي مسائل العلم، فإذا وجدنا الفقهاء يراجعون

شخصاً في ما يعرض لهم من المسائل، فهذا دليل على أن ذلك الشخص الذي يراجعه العلماء من أهل العلم، وأنه يجوز أن يُسأل، ويجوز أن يُرجع إليه.

□ **الطريق الثاني:** بطريق الدلالة، فإذا أرشد عالم من العلماء، شخصاً إلى آخر، وقال: اذهب فاسأل

فلاناً في مسألتك، فهذا دليل على أن ذلك الذي أُحيل إليه، من أهل العلم والفتوى، بشهادة هذا الشخص الذي أحال المستفتي الذي وصل إليه، إلى ذلك الشخص، فلولم يكن من العلماء أهل الاجتهاد، الذين يجوز الرجوع إليهم، لما أرشد العالم ذلك العامي إليه.

□ **الطريق الثالث:** بطريق التقرير، وعدم النكير، فعندما نجد شخصاً يُفتي في مسائل العلم، بحضرة

العلماء، ومشاهدتهم، وسكوتهم، وإقرارهم، نعرف أنه من أهل العلم، وأنه يجوز سؤاله، ومراجعته؛ لأنه لو لم يكن من أهل العلم لأنكر عليه هؤلاء الموجودون، ولبيّنوا للناس عدم صلاحيته للفتوى.

**السؤال الأول:** هل السمت الحسن دليل على أن الشخص من أهل الفتوى؟ وأنه ممن يجوز سؤاله؟

- شخص عنده لحيّة جميلة، وهيئة حسنة، وبشت جميل، وثياب سابعة، هل معناه أنه من أهل الاجتهاد والفتوى؟ ومن ثمّ يجوز تقليده؟ ماذا تقولون؟
- نقول: لا، ليس هذا طريقاً صحيحاً.

- الأمر الثاني: هل كلام الإنسان بالفتوى، وإفتاؤه يدل على أنه صالح للفتوى؟ ويجوز الاعتماد على فتواه؟

نقول: لا.

- هل ادعائه بأنه من أهل الفتوى، وتصديه للمسائل، يعني أنه كذلك؟  
نقول: ليس كل من ادعى شيئاً يكون صادقاً في دعواه.
- أيضاً هل ظهور الإنسان في برامج الفتوى، يعني أنه من أهل الفتوى الذين يجوز سؤالهم ومراجعتهم؟  
نقول: ليس هذا طريقاً صحيحاً، إلا إذا استند إلى الثلاثة طرائق السابقة، بأن تكون القناة لا تستفتي إلا من يشهد له العلماء الثقات أهل الفتوى، بأنه مؤهلٌ لذلك، أما إذا كانت القناة تقابل مع كل أحدٍ، فهذا ليس دليلاً على أن المتكلم فيها متأهلٌ للفتوى.  
وكم من شخصٍ جاهلٍ ليس من أهل العلم، ولا يعرف طرائق استخراج الأحكام، نصّبته هذه القنوات لمنصب الفتوى، وجعلته مفتياً فيها، مع عدم أهليته لذلك.

**قد يسأل سائلٌ ويقول: هل وضع الإنسان في وظيفة متعلقة بالفتوى، يدل على أنه متأهلٌ لها، وأنه يجوز تقليده؟**

- الجواب: يعني عندنا في بعض الدول يضعون مفتين، وقد يكون مفتياً عاماً لتلك الدولة، فنقول: هذا يعتمد على طريقة اختيار الشخص، فإن كانوا لا يختارونه إلا بعد شهادة أهل العلم، وصلاحيته لذلك، فهذا طريقٌ صحيحٌ، لكنه ليس لذاته، وإنما للطرق السابقة.
  - فإذاً هذا الأمر، ليس طريقاً مستقلاً لمعرفة المتأهل للفتوى، الذي يجوز سؤاله، والرجوع إليه.
- سؤال: ذكرتم أن العامي يقلّد المجتهد، هل من حق المجتهد أن يقلّد؟ فإن كان يقلّد مثلاً في البلاد هناك يوجد مجتهدون، كثيرٌ من المجتهدين لو كان كل واحدٍ سيعتمد على اجتهاده، لا يكون في نظر العامي أن هناك اختلافاً بين المجتهدين، ويكون هذا سبباً للاختلاف في المجتمع؟**
- هذا السؤال تضمن عدداً من المسائل، المسألة الأولى: المجتهد هل يجوز له أن يقلّد غيره؟ الجواب: لا يجوز له ذلك، بل كل من تأهل للعلم والاجتهاد والفتوى، لا يجوز له أن يعتمد على قول غيره، بل يجب عليه أن يجتهد في المسألة: لأن الله إنما أجاز التقليد لمن لا يعلم، أي لمن ليس لديه قدرةٌ لمعرفة الحكم الشرعي، فقال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43] أما من كان يعلم، أو لديه الأهلية للعلم، فهذا لا يجوز له أن يقلّد غيره. إذن هذه المسألة واضحة.
  - وبعض العلماء أجاز ذلك عند ضيق الوقت، أو عندما تكون المسألة متعلقةً به بذاته، أو نحو ذلك، ولكن ظواهر النصوص تدل على انحسار الباب، **وأنه لا يجوز للفقيه المجتهد، أن يقلّد غيره، بل يجب عليه أن يجتهد.**
  - مما تضمنه أيضاً سؤالك: أنه هل يمكن وجود اختلاف بين الفقهاء والمفتين؟ نقول: هذا ليس بأمرٍ مستغربٍ، بل قد يوجد، وإن كان هذا بالنسبة للمسائل الواقعة كثيراً، يُعَدُّ قليلاً، وذلك أن أكثر المسائل الشرعية، فيها اتفاقٌ بين أهل العلم على حكمها.



- قد يختلف الفقهاء، هل معنى هذا أنه يُطعن في الشرع؟ أو يُطعن في أولئك العلماء؟ نقول: لا، ليس هذا من الطعن فيهم، بل هذا الاختلاف طرائق الاجتهاد، وقواعد الاستنباط، وهذا أيضًا لاختلاف قدرات الناس في أذهانهم، ومن ثمَّ فوجود الاختلاف ليس بأمرٍ مستغربٍ، وما من تخصصٍ، ولا فيٍّ من الفنون، إلا ونجد أن أهله يختلفون، ومع ذلك لا يُعدُّ هذا طعنًا في ذلك العلم، أو ذلك الفن، فالطب مدارس، وهناك اجتهاداتٌ فيه، ومع ذلك، لا يُطعن في الطب لوجود هذا الاختلاف، وهكذا في بقية الفنون، أصحاب الفن يختلفون، ولهم مناهج ومدارس، ومع ذلك، لم يكن هذا سببًا للطعن في ذلك الفن أو العلم، فهكذا في علم الشريعة، بل وجود الاختلاف فيه عددٌ من الفوائد، منها: طمأنينة المستفتي، أن المفتين يجتهدون، ويبحثون، ويضعون الأوقات الكثيرة من أجل تعرُّف الحكم الشرعي، ومن ثمَّ تطمئن نفسه إلى فتاواهم، وكذلك هناك حكمةٌ للشرع، بوجود مثل هذا الاختلاف، ألا وهو: أنه يساعد في البحث والتحري من قِبَل أهل العلم، بل يكون سببًا من أسباب المناقشة، والمحاوره، فيكون له آثارٌ حميدةٌ، من تواصل الناس، وشغل مجالسهم بما ينفعهم، وتقوية الفقه وتدعيم دعائمه؛ لأنه سيتناقشون فيه، وبالتالي سيكون له أثره في بقاء هذا العلم في النفوس، وبالتالي لا يُطعن فيه.

### ماذا يفعل العامي عند اختلاف الفقهاء؟

- هذه المسألة لها جانبان: الجانب الأول: مسألة تعدد الفقهاء، والجانب الثاني: مسألة اختلاف المفتين، فعندما يوجد في البلد أكثر من فقيهٍ، والعامي لا يعرف أقوالهم، ولم يسبق له أن سألهم، فمن الذي يسأل؟ هل يكون سؤاله خاصًا بالأعلم؟ أو يجوز أن يسأل من هو أقل؟
- الصواب: أن العامي في هذه المسألة، مادام لم يعلم بأقوال الفقهاء أنه مخيَّرٌ، فيسأل أي فقيهٍ منهم، حتى ولو سأل الفقيه المفضل، جاز له ذلك، وبرأت ذمته بعمله بفتواه.
- والدليل على هذا: إجماع الصحابة -رضوان الله عليهم- في زمانهم على سؤال المفضل مع وجود الفاضل، فقد كان الناس يسألون المفضل، مع وجود من هو أفضل منه، ويعملون بفتواه، ولا يجدون حرجًا في ذلك، وقد أقرت الأمة هذا.
- ويدل عليه: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- لما جاءه الرجل، وقال: إني سألت أهل العلم فأخبروني أن ما على ابني الجلد والتغريب.
- فهنا أقر النبي -صلى الله عليه وسلم- سؤال هذا الشخص لأهل العلم، الذين كانوا في زمن النبوة، ولم يقل له: إني أفضل منهم، وأعلم منهم، وبالتالي يجب عليك أن تراجعني، وأن تسألني.
- فدل هذا على جواز سؤال المفضل مع وجود الفاضل، وجواز العمل بفتياه، وأنه لا حرج في مثل هذا.
- لو كان المفضل لم يصل إلى مرتبة الاجتهاد والفتوى، لكن إنما هو ناقلٌ لأقوال العلماء في المسألة ويوجد في البلد أو في مكانٍ يوجد من هو أفضل منه، الذين وصلوا إلى مرتبة الاجتهاد والفتوى، فما الحكم في ذلك؟ يحق للعامي أن يسأل من هو أقل درجةً من المفتين؟

- كما تقدَّم، إذا لم يكن من أهل الاجتهاد فلا يجوز سؤاله، وليس من أهل الفتوى، وبالتالي: لا تعارضه بقول الفقيه، نحن إنما نتكلم عن مجتهدين، فقيهين، اختلفا في مسألة، مع كون أحدهما أفضل من الآخر، عندنا

فقيهان في البلد، العامي لم يستفت أحدًا منهما بعد، سؤال الفاضل لا إشكال فيه، لكن هل يجوز له أيضًا سؤال المفضول؟ نقول: نعم، لماذا؟ لوجود الإجماع، ولوجود إقرار النبي -صلى الله عليه وسلم- على سؤال المفضول مع وجود الفاضل.

- هذه المسألة قبل أن يُعلم بأقوال المجتهدين، لكن لو قُدِّرَ أن العامي علم بأقوال المجتهدين، وعلم أن زيدًا يقول بكذا، وأن عمروًا يقول بكذا، فماذا يفعل؟
- جاء للشيخ صالح الفوزان وسأله، فأجابه بجوابٍ، بناءً على اجتهادٍ من الشيخ، ثم جاء إلى الشيخ عبد العزيز وسأله فأفتاه بجوابٍ آخر مغايرٍ للجواب الأول، ماذا يفعل؟
- ✓ **أولاً: يعلم أن هؤلاء الفقهاء إنما قالوا بحسب اجتهاداتهم.** وليست المسألة اعتباطيةً، وهذا الاختلاف له أسسٌ وقواعدٌ بُني عليها، وليس من الأمور الاعتباطية.
- ✓ **ثانيًا: أن وجود مثل هذا الاختلاف ليس بمستغربٍ، وله فائدةٌ، وللشرع فيه حكمةٌ.** فهو يرفع درجة العلم، ويجعل الناس يتناقشون، ويتساءلون، فينشر العلم في ما بينهم.
- ماذا يفعل العامي في هذه الحال؟ نقول: بأنه يأخذ بقول الأُعلم، لماذا؟ لأنه عندما يأخذ بقول الفقيه، لا يأخذه لأنه فلانٌ، أو لأنه من القبيلة الفلانية، وإنما يأخذ بقول الفقيه؛ لأنه يظن أن قول الفقيه هو الموافق لشرع رب العزة والجلال، فعندما يختلف عليه فقيهان، فإنه حينئذٍ يغلب على ظنه أن قول الأُعلم هو شرع رب العزة والجلال، وبالتالي يأخذ بقول الأُعلم.
- قد يقول قائلٌ: العامي ليس لديه آلةٌ لمعرفة الأُعلم ممن هو ليس كذلك، نقول: بل عنده آلاتٌ يتمكن بها من معرفة الأُعلم، من كون المفضول يقدِّم الفاضل، ومن كونه يراجع، ومن كون الناس يعتمدون على قول الفاضل أكثر مما يعتمدون على قول المفضول، ومن كون العلماء يراجعون الفاضل، فهذا دليلٌ على أن العامي يتمكن من معرفة من هو الأُعلم.
- فإن استويا المفتيان في درجة العلم في نظر العامي. قبل هذه مسألةٌ، وهي: أن كل إنسانٍ في مسألة الأُعلم متعبدٌ باجتهاده، فإذا كنت تظن أن زيدًا هو الأُعلم، فحينئذٍ تعمل به، وإذا كان خالدٌ يظن أن الفقيه الثاني هو الأُعلم، أخذ بقول الفقيه الثاني، بحسب نظرهم واجتهاداتهم.
- إذا تساوى في العلم، إذا تساوى الفقيهان المختلفان في العلم، أو جهل العامي السائل من هو الأُعلم، فحينئذٍ يعتمد على صفةٍ أخرى، وهي: صفة التقوى والورع، فيقدِّم قول الأتقى الأورع على قول الآخر، ولا يلتفت لصفة العلم في هذه الحال؛ لكونه لم يستطع الترجيح بها.
- **لماذا قلنا بأنه يأخذ بقول الأورع والأتقى؟**
- لأن قوله أقرب لأن يكون هو شرع رب العزة والجلال، لأن أهل الورع والتقوى، يوقِّعهم الله -عزَّ وجلَّ-، ويهديهم كما قال -جلَّ وعلا-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا﴾ [الأنفال: 29]، أي قدرةً تستطيعون أن تفرِّقوا بها بين الحق والباطل، فهذا دليلٌ على أن أهل التقوى يُوقِّفون لمعرفة الصواب، ما لا يُوقفه غيرهم.

- ويدل على هذا قول الله -عز وجل-: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، فكون أهل التقوى يهتدون بالكتاب، دليل على أنهم يُوفّقون إلى معرفة الصواب، ما لا يُوفّق إليه غيرهم.
- وهكذا في نصوص كثيرة، مثلاً: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: 2] والآية الأخرى: ﴿وَمَن يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مِنْ أَمْرِهِ يُسْرًا﴾ [الطلاق: 4]، ومن ذلك أن ييسّر للقول الراجح، وأن يعرف المخرج من المسألة.
- فهذا دليل على أن صاحب التقوى يُوفّق لمعرفة الصواب، أكثر مما يُوفّق إليه غيره، ومن ثم قلنا بأن الأتقى الأورع يُقدّم، فإذا عجز العامي عن معرفة من هو الأعلم، صرنا إلى وصف الأورع الأتقى، فأخذنا بقوله؛ لأنه حريّ لموافقة الصواب.
- فإن تساوا في العلم والورع، فحينئذٍ ماذا يعمل هذا العامي المسكين، الذين لم يجد إلا هذين المفتين، وقد اختلفا عليه؟
- في هذه الحال، قال طائفة: يسأل عالماً ثالثاً، فيعمل بقول الأكثر، لأن قول الأكثر مظنة لأن يكون هو الحق والصواب، وقال آخرون: بأنه يعمل بالقول الأثقل، وقال آخرون: بالقول الأخف، وهناك أقوال أخرى في المسألة لكن هذه زبدة الأقوال في المسألة.
- كما تعلمون في زماننا الآن، يعني هناك زمن التخصصات، فأحياناً تجدون الطالب هو يركّز في قضية ما مثلاً، يعني هو جيد في معرفة النصوص الشرعية، وهناك حديثو عهد بالإسلام، مثلاً، البلدان الناس حديثون في الإسلام، فهؤلاء يرجعون إليهم، وقد تجدون في ذات المنطقة، لا يوجد سوى هؤلاء، لكن هم تخصصوا في نواح معينة، فهل يمكن إكمال بعضها ببعض؟ حتى تصل مرتبة الاجتهاد؟ مثلاً، هذا تخصص جيد في اللغة، وذاك جيد في الأصول، هل يمكن الاثنان يجتمعان حتى يخرجاً شيئاً مفيداً لأمتهم؟ أو يتصلون بخارج المنطقة حتى يجدوا حلاً لأمتهم؟.
- هذا يتضمن مسألتين: المسألة الأولى: هل يمكن أن يكون الاجتهاد مُركّباً، بحيث يكون هناك اجتهاد من شخصين، فيصلون إلى النتيجة، وهذا يُسمّى مُركّباً أو مُكمّلاً لبعضه، مثال ذلك: أنت لا تعرف صحة الأحاديث من ضعفها، لكن لديك القدرة على استنباط الأحكام، فتعتمد على قول زيد في التصحيح والتضعيف، ثم تستخرج الحكم، فهذا جائز، ويُعدّ قولاً واحداً، ولا إشكال في مثل هذا من المسائل.
- لكن هناك مسألة أخرى، وهي مسألة: إذا لم يكن في البلد فقيه، فكان ينقل من أقوال المتقدمين، فنقول: هذا ليس بمجتهد، وإنما هو ناقل، ينقل ما في الكتب، وينقل الأقوال، وبالتالي هذا الناقل لا يلزمنا الأخذ بنقله، حتى يرد الدليل على وجوب الأخذ بما عنده.
- {الناقل هذا في نقله، هل هو ينظر إذا كانت المسألة فيها اختلاف بين الفقهاء، وهذا الاختلاف وجده في الكتب، فماذا هو يأخذ في هذا الاختلاف؟ هناك أقوالٌ هولم يستطع أن يجد القول الراجح في المسألة، مع أنه ناقلٌ للأقوال}.
- إذا لم يستطع الشخص أن يرجّح في المسألة، فهذا ليس بمجتهد فيها، وبالتالي لا يصح له أن يفتي فيها، وليس هو من أهل الاجتهاد، أو من أهل العلم في هذه المسألة، وإن كان مجتهداً في غيرها، كما ذكرنا في مسألة تجزؤ الاجتهاد، في أوائل ما أخذنا في باب الاجتهاد، قد يكون مجتهداً في بابٍ دون بابٍ، وفي مسألةٍ دون مسألةٍ.

- متى يكون الشخص مؤهلاً للفتوى؟ عندما يتمكن من معرفة الراجح من المرجوح، لو عرف جميع الأقوال في المسألة، وجميع الأدلة في المسألة، وجميع المناقشات، لكنه لم يتمكن من الترجيح فيها، فهذا ليس بفتوى في هذا الباب، وإن كان قد يكون مجتهداً في بابٍ آخر.
  - إذن، عندنا إذا اختلف الفقهاء على العامي، فإنه يأخذ بقول الأعم، فإن تساوا، أخذ بقول الأتقى الأورع، فإن تساوا، أو جهل التفاضل، فحينئذ يسأل عالماً ثالثاً، ويكون الحكم هنا بحسب قول الأكثر، فمن وافقه هذا الثالث، كان قوله هو الراجح.
  - هنا هل العمل بقول المفتي الأول؟ أو بقول المفتي الثالث؟ هذه من مواطن الخلاف، يترتب عليه ما لو حصل خطأ في الفتوى، ووجب فيها ضمان، هل يكون على المفتي الأول، أو على الثالث؟ إذن هذا جواب هذه المسائل.
  - إذا ثبت أن الاجتهاد يتجزأ عند المفتي، في مسألة دون مسألة، أو باب دون باب، كيف يمكن تصور أن يقبل العامي من هذا العالم، يعني هو سؤال العالم، ولا يدري أن هذا العالم مجتهد في هذا الباب، أو ليس مجتهداً في هذا الباب، وإنما هو في بابٍ آخر، كيف يتصرف مع هذه الفتوى التي أخذها من عالم الأصل فيه أنه مجتهد؟.
  - الأخذ بقول الفقيه سبق أن قلنا إنه يُشترط له شرطان: أن يكون من أخذ عنه من أهل الاجتهاد، فإذا لم يكن من أهل الاجتهاد، لم يجز الرجوع إلى فتواه، ذكرنا مثلاً كُتَابُ الصحف، أو من يكتب بالرأي، قد يكتبون في مسائل شرعية، ويقول: أرى كذا، والمفروض كذا، هذا كله لا قيمة له، ولا وزن له، ولا اعتباره، ولا يجوز الاستناد إليه، أو اعتماده؛ لأن الله قال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ﴾ [النحل: 43]، وهذا ليس منهم؛ لأن هذا ليس مؤهلاً للنظر فيها.
  - إذن من الذي يتكلم؟ الفقيه، يُشترط أيضاً في الفقه حتى يُقبل قوله أن يكون عدلاً، إذا لم يكن عدلاً، لم يجز أن نستند إلى فتواه؛ لقوله -عز وجل-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6].
  - ومن هذا المنطلق، المجهول لا يجوز لنا أن نعتد على قوله؛ لأنه تجهل عدالته، ويُجهل علمه، ومن ثم لا بد أن يكون عدلاً، ومن طبيعة العدل: أن لا يتكلم في مسألة إلا إذا كان من أهلها، إذا كان فقيهاً عنده تجزؤ في الاجتهاد، يعرف باب الفرائض، وأبواب المعاملات، جاءه سائل وسأله في باب العبادات، هذا الشخص المسئول عدل ثقة، نقول: هذا المفروض، وإلا لا يجوز أن يُسأل من ليس كذلك، والعدل الثقة لا يمكن أن يتكلم في مسألة لم يتوصل فيها إلى الراجح من المرجوح من أقوال أهل العلم.
  - هل في هذا المكان مثلاً في هذه المسألة، المجتهد الذي ليس له معرفة أو علم في هذا الباب، له أن يسأل غيره؟ مجتهداً آخر، أو هو يجب عليه أن يجتهد، بناءً على قولكم أن المجتهد ليس له حق أن يسأل إلا هو يجتهد؟.
  - نقول: له حق أن يسأل، لكنه لا يعمل إلا باجتهاد نفسه، ولا يفتي إلا باجتهاد نفسه، قد يسأل غيره عن مذهبه من أجل معرفة الأقوال، من أجل المناقشة بالأدلة، ونحو ذلك، فهذا سؤاله لا يؤثر على ما نحن فيه.
- هل هذا الناقل يجوز أن يُعتمد على نقله؟



- تقدّم معنا أن من يُنسب إلى اسم الاجتهاد أنواعٌ: مجتهدٌ مطلقٌ، ومجتهدٌ منتسبٌ، أصحاب الوجوه، وأصحاب الترجيح، وأصحاب التخرّيج، والآخرون أصحاب الحفظ، وأصحاب الحفظ هم الذين ينقلون المذهب.
- هل يجوز الاعتماد على قولهم؟ تقدّم معنا أنه لا يجوز أن يُعتمد على قولهم، وليس قولهم هو شرع الله -عزّ وجلّ-، وبالتالي لا يصح أن يعوّل على مثل ذلك.
- إذن، الناقل للفتوى، هذا النقل لا يلزم، لكنه يثير عند الناس البحث؛ ليعرفوا حكم الله في الوقائع، وبالتالي يكون دافعاً للناس إلى سؤال العلماء، ولا يجوز للإنسان أن يعتمد على قول الناقل للفتوى؛ لقول الله سبحانه: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، ما قال: اسألوا من يحفظ وقائع العلماء وأقوالهم.

مثلاً في بلاد الأقلية الإسلامية، وفي مثلاً بلادنا لا يوجد فيها المجتهدون، ولا المفتون، إنما الدعاة والذين ينقلون، يقرؤون في الكتب، ويفتون الناس بهذه الأقوال الموجودة في الكتب، الدعاة هؤلاء في هذا الزمان، ممكن لهم أحياناً يأخذون بفتوى مجتهدٍ آخر، ثم يأخذون بفتوى آخر أيضاً لقول واحدٍ آخر من المجتهدين، يعني يرجعون إلى القول الأخف للناس ويأخذون، وإن كانوا مختلفين في المذاهب، فهل هذا يجوز؟.

- عندما يكون الإنسان مضطراً، ولا يجد فقيهاً يسأله، حينئذٍ لا سبيل له إلا أن يسأل أولئك النقلة، الذين ينقلون العلم، النقل لا حرج على الإنسان فيه، لكن هل يلزم من نقل إليه أن يعمل بذلك النقل؟ نقول: لا يلزمه، إنما يجب عليه أن يسأل، إلا في مواطن الضرورات، كما تقدّم، إذا لم يجد فقيهاً، جازله أن يعتمد على قول الناقل للفتوى، مثل من كان في برية وصحراء قاحلة، لا يجد عارقاً يعرف الطرقات، ويجد من يمكن أن يصيب معرفته بعض الدلائل والعلامات، فهل يترك العمل بقوله؟ ولا يسير معه، ويبقى في مكانه؟ نقول: لا، فهكذا في موطن الضرورة، وللضرورات أحكامها.

هل يأتى أهل البلاد أو أهل المنطقة إذا كانت هذه المنطقة خالية من المجتهدين؟ أو ما دورهم في هذا إذا كانت المنطقة خالية من المجتهدين؟.

- أولاً: لا يخلو زمانٌ من فقيهٍ مجتهدٍ، فكل الأزمنة لابد أن يوجد فيها فقهاء مجتهدون، لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا تزال طائفة من أمتي على الحق»، ومن الحق أن يكونوا من أهل الاجتهاد، لكن لو قُدِّرَ أن بلدًا من البلدان لا يوجد فيه فقيهٌ مجتهدٌ، قال طائفةٌ: يجب على أهله الهجرة، وقال آخرون: بأنهم يجب عليهم أن يستقدموا فقيهاً عالمًا، ولكن في مثل عصرنا الحاضر، بوجود وسائل التواصل والاتصال السهل الذي يقرب المسافات البعيدة، يبدو أن البحث في مثل هذه المسائل يكون قليلاً فائدته، وذلك لأن الناس قلّت حاجتهم لمثل هذه المسألة، لوجود وسائل الاتصال ووسائل المواصلات، التي تسهّل على الناس، وتقرب لهم البعيد.

- من المسائل المتعلقة بهذا الباب: ما ذكرتم من أنه إذا اختلف العلماء هل له أن يأخذ بقول الأسهل؟ فنقول: في مراتٍ كثيرةٍ ينخدع الإنسان بالمسائل، ويظن أن الأسهل في قولٍ، ويكون الأمر بضده، وبالتالي قد يقول فقيهٌ بأن هذا الطعام حرامٌ، ويقول الآخر بأن هذا الطعام مباحٌ، أيهما أسهل؟ لو كان تناول الطعام يؤدي إلى ضررٍ في البدن، لكان قول المانع أسهل، ويمثّلون له بمسائل متعددة، يظن أن التشديد في قولٍ، ويكون

التسهيل فيه، مثال ذلك: في مسألة وجود المحرم بالنسبة للمرأة الحاجة، قال طائفة: يجب على المرأة أن تحج ولو لم يكن معها محرّم، وقال آخرون: لا يجوز للمرأة أن تخرج من بيت الزوجية في مدة الإحداد، يقول: لا يجوز لها أن تخرج، لا في حجّ، ولا في غيره، إذن أصل المسألة في الحج بدون محرّم، قال طائفة: للمرأة أن تحج بدون محرّم، وقال آخرون: ليس لها أن تحج بدون محرّم، أيهما أسهل؟ أجيبوا.

• أن تحج بدون محرّم، نقول: لا، الأسهل القول الآخر، لماذا؟ لعددٍ من الأمور، أولها: أن هذه المرأة التي لا تجد محرّمًا على القول بأنه لا يجوز لها الحج يُكتب لها أجر الحج كاملاً، وهي في بيتها، ثم ليس عليها مشقة، ولا تدفع شيئاً من التكاليف، وبالتالي لو ماتت، لم يجب إخراج من يحج عنها من تركتها، وإن قلنا بأن سفر المرأة بدون محرّم جائز، حينئذٍ نقول: يجب عليها أن تحج، ويجب عليها أن تدفع النفقات، ولا تبرأ ذمتها إذا لم تحج، ولو ماتت أخرج من تركتها من يحج عنها.

• **إذن أي القولين أسهل؟** القول بعدم سفر المرأة بدون محرّم.

وهكذا في مسائل كثيرة، يُظن التسهيل في شيء، ويكون في القول المقابل له، العبرة بما في النصوص، لا بما نراه في مخيلاتنا وأذهاننا، والصورة النادرة لا حكم لها.

• من المسائل أيضاً المتعلقة بهذا الباب: **كيف نعرف مذهب الفقيه حتى نقلّده؟**

قد يأتينا صريح كلامه، يقول: هذا الفعل لا يجوز، فهذا يُثبت مذهبه، وقد يأتي بطريق المفهوم، فعندما يمنع من شيء لوجود صفة، معناه إذا انتفت تلك الصفة ارتفع المنع.

• وقد يكون أخذ مذهب الفقيه من فعله، فإذا رأيناه يفعل فعلاً فإن هذا يدل على أنه يرى إباحته، والقول بأن مذهب الفقيه يؤخذ من فعله، قول طائفة من أهل العلم، وكذلك من الطرائق: الأخذ من تعليقاته، إذا قال مثلاً: الشيء الفلاني جائز؛ لأنه كذا، ثم وجدنا هذه العلة في موطنٍ آخر، حكمنا عليه بنفس الحكم، وهكذا قد يؤخذ مذهب الفقيه من مفهوم المخالفة من كلامه.

• إذن قد يؤخذ من العلة، وكذلك قد يؤخذ مذهب الفقيه من القياس على مذهبه، نجد أنه أفتى في مسألة بحكم، ثم وجدنا مسألةً مشابهةً لها تماثلها في العلة، فحينئذٍ نثبت أن للفقيه مذهباً وقولاً في تلك المسألة الأخرى.

إذن هذه طرائق معرفة مذهب الفقيه، التي يتمكن العامي بها من معرفة مذهب الفقيه.

هناك ما هو موطن اتفاق كالقول، والمفهوم، وهناك ما هو موطن خلاف كالفعل، فهذا من مواطن الخلاف في إثبات مذاهب الأئمة.

• يبقى هنا مسألة: **هذا الكلام في فقيه العصر، فيه فقيه متقدّم، أو الفقيه الميت، أو المجتهد الميت، هل يجوز للعامي أن يأخذ بفتواه؟ أو لا؟**

يقولوا: إذا سأله حال حياته، فلا بأس أن يستمر على فتواه؛ لأنه قد سأل، والله تعالى يقول: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ

الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، أما إذا كان قد مات قبل المسألة، فطائفة كثيرة من أهل العلم

يقولون: لا يجوز له أن يعتمد على فتواه، إذا لم يعمل بها قبل وفاته؛ لأنه لم يسأل ذلك العالم، والله قال:

﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الدِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، فلا بد من سائلٍ ومُسئولٍ.

- وقد يجرننا هذا على مسألة الأخذ بمذهبٍ فقهيٍّ، من المذاهب الفقهية، هل يجوز؟ أو لا يجوز؟ يسمونها مسألة التمثيل، هل يجوز للعامة أن يأخذ بمذهبٍ برخصه وشدائده، أو لا يجوز ذلك؟ هذا من مواطن الخلاف بين العلماء، والخلاف في هذه المسألة طويلٌ وعريضٌ، وفيه ذيولٌ كثيرةٌ متتابعةٌ متتابعةٌ، وحينئذٍ نرجى البحث في ذلك إلى لقاءٍ آتٍ، ماذا نفعل بهذه المذاهب الفقهية؟ وما هي الطريقة الشرعية للتعامل معها؟ وهل ما في هذه المذاهب مُلزمٌ؟ أو ليس بمُلزمٍ؟ ونحو ذلك من المسائل المتعلقة بالمذاهب الفقهية.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.



## الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- من المعلوم أن الصحابة -رضوان الله عليهم- بعد وفاة النبي -صلى الله عليه وسلم- تفرَّقوا في البلدان، فأخذ كلُّ أهل بلدٍ من هذه البلدان بعلم الصحابة، الذين وفدوا إليها، وقبلوا ما صدر عنهم من الاجتهادات الفقهية، وعملوا بها، وساروا عليها، وذلك أن العلماء كانوا يأخذون من أولئك الصحابة، الأحاديث التي رواها الصحابة عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، فعلم أهل بلد بما لم يعلمه أهل البلد الآخر، فحصل حينئذٍ شيءٌ من الاختلاف بين العلماء.
  - هذا الاختلاف الذي حصل بين العلماء، له أسبابٌ عديدةٌ: من تلك الأسباب:
    - (١) الاختلاف في الحديث النبوي، من جهة وصوله إلى بعض البلدان دون بعضها الآخر، ومن جهة: كون بعض البلدان وصل إليها الحديث بطريقٍ ضعيفٍ، بينما صحَّ طريق الحديث الذي ورد إلى البلد الآخر، فيقع الاختلاف بين العلماء بسبب ذلك.
    - (٢) أن طرق الاستنباط تختلف أقوال الفقهاء فيها، فهناك من يرى مثلاً: حجية مفهوم المخالفة، بينما آخرون لا يرون حجية هذا النوع، وهناك أنواعٌ من الدلالات يقع الاختلاف فيها، وكذلك قد يقع الاختلاف في شيءٍ من الصوارف التي تصرف الدليل عن مدلوله، يعني: مثلاً بالاتفاق أن الأمر يفيد الوجوب، لكن هناك قرائن يقع الاختلاف في مدى صرفها الأمر عن الوجوب.مثال ذلك: إذا ورد الأمر بعد الحظر، فهل يكون هذا صارفاً للأمر عن الوجوب؟ قال الحنفية والمالكية: نعم، يبقى الأمر على دلالته على الوجوب، بينما قال الحنابلة والشافعية: بأن الأمر الوارد بعد النهي، لا يفيد الوجوب، وإنما يفيد الإباحة.
  - وبالتالي وقع الاختلاف بين العلماء في مسائلٍ فقهيةٍ عديدةٍ، نظراً لوجود هذا الاختلاف في هذه المسألة الأصولية، وقاعدة الاستنباط، حيث رأى فيها طائفةً شيئاً، ورأى آخرون شيئاً آخر.
  - (٣) وجود تعارضٍ ظاهريٍّ في نظر المجتهد بين الأدلة الشرعية، وبالتالي أنت تقوم بالجمع بين الأدلة بطريقٍ، بينما أنا أقوم بالجمع بين الأدلة بطريقٍ آخر، وبالتالي يقع الاختلاف.
- ثم قد يقع الاختلاف في القاعدة التي يُردُّ إليها الحكم في المسألة الفقهية، وقد يقع الاختلاف في طريقة إدراج الفرع الفقهي في تلك القاعدة، فيقع الخلاف في الحكم الفقهي.



- اختلاف العلماء في المسائل الفقهية، ليس من الأمور الاعتبارية، بل هو مبنيٌّ على أصولٍ، يُعذر فيها كل واحدٍ من هؤلاء العلماء، ولا يجوز لنا أن نستدل بوجود هذا الاختلاف على الإنزال من مقام إمامٍ من هؤلاء الأئمة.
- بعد ذلك العصر، جاء عصر التابعين فمن بعدهم، فوجد فقهاء مجتهدون، يراجعهم الناس، هؤلاء الفقهاء، كثيرٌ منهم لم يوجد له أتباعٌ يدونون فتاواه وفقهه، وبالتالي اندثرت مذاهبهم، بينما وجد من هؤلاء العلماء من يكون عنده من الطلاب من يسجل أقواله وفتاواه، وبالتالي حُفظت مذاهب هؤلاء العلماء، ومنهم الأئمة الأربعة: الإمام أبو حنيفة -رحمه الله تعالى-، المتوفى سنة مائة وخمسين، والإمام مالك بن أنس، إمام دار الهجرة، المتوفى سنة مائة وتسعة وسبعين، والإمام الشافعي محمد بن إدريس، المتوفى سنة مائتين وأربعة، والإمام أحمد بن حنبل، المتوفى سنة مائتين وواحد وأربعين للهجرة.
- هؤلاء الأئمة بقيت مذاهبهم؛ لوجود تلاميذ لهم يسجلون أقوالهم، وفتاواهم، فنُقلت إلينا.
- يبقى عندنا مسألتان: المسألة الأولى: **كيف نستنبط مذهب الإمام في مسألةٍ من المسائل؟**
- هناك سبعة طرقٍ يمكن أن نعرف أن نُثبت للإمام مذهباً في المسألة من خلالها.
- ❖ **الطريق الأول:** هناك النص الصريح من الإمام، فإذا نصَّ الإمام على حكمٍ في مسألةٍ، كان ذلك مذهباً له؛ لأنه صريح كلامه.
- ❖ **الطريق الثاني:** أن يكون الاستنباط بطريق ظاهر كلامه، بحيث يكون لكلام الإمام معنيان محتملان، أحدهما أظهر، فحينئذٍ نُثبت أن مذهب الإمام، هو الاحتمال الأظهر من هذين الاحتمالين.
- ❖ **الطريق الثالث:** ما يكون بطريق المفاهيم والدلالات، فإننا إذا طبّقنا هذه المفاهيم والدلالات على إمامٍ من الأئمة، كان هذا طريقاً من طرق معرفة مذهب ذلك الإمام.
- ❖ **الطريق الرابع:** أن نجد أن الإمام ورد عنه فعلٌ من الأفعال، فهذا يدل على أن الإمام يرى جواز ذلك الفعل، وقد قال طائفةٌ بأن هذا الطريق لا يصح به إثبات مذاهب الأئمة؛ إذ قد يغفلون عن حكم المسألة، وقد يطرأ عليهم ما يطرأ عليهم من مخالفةٍ ما يروونه باجتهاداتهم، إما لسببٍ، كضرورةٍ أو غيرها، وإما لغير سببٍ.
- ❖ **الطريق الخامس:** القياس على كلامه في ما نصَّ على علته، فإذا نصَّ الإمام في مسألةٍ على حكمٍ شرعيٍّ، وذكر العلة التي منها ينطلق الحكم في تلك المسألة، فحينئذٍ كل مسألةٍ وُجدت فيها تلك العلة، فإننا نثبت للإمام قولاً في هذه المسألة، بناءً على وجود علة تلك المسألة الأخرى فيها.
- ❖ **الطريق السادس:** أن لا ينصَّ الإمام على علة المسألة، لكننا نجد مسألةً أخرى تماثلها، إما بطريق نفي الفارق بين المسألتين، وإما بطريق الاستنباط، سواءً كان استنباطاً لليلة بطريق الدوران، أو السبر والتقسيم، أو المناسبة، أو غيرها من الطرق الاستنباطية التي نستخرج بها علل الأحكام.
- ❖ **الطريق السابع:** وهو: التقرير، فإذا قرر الإمام قولاً أو أقرَّ قولاً، أو سكت عن الإنكار على فعلٍ، دل هذا على أن الإمام يرى جواز ذلك الفعل، ما لم يقم دليلٌ يدل على أنه لم يرض بذلك الفعل، ولم يتكلم بما ينافيه في ما مضى.
- إذن هذه طرائق إثبات مذهب الإمام، وهذه يمكن أن يعمل بها الباحثون، في ما يتناولونه من الدراسات عن فقه الأئمة -رحمهم الله تعالى-.

- نشأ من هذا المذاهب الفقهية الأربعة المشهورة، هذه المذاهب تلاحظون أنها إنما يُراد بها التعلُّم والدراسة، وقبل هذا نقرر، **هل يمكن أن يقول الإمام بقولين متضادين في وقتٍ واحدٍ؟ أو لا يمكن ذلك؟** قال أهل العلم: لا يمكن أن يقول الإمام بقولين متفاوتين متضادين في وقتٍ واحدٍ، لكنه يمكن أن يقول بقولين في وقتين مختلفين، فيكون هذا كما يقول الشافعية: الأقوال الواردة عن الإمام، وعندهم قولٌ جديدٌ، وقولٌ قديمٌ، وعند الحنابلة يقولون: الروايات الواردة عن الإمام، ولهم طرائق في ترتيب هذه الروايات، ومعرفة الراجح من المرجوح منها، ومعرفة ما يتضاد منها وما لا يتضاد، وهناك كتبٌ مؤلفةٌ في معرفة مذهب الإمام من الروايات باختيار القول المناسب لأصوله من الروايات الواردة عن الإمام -رحمه الله تعالى-.
- فمثلاً في كتاب "الإنصاف" للعلامة المرداوي -رحمه الله تعالى-، نجد أنه يقرر الراجح من الروايات الواردة عن الإمام.
- عرفنا طرائق إثبات مذهب الإمام، ننتقل إلى مسألة حكم التمذهب، المراد بالتمذهب: أن يأخذ الإنسان بمذهب إمامٍ من الأئمة، بحيث يأخذ برخصه وعزائمه.
- وهناك محل اتفاقٍ، وهو: أن يُقال بأن كتب المذهب طرائقٌ للتعليم، والدراسة، والتدريس، **لماذا؟** لأن فقهاء مضبوطاً، مأمونٌ من أن يكون بينه اضطرابٌ واختلافٌ؛ لأن هذا يساعد الإنسان على البحث في الكتب الفقهية.
- التمذهب إذا كان يُراد به التعلُّم والدراسة في كتب المذهب، فهذا لا إشكال فيه، خصوصاً يعني كتب المذاهب هذه يُستفاد منها فوائدٌ كثيرةٌ، منها: معرفة مصطلحات العلماء، معرفة المراد بالمصطلحات الفقهية التي يوردها العلماء، ومنها: معرفة ترتيب المسائل في الكتب، بحيث إذا عرضت له مسألةٌ، فإنه يعاود بحثها؛ لأنه قد يكون فقيهاً مجتهداً، فإن كتب المذاهب قررت أحكاماً فقهيةً في المسائل، وبنّتها على أدلةٍ شرعيةٍ، فيتعود الإنسان ويتمرن على ممارسة ما يتعلق بالاجتهاد، من خلال تعلُّم مهارات الترجيح، الواردة عن الأئمة -رحمهم الله تعالى-.
- هذه كلها فوائد لبناء التعليم والتعلُّم على المذاهب، أما المسألة التي وقع فيها اختلافٌ، فهي مسألة: **هل يجوز أن نجعل المذهب طرائق للعمل والفتوى؟ بحيث لا يفتي الإنسان إلا بناءً على ما هو في المذهب؟ ولا يجوز له أن يخرج عنه؟**
- فنقول: هذا التمذهب على طريقتين: إما أن يكون من عالمٍ فقيهٍ، وإما أن يكون من عاميٍّ، فالعالم الفقيه، يجب عليه مراجعة الأدلة، ويجب عليه أن يجتهد على ما تقرر معنا سابقاً، وبالتالي فالأحكام الشرعية لا يأخذها من كتب المذهب، سواءً في الفتوى، أو في العمل، أو في القضاء، إذن، من أين يأخذها؟ من الأدلة الشرعية، كتاباً وسنةً.
- بعض الناس تجده يقول: يجب على كلِّ شخصٍ أن يأخذ بمذهبٍ فقيهيٍّ من مذاهب الأئمة الأربعة، نقول له: **ماذا تريد بذلك؟** إن كنت تريد أن يتعلم الناس على كتب المذاهب، فهذا حسنٌ، وأمرٌ جميلٌ، أما إذا كانت تريد أن تُلزم الآخرين بأن يأخذوا برخص المذهب وعزائمه، وأن لا يخرجوا عنه، فنقول حينئذٍ: هذا مخالفٌ للشرع.

• نأتي بعد هذا إلى مسائل متعلّقة بالتقليد، منها: مسألة تعدد المجتهدين، العامي ليس له مذهب ينتهي إليه، في أي بلدٍ، وإنما مذهب العامي، هو مذهب إمامه الذي يُراجع ويستفتيه، وليس له مذهبٌ، هذه المذاهب الموجودة إنما هي طرائق للتعليم والدراسة.

• فإن قال قائلٌ: **كيف توهنون في هذه الكتب، وهي واردةٌ عن أئمة الإسلام؟ علماء الملة؟**

فنقول حينئذٍ: هم أول من خالف ما في مذاهميم، ولذلك تجد عن الأئمة أنهم يختارون قولين، ويرجع عن قوله السابق، وبالاتفاق أنهم ليسوا بمعصومين، ثم إننا نجد أن أصحابهم يخالفونهم في أقوالهم الفقهية، ولذلك تجد في المذهب أوجهًا متعددة يخالف فيها الإنسان مذهب الإمام الذي ينتسب إلى فقهه، ولا يرى في ذلك بأسًا، ولذلك من كان من أهل الفتوى يُفتي باجتهاده، لا بالمذهب؛ لأنني إنما أسأل عن حكم الله -جلّ وعلا-، لا أسأل عن المذهب، ما هو المذهب، وإنما أسأل عن حكم رب العزة والجلال، وبالتالي أنا لا أجيب إلا بما أظنه أنه شرع الله، ودين رب العزة والجلال، ولو خالف المذهب، ولو خالف قول من كان قبلي من الفقهاء وغيرهم.

• إذا تقرر هذا، فهذا الكلام الذي نفسّم فيه الناس إلى قسمين: عالمٍ، هذا يجب عليه أن يجتهد، وأن ينظر في الأدلة، فيستخرج الحكم، وهناك من ليس من أهل العلم، هذا يجب عليه أن يراجع الفقيه؛ لقوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، يجب عليه أن يراجع الفقهاء، **هل يجوز له، هذا العامي، أن يبتدع قولاً من عند نفسه، أو يراجع الكتب الفقهية؟** نقول: لا يجوز له ذلك، وإذا نظرنا إلى الأئمة العلماء الذين ألفوا في مسائل الفقه، نجد أنهم في كتبهم الفقهية، إذا كان الكتاب مؤلفاً على المذهب، فإنه يقرر ما في المذهب، وإذا كان كتاب فقهٍ مقارنٍ، لم يلتزم بذلك القول.

• ونورد لذلك أمثلةً: ابن قدامة -رحمه الله تعالى- معروفٌ عندكم، متى تُوفي؟ سنة ستمائة وعشرين، من أي المذاهب هو؟ مذهب أحمد، نجده في كتاب "العمدة" يقرر قولاً واحداً، وفي كتاب "المقنع" وفي كتاب "الكافي" يذكر رواياتٍ، ويقدم ما هو الراجح في مذهب الإمام أحمد، لكن في كتاب "المغني" نجده يرجّح أقوالاً ليست واردةً عن الإمام -رحمه الله-، لماذا؟ لأن في كتاب "المغني" يستند إلى علمه واجتهاده، وبالتالي خالف المذهب في هذه المسائل.

ومثله لو وجدت مثلاً عند النووي، عند بعض الشافعية، عند ابن عبد البر المالكي، نجد أنهم يسرون على هذه الطريقة، وهذا المنهج، عند تقرير المذهب، يقررون المذهب بحسب الروايات الواردة عن الإمام، وعند الاجتهاد والنظر يخالفون ذلك الترجيح، ويختارون أقوالاً أخرى.

• **لو فرض أن البلد فيه أكثر من عالمٍ، فماذا نفعل؟**

نقول: يجوز للإنسان أن يكتفي بسؤال عالمٍ من هؤلاء العلماء، مادام أنه من أهل الاجتهاد، **لماذا؟** لأن الله قال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، واستُدل على هذا بإجماع الصحابة -رضوان الله عليهم-، فقد كان في عهد الصحابة يُسأل الفاضل، ويُسأل المفضل، ولا يجدون في ذلك غضاضةً، ولا يعترضون عليه.

• إذن، هذا دليلٌ على أنه إذا تعدد المجتهدون، فإنه يجوز سؤال أي عالمٍ منهم، لماذا؟ لأن الشرع أمر بسؤال فقيهٍ، وهذا فقيهٌ، وهذه المسألة في ما إذا لم يعلم بعدُ بأقوال الفقهاء، لكن لو قُدِّرَ أن الفقهاء اختلفوا،

فرأى بعضهم قولاً، ورأى آخرون قولاً آخرًا، فماذا يفعل هذا العامي؟ نقول: إذا اختلف العلماء على قولين: فحينئذٍ يرجح بينهم، بحسب ثلاث صفات:

□ **الصفة الأولى: العلم:** لأنك لا تتبع الفقيه لأنه فلان، وإنما تتبع قول الفقيه، لأنه يغلب على ظنه أنه يوصلك إلى شرع رب العزة والجلال، التي يرضى بها الله، ويرضى الله باتباعها، فإذا وقع اختلاف بين الفقهاء، فإنك تعمل لتصل إلى ما يغلب إليه ظنك أنه هو حكم الله -جلّ وعلا-، وهذا بالنسبة للعامي لا يمكن أن يتصور في المسائل، فلم يبق إلا ترجيحه بين أعيان المفتين. بماذا يرجح؟ بثلاث صفات: الصفة الأولى: العلم؛ لأن من كان أعلم، فهو أغلب على الظن أن يصل إلى شرع رب العزة والجلال.

□ **الصفة الثانية: صفة الورع،** إذا تساوى عالمان في العلم، انتقلنا للورع، فنأخذ بالأكثور ورعًا، وذلك لأن أصحاب التقوى والورع يوفقون للقول الصواب، يوفقهم الله، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: 2]، وقال -جلّ وعلا-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَتَّقُوا اللَّهَ يَجْعَلْ لَكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ﴾ [الأنفال: 29]، وقال -جلّ وعلا-: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ وَيُعَلِّمُكُمُ اللَّهُ﴾ [البقرة: 282]، فيه نصوص كثيرة تدل على أن أهل التقوى والورع يوفقون من عند رب العزة والجلال، للوصول إلى القول الصواب.

□ **الصفة الثالثة: صفة الأكثرية،** فإذا لم يستطع المرء المستفتي أن يرجح بين أعيانهم بحسب هاتين الصفتين، فحينئذٍ ينظر إلى صفة ثالثة، وهي الأكثرية، فيعمل بقول الأكثر؛ لأنه أغلب على الظن أنه سيوصلك إلى شرع رب العزة والجلال. وهكذا في بقية الأمور.

● المقصود، أنه عند التساوي بين المفتين في العلم، ننظر إلى أكثرية الورع، إذا تساوا في الورع، أو لم يُعلم التفاضل بينهم في الورع، انتقلنا إلى قول الأكثرية: لأن قول الاثنين أرجح على الظن من قول الواحد، فإن قال قائل بأنكم في باب الرواية تقولون: بأن العدد لا يرجح فيه بالكثرة، كما لا يرجح بالعدد في الشهادة، قيل: هناك فرق، فهناك الشهادة للجميع، وهنا الإشهاد لا يكون للجميع، وإنما يُشهد بأعلى طائفة، أو بمتعلق بطائفة معينة، أو أهل صفة معينة.

**هل يلزم لشخص أن يلتزم بمذهب معين؟ أو يكفيه أن يأخذ الأمور في الكتب والسنة فقط؟ هو لا ينتسب إلى مذهب معين، مثلاً هو في بلد لا ينتسب إلى مذهب معين، ومعروف بهذا، أو يلزم ينتسب إلى مذهب معين؟.**

● الصحابة والتابعون لم يلتزموا بمذهب، لكن عندهم قواعد من لغة العرب، وقواعد من الأصول، فعندما يأتي من ليس بأهل للاجتهاد، وما يكون عنده معرفة بالقواعد العربية، والقواعد الأصولية، فيدخل في هذا الباب، فإنه يضل كثيراً، وتجد عنده من عدم الفهم، وعدم تنزيل كلام الأوائل في منازله، وتجد عنده من الأقوال الشاذة، والفتاوى الغريبة الشيء الكثير، وهذا ملاحظ.

● لكن عندما يتمرّس الإنسان على علم الأصول، ويتمكن من تطبيقه، ويدرس الدراسة التي تشتمل على الاستفادة من كتب الأقدمين، يعني نحن عندنا تراث كبير فقهي، رتبوا المسائل، وهذبوها، وجمعوا بعضها إلى بعض، وذكروا الصلة بين المسألتين المتباعدتين، فمثل هذا يفيد الإنسان في النظر والبحث، والتوصل إلى



القول الراجح، أما إذا لم يكن عنده ذلك، فعندئذٍ مظنة وقوعه في الخطأ كثيرٌ جدًّا، ولذلك من أغفل اجتهادات الآخرين في باب الاجتهاد والفتوى، تجد منه الغرائب، وأنا لا أريد أن أمثّل في هذا الباب.

**لو كان العامي في اختلاف المسألة، هو ذهب وسأل أحد الأئمة، ولم يسأل آخر، مع أن المسألة فيها خلاف، لكن هو أخذ برأي مباشرٍ، فماذا يكون حكمه؟.**

- ليس له إلا ذلك، يعني عندنا عاميٌّ، وقعت له مسألةٌ، فراجع الفقيه فلانًا، **فحينئذٍ ما الواجب عليه؟** أن يأخذ بقول هذا الفقيه، وهذه سميناهما تعدد المجتهدين، يكفي سؤال أي واحدٍ منهم؛ لأنه في عهد الصحابة كان يُسأل المفضل مع وجود الفاضل.
- المسألة الثانية: إذا علم باختلاف الأقوال، وهذه تُسمّى اختلاف الفتوى، المسألة الأولى تعدد المجتهدين، فإذا اختلفت الفتوى، ماذا يعمل؟ نقول: يعمل بما يغلب على ظنه أنه هو شرع الله، كيف طريقة معرفة ما يغلب على الظن؟ نقول: يأخذ بقول الأعلم، فإن لم يتمكن من معرفة الأعلم، أخذ بقول الأتقى، فإذا لم يعلم بقول الأتقى أخذ بقول الأكثرية.
- **هل يجتهد العامي في المسألة؟** نقول: لا، ليس عنده آلة الاجتهاد، وهذا يرتب عليه مسألةٌ، وهي: مسألة ذكر الدليل في الفتوى، ولعلنا -إن شاء الله- نشير إليها، هذا العامي لا يعلم، هل هذا الدليل منسوخٌ، أو لازل مُحكمًا، هل هذه الدلالة التي أخذ بها الحكم من هذا الدليل، هل هي دلالةٌ صحيحةٌ أو لا، وبالتالي غير الفقيه لا مدخل له في هذا الباب، في باب الاجتهاد، وإنما يجب عليه مراجعة أهل العلم في هذه المسائل.
- من المسائل التي تتعلق بهذا: مسألة تتبع الرُّخص، بحيث يأخذ من قول كل فقيهٍ ما يكون موافقًا لرغبته، وما يشتهيهِ، وبالتالي يتتبع رخص فلانٍ، ورخص فلانٍ، هذا المراد بمسألة تتبع الرُّخص، وفَرَّقوا بين مسألة الرُّخص الشرعية، ورُّخص العلماء، الرُّخص المنسوبة إلى الشارع، يستحب الأخذ بها؛ لقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: **«إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يحب أن تؤتى عزائمه»**، هذه الرُّخص منسوبةٌ إلى الشارع، وبالتالي لا تدخل معنا.
- مثالاً: التيمم رخصةٌ، ما يأتي واحد يقول: تنزَّهوا عنه، نقول: هذه رخصةٌ ثابتةٌ بالدليل الشرعي، عندما يأتينا مثالاً: المسح على الخفين، ثلاثة أيام، الإفطار في السفر، قصر الصلاة، هذه رُخصٌ منسوبةٌ إلى الشارع، ليست رُخصًا من أقوال العلماء.
- **من الذي يأخذ برُّخص الشارع؟** المفتي يُفتي بها، والعامي يعمل، رُخص العلماء، سبق أن قررنا أن القول الحق في أحد الأقوال، وأن ما عداه فهو باطلٌ، ما هو الواجب على الإنسان؟ أن يعمل بما يغلب على ظنه أنه هو شرع الله -جلَّ وعلا-، وبالتالي فحينئذٍ لا يجوز له أن يأخذ بالرُّخص التي يقولها العلماء، إلا إذا وافقت الدليل عنده، ولو قُدِّرَ شخصًا أصبح يتتبع الرُّخص، رُخصة فلانٍ، والرُّخصة الواردة من فلانٍ، والرُّخصة الواردة من فلانٍ، يؤدي به ذلك إلى مخالفة مقصود الشارع، ويؤدي به ذلك إلى التفلُّت من الأحكام الشرعية الظاهرة، ولذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: اتقوا زلَّةَ العالم، كل عالمٍ يُخطئ، كما في الحديث: **«إذا اجتهد الحاكم فأصاب، فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر واحدٌ»**.
- فعندما نتتبع هذه الرُّخص، نكون حينئذٍ قد خالفنا المقصود الشرعي؛ لأنه عند اختلاف الفتوى ماذا نعمل؟ يجب الترجيح، بحسب العلم والورع والأكثرية، فعندما تقول: يجوز لك أن تتبّع الرُّخص، كأنه ألغى هذه

القاعدة الشرعية الواردة الثابتة بقول الله -جلّ وعلا-: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ﴾ [الأعراف: 3]. أظن أن هذا واضح.

• هناك إشكال، أحياناً أن العالم قد يُسأل في بلدٍ وهو مجتهدٌ، فيُسأل سؤالاً ربما إذا أفق خالف مذهب البلد، فهل هنا في هذه المسألة، يُفتي بما يهديه إليه اجتهاده؟ أو أنه يراعي البلد؟ ومذهب البلد؟ لأن من راعى مذهب البلد نظر إلى هذه المصلحة، ومن راعى القول الصحيح عنده راعى مسألة أن الفقيه يفتي بما يهديه إليه اجتهاده.

• عندما يقف الإنسان بين يدي رب العزة والجلال، سيُسأل عن موافقة الدليل ومخالفته؟ أو سيُسأل عن موافقة المذهب ومخالفته؟ أو سيُسأل عن ما يوافق مذهب البلد وما يخالفه؟ سيُسأل عن الأول، لم خالفت كلام الله؟ لم خالفت سنة رسوله -صلى الله عليه وسلم-؟ والله تعالى يقول: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: 63]، والنصوص متواترة بوجوب العمل بما في النص الشرعي من كتاب الله -جلّ وعلا-، وسنة رسوله، وبالتالي على الإنسان أن لا يُفتي إلا بما هو راجع لديه.

• فيه مرات قد يخشى الإنسان من وقوع افتتانٍ، ووقوع فتنةٍ، ويخشى من اختلاط الناس بعضهم ببعضٍ، فيمتنع من الفتوى، لكن لا يجوز له أن يفتي بخلاف ما يرى أنه شرع الله -جلّ وعلا-، ولا يصح أن يُقال: البلد لها مذهب، هذا أيضاً نظراً خاطئاً، بل هذا المذهب للفقيه، ليس للبلد، وأما المذاهب الفقهية المعروفة، فهذه كما تقدّم طرائق للدراسة والتعلم، وليست طرائق للفتوى والقضاء والاجتهاد. إذن، لا بد أن نتصور أننا سنقف بين يدي الله، وبالتالي نفتي الناس بما يكون موافقاً للكتاب والسنة.

• هل الفتوى بما في الكتاب والسنة لا يتحقق بها المصالح؟

نقول: هذا فهمٌ خاطئٌ، المصلحة في الكتابة والسنة، عندما يجنب الإنسان عن الفتوى بما فيهما، يكون قد خالف المقصود الشرعي، والقول بأن تلك المخالفة مستجلبةٌ للمصلحة، هذا خطأ، بل المستجلب للمصالح هو العمل بالنصوص، كما قال تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ﴾ [الأنبياء: 107]، وكما قال: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: 3]، فمن أراد أن يحقق للناس مصالحهم، فعليه أن يعمل بمقتضى النصوص الشرعية، وعليه أن يجتهد فيها، وأما القول بأن المصالح إنما تتحقق بالالتزام بمذهبٍ معينٍ، فهذا مخالفٌ لدلالة النصوص، بل في ذلك من الحرج والسوء، ما الله -جلّ وعلا- به عليمٌ.

• ولذلك تجد أن الفقهاء من كل بلدٍ، لا يتقيدون بالمذهب الذي تعلموا عليه، وإنما يكون لهم اجتهادات وآراء، ولذلك أيضاً تجد أن علماء المذاهب لا يتقيدون بالقول المشهور في المذهب، كم من مسألة خالف فيها أبو يوسف الإمام أبا حنيفة، وكم من مسألة خالف فيها محمد بن الحسن إمامه الإمام أبا حنيفة -رحمه الله-، وهكذا في بقية الأئمة، ما قال أحدٌ منهم: نحن سنستجلب المصلحة من خلال السير على مذهب الإمام الذي يرتضيه الناس.

• مسألة: تغير الفتوى، عندما مقلدٌ قلّد فقيهاً فوقع اختلافٌ وتغيّر للفتوى، فحينئذٍ ماذا نعمل؟

• القضايا يمكن أن نقسّمها إلى أربعة أنواع:

□ **النوع الأول:** ما قضى فيه قاضي فقيه، فإذا تغير اجتهاد القاضي، فحينئذ يجوز لمن حكم عليه أولاً أن يعمل بالحكم الأول، إذا كان عندنا مسألةً اختلافيةً، مثلاً: هل الخلع طلاقٌ أو فسخٌ، فحكم القاضي بأنه فسخٌ، وبالتالي استرجع الزوج الزوجة، بعقدٍ ومهرٍ جديدٍ، ثم بعد مدةٍ تغير اجتهاد الحاكم المفتي، فأصبح يرى أن الخلع طلاقٌ، وليس بفسخٍ، فهل نأمر ذلك الزوج أن يفارق زوجته؟ نقول: لا، يعمل بالحكم القضائي الذي صدر في حقه، ولو اختلف قول الفقيه في هذا الباب. لماذا؟ لأن الحاكم حكمه مُلزمٌ، ولأننا لو نقضنا الحكم السابق، لأدى ذلك إلى عدم استقرار الأحكام وثباتها.

□ **النوع الثاني:** في ما إذا تغير اجتهاد الفقيه في نفسه، خالغ زوجته، فراجعها بعقدٍ جديدٍ، وهو يظن أن الخلع فسخٌ، فاختلف اجتهاده فأصبح يرى أن الخلع طلاقٌ، وبالتالي لا تحل له هذه المرأة، ماذا يعمل؟ نقول: يعمل باجتهاده الجديد، ويفارق المرأة، ولا يجوز أن يبقى معها؛ لأنه يعتقد أنه لا يجوز البقاء مع هذه المرأة، وبالتالي لا يجوز له أن يعمل باجتهاده السابق، بل يعمل بالاجتهاد الجديد.

□ **النوع الثالث:** ما لو كان تغير الفتوى من قبل المفتي، وليس من قبل الحاكم، ولا من قبل صاحب الفتوى المجتهد، فحينئذ ماذا نعمل؟ طائفةٌ تقول: نعاملهم معاملة تغير الفتوى من صاحب القضية، وآخرون قالوا: الفقيه المفتي نعامله معاملة القاضي إذا تغير اجتهاده، فإنه يُعمل بالاجتهاد الجديد في ما يأتي من المسائل، كان يرى أن الخلع فسخٌ، فراجع المرأة بعد خلعٍ وطلقتين، ثم بعد ذلك تغير اجتهاده، وأصبح يرى أن الخلع طلاقٌ، فلا يجوز له البقاء مع هذه المرأة، مع كونه يظن أنها لا تحل له.

إذن، عندنا لو تغير اجتهاد القاضي، فإن صاحب القضية يعمل باجتهاده القديم، إذا تغير اجتهاد صاحب العمل، المفتي صاحب العمل، فحينئذ يعمل بالاجتهاد الجديد، ولا يعمل بالاجتهاد القديم. إذا تغيرت فتوى المفتي، كان يرى أن الخلع فسخٌ، فأصبح يرى أن الخلع طلاقٌ، هذا المستفتي ماذا يعمل؟ نقول: الصواب أنه يُعامل معاملة الحاكم، يُعامل معاملة القاضي، وبالتالي يستمر على فتوى المفتي الأولى، ولا يلزمه الاجتهاد الجديد.

□ **النوع الرابع:** ما إذا وقع الاختلاف بين الزوجين الفقيهين، هي ترى أن الخلع طلاقٌ، وهو يرى أن الخلع فسخٌ، فأرجعها بعقدٍ جديدٍ بموافقةٍ وليها، طلقها الطلقة الأولى ثم راجعها، ثم خالغها، فراجعها بعقدٍ جديدٍ، ثم بعد ذلك طلقها طلقةً أخرى، فإن كنا نقول: الخلع طلاقٌ، تُصبح طلقةً ثالثةً، لا تحل له بعد ذلك، وإذا كنا نقول بأن الخلع فسخٌ، فتكون الطلقة الثانية، ويحل له مراجعتها، ففي هذه الحال ماذا نفعل؟ هي ترى أنه طلاقٌ، وأنه لا يحل لها، وهو يرى أنه فسخٌ، وأنه تحل له، طائفةٌ يقولون: نعمل باجتهاد الزوج، وإذا أرادت أن تفتدي تُخالع، وآخرون قالوا: يرجعون إلى القضاء، فما قضى به القاضي، فإنه حينئذ يُعمل به، ولو كان مخالفاً لاجتهاد الإنسان.

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

## الدرس السابع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- ما هي الفتوى؟ وما المراد منها؟ وما هي مناهج العلماء فيها؟ وهل الفتوى مهمة؟ وما هي الضوابط في هذا الباب؟ وما هي طريقة السلف في أبواب الفتوى؟ هذا ما سنتكلم عنه -بإذن الله جلَّ وعلا- في هذا اليوم، أسأل الله أن ينفع بكم، وأن يوفقكم لخيري الدنيا والآخرة.
- الفتوى في اللغة، مأخوذة من معنى البيان والوضوح، وكأن الفتوى توضح حكم الله -جلَّ وعلا- وتبينه في الوقائع التي تنزل بالناس، والمراد بالفتوى إذن: توضيح وبيان حكم الله -جلَّ وعلا- في الوقائع التي تقع في الناس.
- وهناك منهجان من مناهج العلماء في حقيقة الفتوى، فطائفة تقول: كل بيانٍ للحكم الشرعي في الوقائع، فإنه يُعدُّ فتوى، بينما رأى آخرون: بأن الفتوى هي التي تكون ناشئة عن سؤالٍ، فهي بيانٌ لحكمٍ شرعيٍّ، جواباً عن سؤالٍ.
- إذن، هناك منهجان، وبالتالي ينبغي بنا أن نفرّق بين الفتوى وعددٍ من المسائل المماثلة لها، فمن المسائل التي بينها وبين الفتوى اتصالٌ: مباحث القضاء، فالقضاء يختلف عن الفتوى في شيئين: لأن القضاء، فصل الخصومات التي تقع بين الناس، ومن ثمَّ هناك شيئان أو ثلاثَةٌ، يقع الفرق فيها بين الفتوى والقضاء. ❖ **الأول:** أن باب الفتوى في ما بين العبد وبين ربه -سبحانه وتعالى-، بينما في باب القضاء: القضاء يكون في مسائل الخصومات والنزاعات بين الناس، ومن ثمَّ فإن القضاء لا يكون في مسألةٍ ليس فيها إلا مستفتٍ واحدٍ، لا بد فيها من اثنين متقابلين.
- ❖ **الثاني:** أن القضاء مُلزمٌ، بينما الفتوى غير مُلزمةٍ في الأحكام الدنيوية، وإن كان العبد يلزمه أن يعمل بفتوى المفتي، متى غلب على ظنه أنها شرع رب العزة والجلال.
- ❖ **الثالث:** أن الفتوى تكون في مسألةٍ عامةٍ، تتعلق بعموم الناس، فمثلاً هذا المفتي يفتي في حكم التدخين لكل من يريد أن يُدخِّن، بينما في القضاء، هي متعلقةٌ بمسألةٍ جزئيةٍ معينةٍ، الخصومة التي بين فلانٍ، وفلانٍ في الموقع الفلاني، في المواصفات الفلانية. إذن، هذا فرقٌ ثالثٌ بين الفتوى والقضاء.
- ❖ **الرابع:** القضاء لا يدخل أصالةً في مسائل العبادات، بخلاف الفتوى، إذن هذه فروقاتٌ بين الفتوى وبين القضاء.



## • ما هي الفروقات بين الفتوى والتعليم؟

عندنا مدرسٌ يدرس الأحكام الشرعية، ويعلمها، ويوضحها، فنقول: هذا المدرس هو معنيّ بتوضيح المسألة، وليس معنيًا بتقرير الحكم فيها، وتقرير الحكم يكون من أهل الفتوى، المعلم يأتي بالأقوال والأدلة، وقد يرجح بينها وقد لا يرجح، بخلاف المفتي، فإنه في الفتوى، الأصل في الفتوى أن تكون بذكر القول الراجح، ولا يلزم ذكر الأقوال الأخرى في مسائل الفتوى، بخلاف التعليم، فلا بد أن يُجَلِّي المسألة، ويوضح المراد منها.

## • هل الفتوى مهمة؟ وهل نحن محتاجون للفتوى؟

نقول: نعم، نحن في أشد الحاجة للفتوى، وتبرز أهمية الفتوى في أربعة أشياء:

□ **الأول: إصلاح أحوال الخلق في الآخرة:** لأنه لن تصلح أحوال الإنسان في آخرته، إلا إذا كان قد سار

على شريعة رب العزة والجلال، والناس لا يعرفون حكم الله، إلا من خلال الفتوى.

□ **الثاني: استجلاب رضا الله، فإن الفتوى تُستجلب بها صفة الرضا من رب العزة والجلال:** لأن الله

يرضى عن العباد متى تعلموا العلوم الشرعية، ويرضى عن العباد متى عملوا بالشرع، ولا يكون هناك معرفة من الناس بشرع الله إلا من طريق الفتوى، في غالب أحوال الناس؛ لأن أهل الاجتهاد نواذر، والذين يتمكنون من استخراج الأحكام من الأدلة قلّة، وبالتالي أكثر الخلق يحتاجون إلى الفتوى؛ لمعرفة حكم الله -جلّ وعلا-

□ **الثالث: أن الاستقرار على كافة أصعدته، إنما يكون بهذه الفتوى،** سواء كان الاستقرار النفسي، أو

الأسري، أو الاجتماعي، أو الأمني، أو السياسي، أو المالي؛ لأن صلاح أحوال الناس، وطمأنينة قلوبهم، تكون باتباع الشرع، والذي يوضح الشرع، فهو هذه الفتوى، ومن ثمّ فالفتوى تنزع فتيل الخصومات والمنازعات قبل حصولها، وتكون من أسباب استقرار أحوال الناس، ولذلك على من كان من أهل الفتوى أن يراعي هذا الجانب، وأن تكون فتواه مؤدية إلى الطمأنينة والاستقرار على كافة الأصعدة، الصعيد النفسي والاجتماعي والنفسي والسياسي؛ لأنه حينئذٍ يسعد الناس في دنياهم.

• إذن، هناك حاجة شديدة للفتوى، خصوصًا إذا علم الإنسان كثرة الخلق، وتعدد حوائجهم، وكثرة مسائلهم، مئات الملايين، أكثر من مليار مسلمٍ كلهم يحدث له حوادث يومية، يحتاج إلى معرفة حكم الله -جلّ وعلا- فيها، لا يتمكن إلا بالفتوى، لا يمكن أن يعود الناس إلى دين الله -جلّ وعلا- إلا بالفتوى، كيف يعرفون شرع الله ويعملون به إلا بوجود المفتين، الذين يدلون الخلق على شرع رب العزة والجلال.

• ومع أهمية الفتوى إلا أنه قد تؤثر بالتأثير السلبي، متى ما دخل في باب الفتوى من ليس أهلاً لها، أو متى وُظِّفت الفتوى في غير الوظيفة الشرعية، التي جاء الشرع بتوظيف الفتوى فيها، متى جُعِلت الفتوى سببًا من أسباب رفع مكانة الإنسان في الدنيا، أو تكبُّره على الخلق، أو كانت الفتوى من أجل ترويج أمور تجارية ومالية، أو من أجل تمرير مخالفات شرعية، حينئذٍ تكون الفتوى أشد ما تكون ضررًا للعباد؛ لأنه قد خالفت المقصود الشرعي منها.

• والفتوى كما سيأتي لها منطلقات لا بد أن يلاحظها المفتي، ولها من العسر والشدة ما الله به عليم، قد يُفتي الإنسان بكلمة يترتب عليها من الآثار الشيء الكثير، ومن هذا المنطلق، جاءت كلمات السلف -رضوان الله عليهم- في التحذير من الفتوى بلا علم، أو من الفتوى قبل تمام النظر فيها، "فمن أخطأ لا أدري أُصيب

مقاتله"، كما قال ربيعة، وقال أيضًا: "بعض المفتين أحوج بالسجن من السُّراق" سواءً أراد من تسلق جانب الفتوى وهو ليس من أهلها، أو من كان لا ينظر في عواقب الأمور ومآلاتها، وقد كان السلف -رضوان الله عليهم- يحذرون من هذا الجانب، حتى أن المستفتي كان يمر عليهم واحدًا واحدًا يمتنعون من فتواه، كلُّ منهم يشير إلى صاحبه ليعود إليه.

• وقد ورد في خبرٍ عند الدارمي: "أجرؤكم على الفتيا، أجرؤكم على النار"، وورد في خبرٍ آخر: "من أفتي بغير علمٍ، فإنما إثمُه على من أفتاه"، مما يدل على أن الفتوى جانبٌ عظيمٌ، ولا يجوز أن الإنسان في مسألةٍ إلا وقد اجتهد فيها، بأن نظر في الأقوال، ونظر في الأدلة، ورجَّح بين تلك الأقوال.

• الفتيا بابٌ مهمٌ، ولذلك تولى الله -جلَّ وعلا- الفتيا في بعض المسائل، كما في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ﴾ [النساء: 127] الآية، وقوله: ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ إِنَّ أَمْرًا هَلَكًا لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ وَهُوَ يَرِثُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ﴾ [النساء: 176]، إذن هذا من تولى رب العزة والجلال للفتوى، لما يستشكله العباد.

• وهكذا كان النبي -صلى الله عليه وسلم- يفتي الناس، ويجيبهم على أسئلتهم، ويبين لهم الحكم الشرعي في ما يعرض لهم من النوازل، فهذا هو شأن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وبعد النبي -صلى الله عليه وسلم- جاء علماء الصحابة -رضوان الله عليهم-، فتولوا جانب الإفتاء، واهتموا به، وأولوه العناية اللاتقة به، وتحرزوا في هذا الباب، الشيء الكثير، وكما تقدَّم أنهم كانوا يتوزَّعون في باب الفتيا، ما يفتون إلا بما يعلمون أنهم قد برئت ذمهم عند الله -جلَّ وعلا- فيه، وتتابع علماء الأمة على الفتوى في ما يحتاج إليه الناس من المسائل، فهؤلاء علماء الإسلام، وإن كنا نجد أن العديد منهم يمتنع عن الجواب عن بعض المسائل، التي لو عُرضت على صغار الناس في زماننا لأجاب فيها بدون تأنٍّ ولا تردٍّ، مما يدلُّ على استهانة البعض بهذا الباب.

• قد ورد عن الإمام مالك -رحمه الله- أنه سُئل عن أربعين مسألةً، أو عن اثنين وأربعين مسألةً، فقال في ستِّ وثلاثين منها: لا أدري، فلما قيل له في ذلك، وأنه أتاه السائل من مصرَ، قال: ارجع إلى من ورائك، فأخبره أن مالكا لا يدري.

• وذلك لأنك في الفتوى تريد أن تخرج الناس من الورطات التي هم فيها، مما يُخشى عليهم بسببه الإثم، فإذا علقت الإثم برقبته، بعد أن قمتَ بفكهِ من رقبة ذلك السائل، فحينئذٍ لاشك أن هذا تغفيلٌ مخالفٌ للطريقة العقلية والشرعية في هذا الباب.

• ما هو الحكم الشرعي في الفتيا؟ والحكم الشرعي في الفتيا يختلف باختلاف الأحوال المحيطة به، ما هو حكم الشريعة في الفتيا بالنسبة للعالم الفقيه؟ نقول: إذا وُجد في البلد غيره، فإنه يستحب له الجواب ولا يجب، وإذا لم يوجد سواه، وكان المستفتي محتاجًا للعمل بالفتوى، تعيَّن عليه.

• أما إذا كان الشخص غير مؤهلٍ للفتيا، فحينئذٍ لا يجوز له أن يفتي، ويحرم عليه أن ينسب إلى الله، وإلى شرعه ما لا تطمئن نفسه إليه، وما لا يتأكد باجتهادٍ سابقٍ منه، أن هذا هو حكم رب العزة والجلال.

- ومن خلال ما سبق نعرف أن المفتي له مكانةٌ عاليةٌ، لماذا؟ لأنه يبلِّغُ شرع رب العزة والجلال، ولأنه ممن نُوّهت النصوص الشرعية بفضلها، والنصوص في هذا الباب كثيرةٌ، يقول الله -جلَّ وعلا-: ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: 9]، الجواب: لا يستوون، قال تعالى: ﴿يَرْفَعُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ﴾ [المجادلة: 11]، وقال: «فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم، وفضل العالم على العابد، كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب» ، فيه نصوصٌ كثيرةٌ تدل على فضيلة المفتين، وعِظم مكانتهم في الشريعة، وما ذاك إلا لأنهم قد بذلوا أوقاتهم لله، وما ذاك إلا لأثرهم الحميد في إصلاح أحوال الأمة.

- **كان هناك شروطٌ للمجتهد، هل للمفتي نفس الشروط؟ أو هناك شروطٌ مستقلةٌ للمفتي؟**  
المفتي يُشترط له شرطان:

✓ **الشرط الأول: الاجتهاد.**

✓ **الشرط الثاني: العدالة.**

- فلا يُفتي إلا من كان مجتهدًا، والمجتهد تقدّم معنا أنه يتصف بأربع صفات:

(١) العلم بالأدلة الشرعية.

(٢) والقدرة على تطبيق القواعد الأصولية.

(٣) ومعرفة مواطن الاتفاق والخلاف.

(٤) ومعرفة شيءٍ من لغة العرب، يتمكن به من فهم النص ومدلوله.

- فهذه شروط الاجتهاد التي تقدّمت معنا، والاجتهاد كما تقدّم شرطٌ في الفتوى، فلا يجوز أن يُفتي إلا المجتهد، الذي يتمكن من استخراج الأحكام من الأدلة، أما من كان حافظًا لأقوال الفقهاء، فهذا ليس بمجتهدٍ، وبالتالي لا يكون مفتيًا، إنما هو ناقلٌ، **لماذا؟** لأنه ليس من أهل الاجتهاد.

- والصفة الثانية: أن يكون المفتي من أهل العدالة، لأنه إذا لم يكن عدلاً، فإنه لا تُقبل شهادته، ومن ثمّ لا تُقبل فتواه، قد يكون مؤهلاً للاجتهاد، وصل إلى رتبة الاجتهاد في نفسه، وبالتالي نقول: في نفسك اعمل

باجتهادك، ولكن في الأمر المعلن، لا يصح أن تعمل بخلاف فتوى سائدة في ذلك المكان، أما أخذ غيره له، فلا

يجوز له أن يأخذ، لماذا؟ لأنه ليس بعدلٍ، ويُشترط في من يُقبل قوله: أن يكون من أهل العدالة؛ لقول الله -

جلَّ وعلا-: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوِي عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطلاق: 2]، ولقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ

بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: 6]، معناه: الفاسق ما تُقبل شهادته، لابد من التبيين فيها.

- إذن، المفتي له المنزلة الرفيعة، هناك بعض الأشخاص الذين قد يقع التردد في حكم كونهم يُفتون في المسائل،

وحكم أخذ الآخرين لفتاواهم، مثال ذلك: المفضول هل يجوز أن يُستفتى؟ أو لا يجوز؟ عندنا مفضولٌ

وفاضلٌ، فهل يجوز لنا أن نستفتي المفضول مع وجود الفاضل؟ نقول: نعم يجوز؛ لأن هذا هو شأن الصحابة

في العهد الأول، فإذا لم يعلم المقلد إلا بقول أحدهم، عمل به، وبرئت ذمته بذلك، وإن علم بأكثر من قولٍ

لهم، حينئذٍ يرجّح بينهم بحسب صفات العلم والورع والأكثرية على ما تقدّم.

- **هل المقلد يصح أن يُستفتى؟**

نقول: لا يصح أن يُستفتى؛ لأن الله -جلّ وعلا- يقول: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، وبالتالي من لا يعلم، فوظيفته السؤال، ولا يُسأل، والعامي المقلّد هذا ليس مؤهلاً لاستخراج الأحكام من الأدلة، وبالتالي لا يجوز أن يُفتي، ولا أن يُستفتى، لن توجد فيه شروط الفتوى.

• إذن، المفضل هل يجوز لنا أن نستفتيه؟ نقول: نعم؛ لأنه مؤهل، وقد وُجدت فيه شروط الفتوى، وبالتالي يجوز سؤاله، فإن لم نعلم إلا بقوله، جاز لنا العمل بقوله؛ لأن الأدلة الدالة على جواز العمل بالفتوى من المجتهد عامة، فإذا علمنا بوجود الاختلاف، فحينئذٍ نقول بالترجيح بينهم بحسب الصفات الثلاثة: العلم، والورع، والأكثرية، على ما تقدّم.

• من المسائل المتعلقة بهذا: أن بعض الناس قد يُرسل من يستفتي له، فنقول: هذا جائز؛ لأن هذا الرسول ينقل الواقعة بحذافيرها، كما هي، ويسأل عنها، واقعة فلان، في واقعة خاصة، وبالتالي يجوز حينئذٍ أن نعمل بقول هذا الرسول، متى كان ثقةً يصحُّ أن ينقل الأخبار.

• هل يكون هذا من باب استفتاء المقلّد؟ أو غير المجتهد؟

نقول: لا، هذا مجرد رسول، قد تكون مستحياً من قضية من القضايا؛ لقرابتك من المفتي أو لغيرها، فترسل غيرك فيسأله، كما ورد في حديث المقداد عن عليّ -رضي الله عنه-، قال: "كنت رجلاً مدّاءً، فاستحييتُ أن أسأل رسول الله -صلى الله عليه وسلم- لمكان ابنته منّي، فأرسلتُ المقداد" والمقصود أنه لما أرسل المقداد، سأل النبي -صلى الله عليه وسلم- فأجابه، فعمل عليّ -رضي الله عنه- بما رواه المقداد، فهنا سؤال خاص، في قضية خاصة، أرسل برسالة تتعلق بتلك الواقعة، ومن ثمّ فإنه يُقبل هذا الإرسال، ولا يُعدُّ من باب استفتاء المقلّد؛ لأن هذا مجرد رسول.

• من المسائل المتعلقة بهذا: أن المفتي قد يكون له عددٌ من الصفات، وبالتالي لابد أن نلاحظ أن هذه الصفات تكون موجودةً في المفتي على ما تقدّم. هناك صفاتٌ وقع التردد في كونها شرطاً من شروط المفتي أو لا، والصواب: عدم اشتراط هذه الصفات.

• من ذلك مثلاً: أن بعضهم اشترط أن لا يكون هناك عداوةٌ بين المفتي والمستفتي.

• المفتي عدلٌ أو ليس بعدلٍ؟ التقرير على أنه عدلٌ، هل تظنون أن العدل سيرتكب تلك الجريمة العظيمة، وهي القول على الله بلا علم؟ هذا ما يفعله، مادام عدلاً لا يفعل ذلك، أليس كذلك؟ وبالتالي: لو كان عدواً للمستفتي، فلا يمكن أن يُتصور أن ينسب إلى الله، وإلى شرعه ما ليس منهما، ما ليس من شرع الله، لا في الكتاب ولا في السنة.

• إذن، وجود العداوة بين المفتي والمستفتي لا تمنع من الاستفتاء، هكذا وجود الصداقة، يعني في باب الشهادة، العداوة والصداقة، هذه مؤثرة على باب الشهادة، لكن في باب الرواية، أو باب الفتوى، لا تؤثر، ما السبب أنها لا تؤثر مع كونها تؤثر في باب القضاء والشهادة؟ نقول: هناك القضية متعلقةً بقضية شخصية، في القضاء والشهادة، بينما في باب الفتوى ليست القضية شخصية، بل هي تعم كل من احتاج إلى تلك المسألة، فبتالي نفرّق بين هذين النوعين من المسائل.

• هل الفتوى ثابتة؟ أو قابلةٌ للتغير؟ وهل يمكن أن يفتي في شيء يتوقع حدوثه؟.



• هنا سؤالٌ حول قضية التفريق بين المسائل التي نعدُّها من قبيل الفتوى، والمسائل التي يمكن أن يكون المستفتي فيها ناقلًا، يعني متى نقول إنه يحق له أن ينقل، والمسائل التي لا يحق له أن ينقل؛ لأنها من قبيل الفتوى، التي لا يُفتي فيها إلا المجتهد؟.

• نقلُ الفتوى، هذا لا إشكال فيه، الإشكال في العمل، هل يلزمنا أن نعمل بفتوى منقولة؟ أو لا يلزم ذلك؟ الجماهير يقولون: لا يلزم، وإنما يلزمه أن يسأل، ولا عبرة لهذه القيمة المنقولة، وأنت تشاهد أن الإنسان قد يُنزل، أو قد ينقل، وقد يفهم أشياء فهمًا خاطئًا، ويرتب على هذا من النتائج ما الله به عليم، وبالتالي لابد من التمييز بين الأمرين.

• هنا شيءٌ يمكن أن يكون مرادًا بسؤالك، وهو: أن بعض المسائل تتردد بين كونها من مسائل القضاء، وبين كونها من مسائل الفتوى. من أمثلة هذا: مثلاً مسألة الطلاق، هل هي مسألة خصومةٍ فيرجعون للقضاء؟ أو هي مسألة فتوى فيرجعون إلى المفتي؟ بماذا تجيبون؟ فتوى أو قضاء؟ {إنها مسألة فتوى}.

• لماذا قلتَ بأنها مسألة فتوى؟

{لأن المسألة تحتاج إلى المفتين، المجتهد هو الذي يستنبط الأحكام الشرعية، من الأدلة الشرعية، فيكون هناك هو الذي يستطيع يستنبط الأحكام الواردة، الآيات والنصوص الواردة، يفهمها، ويستخرج الأحكام منها، ويفتي بها في هذه المسألة}.

• ماذا تقولون؟ أحدٌ يوافق؟ أنا ما أوافق، من يجيب؟ فيه أحدٌ منكم عنده فرقٌ؟ وبالتالي نعرف مسألة الطلاق، هي مسألة فتوى؟ أو مسألة قضاء؟

• تقدّم معنا: أن القضاء فصل خصومات، فإذا كان الزوجان متنازعين، ما يذهبون إلى المفتي، يذهبون إلى القاضي، وإذا كان الزوجان متوافقين فالجواب تكون ليس فيها نزاعٌ، ولا خصومةٌ، فيرجعون فيها إلى الفتوى، فتلاحظون هذا الأمر، وبما أننا نتكلم عن مسائل القضاء، أُبين هناك ثلاثة أشياء:

• الأمر الأول: أن بعض الناس في استفتائه لا يريد إلا أمر الدنيا، ما هي المصلحة؟ مثال ذلك: يأتيك يقول لك: أنا طلقها، أريد أن ترجع إليّ، لا يقول: ماذا يبرئ ذمتي؟ يأتيك ويقول لك: أنا طَلَقْتُ زوجتي ثلاثًا، ماذا عليّ، نقول: فعلك هذا حرامٌ، وعليك التوبة إلى الله منه، قال: هذا لا أسألك عنه، أنا أريد الزوجة ترجع إليّ، فمقصوده بالاستفتاء في مثل هذا، ليس تصحيح أوضاعه، وإنما تحقيق هواه، وتنفيذ مراده، فمثل هذا ما يُتمادى معه، إلا على سبيل النصيحة والإرشاد، احذر، أمر الآخرة أعظم، لابد أن تكون متيقظًا في هذا الجانب.

• وهناك مسائل حكم فيها القاضي بالتفريق، أو بالخلع، أو غيره، فهذه المسائل ليست من مسائل الفتوى، خلاص انتهت بحكم قضاء، وبالتالي لا يُرجع إلى الفتوى في مثل هذا، إلا أن بعض أهل العلم ولعل قولهم فيه وجهةٌ، يقول: يجوز للمفتي النظر متى أذن له القاضي، ناظر القضية؛ لأنه قد يطَّلِع على أشياء جديدة لم تكن موجودةً في السابق، وقد يكون هناك خفايا ونحوه، وبالتالي إذا أذن القاضي للمفتي بالنظر في هذه المسألة التي نظر فيها، نقول: هذا الإذن معتبرٌ.

- من المسائل المتعلقة بهذا، في مسائل الطلاق: التفريق بين ما يُحكم به ديانةً، وما يُحكم به قضاءً، فقد تكون المفتي يُفتي بشيءٍ، أو القاضي يحكم بشيءٍ، فقضاءً يحل، لكنه في قرارة نفسه يعلم غير ذلك، تكون الديانة على خلافه، أنا عندي قضيةٌ، خصمي جاء بشهود زورٍ يشهدون معه، قضاءً الحق معه، لكن في الديانة ليس معه حقٌّ، أليس كذلك؟ إذن هناك تفريقٌ بين ما هو ديانةً، وبين ما هو من باب القضاء، تُفَرَّقون بينهما، وهذا له مسائل كثيرةٌ، طَلَّقها الطَّلقة الثالثة، ولا أحد يعلم، إلا هي، لو ادَّعت عليه، ما عندها شهودٌ، فقضاءً الزوجة باقيةٌ في ذمته، ديانةً ليست في ذمته، وليست زوجةً له، وبالتالي يُشرع لها أن تفتدي منه بالخُلْع، لأنها تعلم أنه ليس زوجًا لها، فهنا نُفَرِّق بين ما هو قضاءً يُلتفت فيه إلى الأمور الظاهرة، وما هو ديانةً يكون للأمور الباطنة تأثيرٌ فيه، مثل النِّيَّات والمقاصد ونحوها.
- إذن، عندنا الجاهل **هل يجوز لنا أن نستفتيه؟ نقول: لا، العالم؟ يجوز، طيب، مستور الحال؟** لا يُدرى، يمكن يكون أجهل من الأول، وبالتالي لا يجوز سؤاله.
- {ذكرتم هناك ثلاثة أمورٍ ينبغي أن ننتبه إليها، وذكرتم واحدًا، وما هو الثاني والثالث}.
- ❖ **الأول:** أن الفتوى لا بد أن يلاحظ المستفتي فيها أمر الآخرة، ما تكون مقاصده الأمور الدنيوية فقط،
- ❖ **الثاني:** التفريق بين ما هو قضاءً، وما هو ديانةً، قد يُحكم بالحكم القضائي، وتكون الديانة بخلافه، كما في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: **«إنكم تختصمون لديّ، ولعل أحدكم يكون ألحن بحجته من بعضي، فمن قضيتُ له من حق أخيه بشيءٍ، فإنما أقضي له جمرَةً من نار»** ، فهنا الحكم الظاهر على حسب الأمور الظاهرة، ولكن هناك حكمٌ باطنٌ عند رب العزة والجلال، فلا بد من التفريق بين الديانة والقضاء.
- ❖ **الثالث:** تلاحظون التفريق بين الذي يتولاه القاضي، والذي يتولاه المفتي على ما تقدّم قبل قليل.
- من الأمور المتعلقة بهذا: أن الحاكم، سواءً كان إمامًا أعظم للمسلمين، أو كان قاضيًا، أنه الأصل تأهيله للفتوى، فمتى كان مؤهلًا للفتوى، وجب قبول فتواه، وما لم يكن كذلك، لم يجب قبول فتواه.
- من الأمور المتعلقة بهذا: مسألة ما لو غضب المفتي، مراتٍ تعرض للإنسان أقدارٌ تُخرجه عن طوره، فلو قُدِّرَ أن مستفتيًا جاءه في ذلك الوقت، فسأله فأفتاه، ما حكم هذه الفتوى؟
- نقول: يحرم عليه أن يُفتي، ويحرم على ذاك أن يأخذها، وأن ينقلها، لماذا؟ لأن الغضبان ليس بمؤهلٍ للحديث والكلام والفتيا، ولهذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: **«لا يقضي القاضي حين يقضي وهو غضبانٌ»** ، لماذا؟ لأن الغضب مشوّشٌ للذهن، كما يشوّشه في باب الرواية، يشوّشه في باب الفتوى، وبالتالي يكون ذهن هذا المفتي مشوّشًا، وبالتالي عليه أن لا يُفتي.
- من الأمور التي أريد أن أتوسّع فيها، وأن أتكلّم فيها: أن بعض الناس قد يصف المفتين بأوصافٍ ينبغي التنبيه عليها، يقول: فلانٌ هذا ييسّر الأمور، وفلانٌ متشددٌ، ومرأتٌ يصلون إلى الدِّمة، ويقولون: فلانٌ يأخذ الرِّشوة لفتواه، فمثل هذا الكلام ما حكمه؟ بهتانٌ أو غيبةٌ، أليس كذلك؟ وبالتالي لا يجوز للإنسان أن يتكلّم بمثل هذا الكلام، حتى وصفه بأنه متشددٌ، لماذا؟ لأن المفتي إنما يأخذ الأحكام من الأدلة، بحسب قواعد الترجيح الموجودة لديه، فهو لا يبتدئ الأحكام من عند نفسه، وليس لموافقة هواه، وإنما بحسب مدلول النص

الشرعي، وبالتالي لا يصح أن نطعن بمثل هذه الأوصاف، الطعن في الفقيه المفتي بمثل هذه الأوصاف لا يجوز، وكم من مرة، وكم من مسألة يُظن أن التيسير في باب، ويكون التيسير في ضده، وأعطيك أمثلة.

• من المسائل التي وقع الاختلاف فيها: **هل يجوز للمرأة أن تسافر إلى الحج بدون مَحْرَم؟**

**قال الجمهور: لا يجوز.** لحديث ابن عباس: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: **«لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر إلا مع ذي محرم»**، قالوا: ومن ذلك أسفار الحج، بالتالي لا تسافر. جاءنا آخر، وقال: أنا أريد أن أسهل على الناس، تحج بدون مَحْرَم، لا بأس، إذا صار في القافلة عشرة رجال، يصيرون مَحْرَمًا لكل من كان في الرحلة، حتى ولو لم يلتقوا إلا في آدم -عليه السلام-، طيب أين الحديث؟ قالوا: هذا مخصوص، هذه عبادة.

• **أيهما أيسر وأسهل على الناس؟**

**نقول: القول الأول: الذي يقول: يُشترط في السفر المَحْرَم،** أليس كذلك؟ لأن القول الثاني يقول: المرأة تجلس في بيتها معززة مكرمة لها الأجر كاملاً، وذاك يقول: لا، تبذل من أموالها، وتسافر المسافات البعيدة، وتنتبه لكي لا تخالف في محظورات الإحرام، أو يصير عندها رفثٌ أو غير ذلك من الجدال، أو فسوقٌ أو غيره، وبالتالي ينقص أجرها...

وصلى الله على نبيينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس الثامن

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- كنا قد ذكرنا عددًا من الأحكام المتعلقة بمسائل التقليد، ولعلنا -إن شاء الله- أن نواصل الحديث فيها. وقد ذكرنا أن المراد بالتقليد: هو التزام مذهب من ليس قوله حجة لذاته، وذكرنا الأدلة الدالة على مشروعية التقليد وجوازه، لمن لم يكن متأهلاً لأخذ الأحكام من الأدلة، مثل قول الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، ونحوه من النصوص.
- يبقى عندنا عددٌ من المسائل التي وقع فيها ترددٌ في مسائل التقليد.
- أول هذه المسائل: أن الأئمة -رحمهم الله- نهوا عن تقليدهم، وشددوا في ذلك، ومرادهم بهذا: أن من كان متأهلاً للفتوى والاجتهاد، فلا يجوز له أن يقلد أحداً من الناس، بل عليه أن يأخذ الأحكام من الأدلة مباشرة، وذلك لأنه قد تمكن من أخذ الحكم من الأدلة، والأخذ من الأدلة هو الأصل ، قال تعالى: ﴿اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: 3]، وقال: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [محمد: 33]، ﴿قُلْ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ [آل عمران: 32]، ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [آل عمران: 132]، فيه نصوصٌ كثيرةٌ متعددةٌ تأمر بهذا، قال تعالى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: 7]، قال: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا لِمُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ﴾ [الأحزاب: 36].
- إذن، مراجعة النصوص هو الأصل، لكن إذا لم يكن الإنسان قادراً على أخذ الأحكام من الأدلة، فإنه يراجع العلماء؛ لقول الله -عزَّ وجلَّ-: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، وحينئذٍ نعلم مراد الأئمة -رحمهم الله- عندما نهوا عن تقليدهم.
- الأصل في التقليد: أن يكون لعالمٍ موجودٍ في زمان المقلد؛ لأن الله قال: ﴿فَاسْأَلُوا﴾ [النحل: 43]، والسؤال يقتضي وجود سائلٍ ومسئولٍ، يقتضي أن المقلد قد سئل.
- هل يجوز أن يقلد الميت؟  
نقول: هذه لها فرعان:



❖ **الفرع الأول:** ما إذا كان المجتهد الميت قد أدركه المستفتي أو المقلد فسأله مباشرة، ففي هذه الحال يجوز له أن يعمل بقوله؛ لأنه قد امتثل الأمر الوارد في قوله تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].

❖ **الفرع الثاني:** أما إذا كان المجتهد من زمانٍ مغايرٍ لزمان المقلد، فهل يجوز للمقلد أن يقلده أو لا؟

- فهذه المسألة وقع فيها اختلافٌ بين العلماء، فطائفةٌ يرون أنه لا يجوز تقليد المجتهد الميت، الذي لم يدركه المقلد، قالوا: لأنه لم يوجد سؤالٌ هنا، والتقليد إنما جاز في حال وجود السؤال، لقوله: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43].

- وقالوا: بأن هذا النقل مذهب الميت، لا بد أن يكون له ناقلٌ، وهذا الناقل إن كان مجتهداً، عُمِلَ بفتوى ذلك المجتهد الناقل، وإن لم يكن من أهل الاجتهاد، فقد ينزل كلام الفقيه في غير مراده، وبالتالي لا يكون عمل هذا المقلد بفتوى المجتهد الميت على محلها.

- وأنتم تشاهدون وجود اختلافًا في الاصطلاحات، ومعاني الألفاظ ما بين زمانٍ وآخر، أليس كذلك؟ فإذا جاءنا من جاءنا وقال: بأن التأمين عبادةٌ يتقرب بها لله -عز وجل-، كما في قول الإمام الفلاني، الإمام أراد قول "أمين" بعد الفاتحة، وذلك الذي نُقلت إليه الفتوى، إنما أراد التأمين الذي فيه تعويضٌ عند وقوع الخسائر، فنزل كلام الإمام الأول في غير مراده. وهكذا قد نجد بعض الكلمات التي يختلف مدلولها ما بين زمانٍ وآخر، وما بين عُرفٍ واصطلاحٍ واصطلاحٍ آخر، وبالتالي لا بد من أن تكون الفتوى في زمان المقلد؛ ليعرف اصطلاحه ومراده، وليعرف تنزيل المسألة على واقعه، ولذلك المجتهد الميت، لم يعرف واقعة هذا المستفتي أو هذا المقلد الحاضر، ولا يدري ما هو مقصوده ولا مراده، وقد يكون في المسألة من الصفات أو الشروط أو العلل ما لا يتنبه له ذلك العامي، فيأتي وينزل كلام الفقيه الأول على مسألته، وهو لم يردّها؛ لأن فيها هذا المأخذ الذي لا بد من الالتفات إليه.

- وآخرون قالوا: بأن المجتهد الميت فقيهٌ عالمٌ مجتهدٌ، فجاز للعامي أن يأخذ بفتواه، كما يأخذ بفتوى الفقيه الحي، قالوا: ولأن ذلك الفقيه الميت، قد يكون أعلم من الفقيه الحي. وإذن المسألة فيها التردد من قديم، وعلى كلٍّ، يمكن أن يُقال: بأن من لا يعرف مراد الأئمة بكلامهم، ولا يعرف علل الأحكام، لا يجوز له أن يأخذ بفتاوى أولئك المتقدمين، التي لم يكن عارفاً بتنزيلها على مسألته، إلا بنوع تأملٍ واجتهادٍ، وهو ليس من أهله.
- من المسائل المتعلقة أيضاً بالتقليد: عندما يقلد عالماً في قولٍ من أقواله، ثم بعد ذلك تحدث له المسألة نفسها، أو مثيلتها، فهل عليه أن يلتزم بالفتوى الأولى؟ أو يجوز له أن ينتقل إلى غيرها؟

- مثال ذلك: تأتينا مشروباتٌ ومأكولاتٌ جديدةٌ، أليس كذلك؟ كل زمانٍ وكل وقتٍ تأتينا مأكولاتٌ جديدةٌ، هذه المأكولات الجديدة، يُستفتى فيها الشخص وهو عالمٌ، فعمل بالفتوى، فحينئذٍ إذا جاءت هذه المسألة مرةً أخرى، هل يجوز له أن ينتقل عن ما التزمه سابقاً؟ أو لا يجوز له ذلك؟

- فنقول: المعوّل عليه في هذا الباب: النظر في ظن العامي، في قول الفقيه، هل يظن أنه هو شرع الله؟ أو ليس كذلك؟ فمتى غلب على ظنه أنه شرع الله، فحينئذٍ يلزمه أن يعمل به، ومتى غلب على ظنه أنه ليس شرعاً لرب العزة والجلال، فلا يجوز له في هذه الحال.

- وبالتالي نشير إلى مسألة قد أشرنا إليها في ما مضى، ألا وهي: مسألة تتبع الرُّخص، أشرنا إليها في ما مضى، لكن كانت في نهاية اللقاء السابق في ما أظن، وبالتالي لم نعطها حقها من الحديث والبحث.
- الرُّخص على نوعين:

□ **النوع الأول: رخص منسوبة إلى الشارع**، بحيث تكون استثناءً من قاعدة عامة، فهذه الرُّخص يجوز تتبعها والأخذ بها، مثلاً لما جاء في الحديث: «**رخص في السَّلم**»، «**رخص في العرايا**»، ونحو ذلك من الأحاديث التي فيها ترخيص، هل يجوز للإنسان أن يتتبع هذه الرُّخص؟ وأن يأخذ بها؟ نقول: نعم، متى انطبقت عليها وأوصافها على مسألته؛ لأنها رخص منسوبة للشارع، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**إن الله يحب أن تؤتى رخصه، كما يحب أن تؤتى عزائمه**»، وعلى حسب ألفاظ أخرى أيضاً في الحديث.

□ **النوع الثاني: رخص منسوبة إلى المجتهدين**، بحيث يأخذ بأقوال بعض المجتهدين التي تتوافق معه، ويظن أنها تحقق مراده ورغبته، بحيث يأخذ رخصةً من قول فلان، ورخصةً من قول فلان، ورخصةً من قول فلان، ومن مذهب فلان، ويجمع هذه الرُّخص، فنقول: مثل هذا لا يجوز، لماذا؟ لأنه حينئذٍ لم يأخذ بقول الفقيه لأنه يظن أنه شرع الله، وإنما أخذ بقول الفقيه؛ لأنه يوافق رغبته وهواه، وبالتالي يكون ممنوعاً منه؛ لأن العبد المكلف ممنوعٌ من اتباع الهوى، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعِ الْهَوَىٰ فَيُضِلَّكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [ص: 26]، وجاءت نصوص كثيرة في النهي عن اتباع الهوى، والتحذير منه، وبيان سوء عاقبته، ما هو الهوى؟ ما ترغبه النفوس، ولو كان مخالفاً للشرع، لماذا؟ لأننا نعلم أن شرع الله في أحد الأقوال، بالتالي لزمنا في هذه الحال أن نجتهد بين تلك الأقوال؛ لنعرف ما هو الذي يغلب على ظننا أنه شرع الله، من خلال معرفة من هو العالم الأعلم في هؤلاء المفتين، ومن هو الأكثر ورعاً، ومن هم الأكثرية الذين اختاروا أحد الأقوال في المسألة، على ما تقدّم.

- من الأمور التي تتعلق بهذا الجانب: ما يتعلق بأن المقلد لا يَأثم متى أخذ بالقول المعتمد، الذي يغلب على ظنه أنه شرع رب العزة والجلال، حتى ولو وجد في المسألة من يمنع من مثل ذلك القول.
- مثال هذا: عندنا عاميٌّ سأل عالماً عن مسافة القصر، فأفتاه ذلك العالم: بأن مسافة القصر أربعون كيلو، على أحد الأقوال في هذه المسألة، فعمل بقول ذلك العالم؛ لأنه يظن أنه شرع الله، ويظن أن هذا المفتي أرجح من غيره في باب الفتوى، غير هذا الفقيه يرون أنه لا يجوز قصر الصلاة في هذا المقدار، وأنه لا تصح الصلاة عند قصرها في هذا المقدار من الأسفار، وبالتالي يؤثِّمون من فعل ذلك، لكنهم يعذرون من عمله بعد اجتهادٍ غلب على ظنِّه، أو بعد أخذه من مجتهدٍ غلب على ظنِّه أن قوله هو الموافق لشرع رب العزة والجلال.
- يعني مثلاً: هناك أنواعٌ من المأكولات، قد يقول بها بعض الفقهاء، ويمنعها آخرون، فالذين يمنعون من هذه المأكولات، لا يؤثِّمون المجتهد الذي يرى جوازها، ولا يؤثِّمون من يقلِّده، مثلاً: تعدون لي شيئاً من اللحوم التي وقع الاختلاف فيها، مثل الضبع، وقع الاختلاف فيه، الضفدع، وقع الاختلاف فيه، الفيل وقع الاختلاف فيه، فلو قُدِّرَ أن فقيهاً مجتهداً يرى جواز هذه الأصناف، أو بعضها، فَوُجِدَ من المقلِّدين من يأخذ بقوله، فالمخالف لهم، الذي يرى تحريم ذلك النوع، لا يقول بتأثيرهم، تأثيم هؤلاء المجتهدين، ولا تأثيم من أخذ بأقوالهم من المقلِّدين، لماذا؟ لأنه يسوِّغ له الأخذ بذلك القول.

- يترتب على هذا مسألة متعلقة بالاعتداء في الصلاة، هل يجوز للإنسان أن يقتدي في الصلاة بمن يخالفه في المذهب؟ أولاً؟ فنقول: المخالفة في المذهب على ثلاثة أنواع:

➤ **النوع الأول: مخالفة في المذهب بأمر يتعلق بالعبادة في داخلها، يرى أنه مُبطلٌ.** مثال ذلك: الجمهور

يرون أن الطمأنينة في الصلاة ركنٌ من أركانها، لا تصح الصلاة إلا به، لحديث المسيء في صلاته، وقال الإمام أبو حنيفة -رحمه الله-: بأنه ليست الطمأنينة من أركان الصلاة، فلو وجد حنفيٌ يصلي بدون طمأنينة، وصلاته صحيحة، لكن لو صلى خلفه من يرى أن الطمأنينة ركنٌ في الصلاة، فحينئذٍ لن يؤدي ذلك المأموم صلاةً بطمأنينة، ومن ثمَّ نقول: لا تقتدي به إلا إذا كان يطمئن في صلاته.

➤ **النوع الثاني: الاختلاف في مناط الحكم، مع الاتفاق في الحكم، فإذا وقع بين المأموم والإمام اختلاف في مناط الحكم، فحينئذٍ لا يصح الاعتداء بالمخالف.**

مثال ذلك: من نواقض الوضوء خروج الريح، فإذا وجد اثنان جالسين في محلٍّ، فخرج الريح من أحدهما، وكل منهما يظن أن الريح خرج من صاحبه، ثم حضرت الصلاة، لو صلى كل واحدٍ منهم لوحده صحت صلاته، هل يجوز لأحدهما أن يقتدي بالآخر؟ نقول: لا يجوز، لماذا؟ لأن الاختلاف هنا في مناط الحكم، هم متفقون على أن خروج الريح ناقضٌ للوضوء، وبالتالي يرون أنه لا يصح الاعتداء بالمخالف في هذه الحال، فكلٌ منهما يرى بطلان صلاة صاحبه.

➤ **النوع الثالث: أن يكون الاختلاف في الحكم، وفي هذه الحال تصح الصلاة خلف المخالف في المذهب.**

- مثال ذلك: شخصٌ يرى أن أكل لحم الإبل ينقض الوضوء، وكان الإمام قد أكل لحم الجوزر، ثم صلى، والإمام يرى أن أكل لحم الجوزر لا ينقض الوضوء، فحينئذٍ يجوز للثاني أن يصلي خلفه، لأن الاختلاف هنا ليس في أمرٍ داخل الصلاة، يرى أنه مبطلٌ لها، وليس في مناط الحكم، وإنما في الحكم نفسه، وبالتالي يجوز الاعتداء بالمخالف في المذهب.

- يتعلق بهذا عددٌ من الأعمال التي قد تؤدي مع الغير في ما يتعلق بالأحكام القضائية، أو في ما يتعلق بالاعتداء بالمخالف في عددٍ من الأعمال.

- في مسائل القضاء هل يُنقض حكم المخالف في المذهب أولاً؟ أنا لي حق نقض الأحكام، ورأيت حكماً قضائياً صادراً من القاضي أرى بطلانه، فهل يسوغ لي أن أنقض الحكم أولاً يسوغ لي ذلك؟

- نقول: الأحكام التي أرى خطأها وبطلانها ثلاثة أنواع:

❖ **النوع الأول: مسائل الخطأ فيها يخالف الدليل القطعي، ففي هذه الحال يجوز نقض حكم المخالف، لماذا؟ لأنه قد خالف دليلاً قطعياً لا مساعٍ للاختلاف معه.**

من أمثلة ذلك: مثلاً لو وجد قاضي حكم بإبطال عقدٍ على امرأة، قد طُلِّقت قبل الدخول بها بناءً على أنها تزوجت في العدة، طلقها الزوج اليوم، وتزوجت من الغد، ما الحكم؟ قالت: أنا طُلِّقت قبل الدخول بي، وبالتالي كيف تُبطلون العقد الثاني؟ قال القاضي: هذا عقد نكاحٍ في مدة العدة، فيبطل العقد، فنقول: هذا الكلام مخالفٌ مخالفةً قطعياً لقول الله -عز وجل-: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا

نَكَحْتُمُ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُونَهَا﴾ [الأحزاب: 49]، فحينئذٍ نقول: هذا الحكم القضائي مخالفٌ لدليلٍ قاطع، فيجب نقضه.

❖ **النوع الثاني: أن تكون المخالفة في مناط الحكم،** مناط الحكم أمر واقع في الخارج، فإذا أن يُثبت وإما أن يُنقض، فإذا كان النفي والإثبات الذي حكم به القاضي الأول، يُعلم خطؤه قطعاً، ففي هذه الحال يُنقض حكم القاضي.

مثال ذلك: ما لو حكم القاضي بناءً على شهادة الشهود، رأينا أن هذا الحكم خطأً بناءً على أن الشهود نعلم أنهم غير ثقات، فبالتالي يسوغ نقض هذا الحكم القضائي، ومثله ما لو كانت الشهادة غير موصلة.

❖ **النوع الثالث: ما لو كان الاختلاف في الحكم الاجتهادي،** ففي هذه الحال: لا يجوز شرعاً نقض ذلك الحكم.

- ومن أمثله مثلاً: ما لو حكم القاضي بإثبات الشفعة للجار، كما هو مذهب الحنفية، فهل يجوز لنا إذا كنا نرى أن الجار لا شفعة له، أن ننقض هذا الحكم القضائي؟ نقول: ما نراه خطأً هنا، ليس خطأً قطعياً، بناءً على دليل قطعي، وليس الخطأ في مناط الحكم وإنما المخالفة في ذات الحكم، وبالتالي لا يجوز نقض حكم القاضي الذي يكون كذلك.
- ويترب على هذا مسألة: ما لورجع المفتي العالم عن قوله السابق، فحينئذٍ أحكامه القضائية، وفتاواه السابقة على ما هي عليه، وأما المسائل الجديدة التي تُعرض عليه في المستقبل، فيحكم فيها بالاجتهاد الجديد، الذي توصل إليه.
- والاختلاف أو تغير الفتوى له أسباب،

✅ **السبب الأول: إما أن يكون لتغير ترجيحه في القاعدة الأصولية،** كان يرى أن مفهوم المخالفة ليس بحجة، فرأى بعد ذلك حجته، يترتب عليه عددٌ من الاستدلالات، وبالتالي قد يتغير اجتهاده في مسائل عديدة.

✅ **السبب الثاني: تغير حكم الفقيه للحديث النبوي صحةً وضعفًا،** فإذا كان يرى تصحيح الحديث، ثم ظهرت له علة في الحديث، فحينئذٍ ما بناه على الحديث السابق من الأحكام فإنه سيغير اجتهاده فيه، بناءً على ما وصل إليه من وجود العلة التي في ذلك الخبر.

✅ **السبب الثالث: أن يكون الحكم مناطاً بمعنى فيتغير ذلك المعنى،** كما لو كان عندنا حكم متعلق بالأعراف، فحينئذٍ يتغير اجتهاد الفقيه بناءً على تغير العرف.

- مثال ذلك: مقدار نفقة الوالد على ولده، أو الزوج على زوجته، يختلف باختلاف أعراف الناس، فإذا كان يرى أن النفقة بمقدار معين، بناءً على العرف الموجود، فتغير العرف، فحينئذٍ سيغير المجتهد اجتهاده في تلك المسألة؛ لأن الحكم مبني على العرف، وقد تغير العرف.

- ومثله الأحكام المبنية على المصالح، قد يتغير معامل المصلحة، وبالتالي يغير الفقيه اجتهاده في هذه المسائل.
- إذن، هذا ما يتعلق بتغير مذهب الفقيه المجتهد، وأسباب هذا التغير والحكم فيه.

- من المسائل المتعلقة أيضاً بالتقليد: أننا لا بد أن نميز في مسائل التقليد في المعنى الذي من أجله ثبت الحكم، وبالتالي القياس على المسائل التي فيها فتوى ليس من شأن المقلد، لماذا؟ لعدم أهليته لمعرفة مأخذ الحكم،



فعندنا أي حكم، أو أي فتوى لها علّة، ووصفٌ يُنَاط الحكم به، ولها شروطٌ وموانعٌ، فالعامي عندما يذهب إلى الفقيه، ويسأله عن مسألتة، يقول له: يجوز، اقض هذه الصلاة، لا يعرف المعنى، وإن عرفه، لا يعرف ما قد يعارضه من العلل الأخرى، ولا يعرف الشروط، ولا يعرف الموانع، وإن عرفها لم يستطع تطبيقها، وكثيرٌ من المسائل يأتي بعض العامة ويقيس على مسائل فيها فتوى، وتكون المسألتان مختلفتين، لا يصح أن يُبنى حكم إحداها على الأخرى.

- من الأمور المتعلقة بهذا الباب، باب التقليد: أن يُلَاحَظ مسألة: **هل يجوز التقليد مع اختلاف البلدان؟** يعني تشاهدون مثلاً قد تصدر فتوى في بلدٍ، فهل يجوز لمن كان في البلد الآخر أن يقلّد ذلك المجتهد؟ وأن يسير على فتواه؟ أو لا يجوز له ذلك؟
- فنقول في هذه: الفتاوى العامة، التي يُطلقها الفقيه، الأصل عمومها، وأنها لا تُعلّق بأمرٍ منحصرٍ في بلدٍ، وأما الفتاوى التي يقيدّها الفقيه ببلدٍ أو وصفٍ أو عُرْفٍ، فحينئذٍ تختص بما يوجد فيه ذلك العرف، وذلك الوصف، وذلك البلد، فيُرجع في ذلك إلى فتوى المفتي، لينظر فيها، هل هي الفتوى العامة؟ أو هي مسألةٌ خاصةٌ بحسب ذلك.
- وبالتالي نُفرّق بين ما يكون جواباً لمسألةٍ فرديةٍ، وما يكون جواباً عاماً، وأغلب الأسئلة الفردية، التي تكون بين السائل والمفتي، تكون خاصةً، لا يصح قياس غير مسألة السائل عليها، **لماذا؟** لأن المفتي والمجيب عندما أجاب إنما لاحظ حال ذلك السائل، ولم يلاحظ حال غيره، بخلاف ما إذا كانت الفتوى عامةً، أو في الوسائل العامة، أو مكتوبةً، فإن الأصل أنها تدل على العموم، والأصل دخول جميع الأفراد فيها، وصلاحيّة تلك الفتوى لأن يُعمل بها في جميع البلدان، فإن المفتي الذي يفتي في مكتوبٍ، أو في وسائل الإعلام يلاحظ الأوصاف التي يتغير بها الحكم، وبالتالي يشير إليها في فتواه، ويذكرها من أجل أن يُميّز مناط الحكم، فتُنزّل المسألة على محلها، ولا تُنزل على غيرها.
- ولذلك ينبغي في الفتاوى العامة، أن يلاحظ فيها التوجيه العام، وأن لا يُقتصر على جواب السائل فقط. يعني مثلاً: لو جاء السائل وسأل مسألة فقال: شققتُ ثوب أخِي، فهل أدفع له قيمته؟ فإن كانت المسألة خاصةً، فحينئذٍ تقول له: ادفع، يجب عليك الضمان، وأما إذا كانت الفتوى عامةً، فيلزمك أن تقدّم بمقدمةٍ في تحريم الاعتداء على الآخرين، وأنه أمرٌ ممنوعٌ منه شرعاً.
- ومثلها أيضاً في مسائل مثلاً في الطلاق، عندما يأتيك ويقول: طلقْتُ في زمن الحيض، عندما تكون المسألة عامةً، تبتدئها بتحريم إيقاع الطلاق في زمن الحيض، وبيان أن هذا من المحرمات، ولا يجوز أن يطلق الرجل زوجته زمن الحيض، وتقيم الدليل على ذلك مثلاً، ثم بعد ذلك قد تجيب، وقد ترى أن الجواب قد يجزئ الناس على هذا العمل، فبالتالي تطلب من المستفتي أن يراجعك بخصوصه لتكون فتوى خاصةً.
- أيضاً من المسائل المتعلقة بهذا: التفريق في جواب المفتي بين المسألة قبل وقوعها، والمسألة بعد الوقوع، فقبل الوقوع يُجعل ذلك المستفتي في بر الأمان، بعيداً عن المجاوزة في هذا الباب، بينما المسألة بعد وقوعها تجيبه بما يخلصه مما وقع فيه من الورطات، وهذا يعني يشير إلى معنًى، وهو أن المفتي والعالم والفقيه والمجتهد، يسعى إلى تخليص الناس من آثار أفعالهم، وليس إذا جاء وقال أنا فعلت الذنب الفلاني قال: أحسن أنك تقع في النتيجة الفلانية، لا، يرشده إلى كيفية التخلص من ذلك الذنب، ومن آثار الذنب، لأن وظيفة الفقيه أن

يحبب الخلق في الله، ويحبب الله في الخلق، أن يعيد الناس إلى رب العزة والجلال بالتوبة والإنابة إليه - سبحانه وتعالى-، هذه وظيفة المفتي.

• إذا تقرر هذا المعنى، فإن من الآداب في هذا الباب: أن الفقيه إذا أغلق على الناس بابًا يظنون حاجتهم فيه، أن عليه ثلاثة أمور:

□ **الأول:** التمهيد لذلك بالممهّدات المناسبة؛ ليُقبل هذا الحكم.

□ **الثاني:** أن يبين الآثار والحكم المترتبة على قفل هذا الباب.

□ **الثالث:** أن يُرشد العباد إلى طريقٍ آخرٍ يتمكنون من سد حوائجهم به.

• ولهذا لما جاء بلال بنوعٍ جيدٍ من التمر، قال له النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**كل خير هكذا؟**»، قال: لا، إنما نبتاع الصاع من هذا بالصاعين من تمر الجمع، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**أوه، أوه، عين الربا، بيع التمر الجنيب أو الجمع بدراهم، واشترِ بتلك الدراهم هذا التمر**»، فأرشده إلى طريق تحقيق مقصوده بما يجعله يسلم من الإثم والمواخذة في هذا الباب.

• أيضًا من الأمور التي تتعلق بهذا الجانب: أن نلاحظ أحوال المستفتين، فبعض الناس قد يستفتي من أجل أن يحتج بالفتوى، لا للعمل بها، وبعض الناس مراده بالفتوى تحقيق أمره الدنيوي، لا سلامة ذمته الأخروية، ومن ثمَّ لا بد أن يُعطى من الخطاب بما يتناسب مع مقصده ونيتة في هذا الجانب، من الوعظ والتذكير بالله - عزَّ وجلَّ-، والأمر بالاستعداد ليوم المعاد، ونحو ذلك.

• ومما يتعلق بهذا: أن يُلاحظ، أن بعض الناس قد يغلب على ظن الفقيه تحايله في الحكم الشرعي، وبالتالي ما يفتيه في مسألتة؛ لئلا يتخذها سُلماً لتحقيق أغراضه ومقاصده المخالفة لمقاصد الشرع.

• فمثلاً: السفر بالأخت من الرضاعة، الأخت من الرضاعة يكون الإنسان محرماً لها، لقوله تعالى: ﴿وَأُمَّهَاتُكُمُ اللَّاتِي أَرْضَعْنَكُمْ وَأَخَوَاتُكُم مِّنَ الرِّضَاعَةِ﴾ [النساء: 23]، لكن إذا كان ذلك الرجل غير مأمونٍ، وقد عُرفَ بالفسق وعدم التزام أحكام الشرع، ففي هذه الحال يمتنع الفقيه من فتواه في هذه المسائل؛ لئلا يتخذها سُلماً لمخالفة المقصد الشرعي بسفره بها، ثم تخليه بها، ثم قد يخالف أمر الشرع بتعامله معها، ومن ثمَّ لا بد أن يكون ملاحظاً لهذه المعاني.

• ومن الأمور التي أيضاً ينبغي أن تُلاحظ في هذا الجانب: أن يُلاحظ الترفُّق مع الناس في الخطاب، حتى ولو أفتيت بالمنع، أن تترفق معه بالخطاب، وانظر إلى حادثة ذلك الشاب الذي جاء يستأذن النبي -صلى الله عليه وسلم-، في فعل الفاحشة، فقال له: «**هل ترضاه لأملك؟ هل ترضاه لأختك؟ هل ترضاه لقرابتك؟**»، قال: لا، قال: «**فكذلك الناس لا يرضونه**»، فخاطبه بما يعرفه بأسلوبٍ فيه رِفْقٌ ولينٌ؛ ليكون هذا أدعى لقبوله للحكم الشرعي.

• وهناك أيضاً بعض الفقهاء يقول: بأن المُقَدِّم على الطاعة، التائب من المعصية، يُرَقِّق له في الخطاب، ويُخاطب للترغيب، وأما المُعْرِض عن الطاعة، المُقْبِل على المعصية، فإنه يخوِّف بالله -عزَّ وجلَّ-، ويُحذِّر من سوء العاقبة دنيا وآخره؛ ليُخاطب كل إنسان بما يناسبه.

- وفي هذا إشارة إلى معنًى، وهو: أن الخطاب الشرعي ينبغي أن يتضمن التخويف من الله، والطمع في فضله، والتحذير من أمور الآخرة، والتحذير من العقوبات الدنيوية، فهذه الأمور لابد أن يشتمل عليها الخطاب؛ لأنك ما تعطهم الأحكام مجردةً، وإنما تخاطبهم بما يحرك ضمائرهم وقلوبهم إلى الله -جلّ وعلا-.

وصلّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.



## الدرس التاسع

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابتة أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- من المعلوم أن الفتوى عليها مدارٌ عظيمٌ، وأنها هي التي تتضح بها الأحكام الشرعية، وأن الله -عزَّ وجلَّ- قد أخذ الميثاق على العلماء ليُبينوا شريعته، ومن ثمَّ نتقرب إلى الله جميعاً بتقرير مسائل الفتوى، ونتقرب إلى الله -عزَّ وجلَّ- بتدارس هذه المسائل، لنعرف أحكام المفتي والمستفتي، فنكون بذلك قد سرنا على الطريقة الشرعية في ما يتعلق بأحكام الشريعة.
- سبق أن بيَّنا معنى الفتوى في ما مضى، وعرفنا بشيءٍ من أسباب أهميتها، وذكرنا بعض الأحكام المتعلقة بها، ولعلنا -إن شاء الله تعالى- أن نواصل الحديث في الكلام عن بعض أحكام الفتوى في هذا اليوم.
- ومن الأمور التي تُقرَّر: أن الاستفتاء إنما يكون للعلماء الذين يتصفون بصفيتين:
  - ❖ **الأولى: أن يكونوا من أهل الاجتهاد؛** لأن من لم يكن من أهل الاجتهاد لا يجوز له أن يُفتي، وسبق معنا أن أهل الاجتهاد لابد أن يكون كلُّ واحدٍ منهم قد أخذ الأحكام من الأدلة، لم يأخذها تقليداً لغيره، ولم يأخذها من كتابٍ غير كتاب الله، وسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم-؛ لأن من كان كذلك، فهو مقلدٌ يحتاج إلى أن يسأل، ومن ثمَّ لم يصح أن يُسأل ويُستفتى.
  - ❖ **الثانية: أن يكون من أهل العدالة؛** لأن غير العدل لا يوثق في خبره، ولذلك فإنه لا يصح أن يُستفتى، وقد قال الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: 6].
- ومن المسائل المتعلقة بهذا الجانب: أنه إذا -كلمة غير واضحة من الشيخ- من يكون من المبتدعين بحيث عنده منهجٌ مخالفٌ للمنهج الشرعي الصحيح المتعلق بتقرير الأحكام الشرعية، سواءً كان يستقي الأحكام مثلاً من ما يسمى بالذوق، أو الكشف، أو الهوى، أو يكون ممن يردُّ شيئاً مما في الكتاب والسُّنة، لوجود تقعيداتٍ عنده، مخالفةً لما في الشريعة، فإن من كان كذلك قيل له: بأنه من أهل الابتداع.
- ومثل هذا الأصل أن يُكتفى بسؤال غيره عن سؤاله، وما ذاك إلا خوفاً من أن يقع الإنسان في مخالفةٍ شرعيةٍ لقواعد الشريعة وأصولها، من حيث لا يشعر، ومن ثمَّ يتقرب إلى الله -عزَّ وجلَّ- بمن كان يسير على كتاب الله، وسنة رسوله، ويقدمهم على غيرهما، ويكون ولاؤه وبرأؤه مبنياً على الانتماء إلى هذين الأصلين العظيمين.



- وبالتالي فإن الأصل في الاستفتاء: أن يكون لمن يوثق به في علمه ودينه وورعه، وأما من لم يكن كذلك، فإنه لا يحسن أن يُستفتى إلا في مواطن الضرورات، التي يؤمن من أن يقع ذلك المفتي في مخالفة شرعية، في ذلك الباب.
- لا يعني هذا أن من كان كذلك، فإنه تُهمل كتبه ومؤلفاته، كما ظن ذلك البعض، وذلك أن النظر في الكتب، خصوصًا الكتب التي أُلِّفت للنظر في الخلاف، إنما ينظر فيها طلبة العلم، وعلماء الشريعة، ومن ثمَّ يميزون ما قد يقع فيها، من مخالفة أو خطأ، ومن ثمَّ لابد من التفريق بين حال ذلك المستفتي العامي، الذي قد تخفى عليه أوجه الخطأ في فتوى المفتي، وبين ذلك العالم، أو طالب العلم الذي يميز أصول المسائل، ويعرف الأسباب التي وقع فيها عددٌ من الطوائف في مخالفة للشريعة.
- من المسائل المتعلقة بهذا: أن مستور الحال في العلم، لا يجوز أن يُسأل، وذلك لأنه لا يُدرى، هل الأجدر به أن يُسأل أن يُسأل، ولأن الله عزَّ وجلَّ إنما أمر بسؤال أهل الذكر، فأما من لم يكن من أهل الذكر، لم يصح أن يُسأل.
- من الأمور المتعلقة بهذا: أنه لا بأس أن يُستفتى الحاكم والقاضي، متى كان من أهل الاجتهاد، بعض أهل العلم قال: القاضي لا يُستفتى؛ لأنه يعمل للفصل بين الخصومات، وقد يأتيه أهل الخصومة، فيفتيهم، ثم بعد ذلك تتبين المسألة على خلاف ما حُكيث له، ومن ثمَّ احتجنا إلى أن يكون السؤال لشخص لا علاقة له بالقضاء والحكم وفصل الخصومات، هكذا قالوا، ولكن ينبغي بالمفتي، سواء كان قاضيًا، أو لم يكن، أن يفرق بين المسائل التي فيها نزاعٌ وخصومةٌ بين اثنين، فيتكلم فيها، فلا يتكلم فيها على جهة الفتوى، وإنما يتكلم فيها على جهة القضاء، متى تقدَّم إليه المتخاصمان.
- وأما المسائل التي تكون بين العبد وبين ربه -سبحانه وتعالى-، ولا يوجد أطرافٌ أخرى فيها، فمثل هذا ينبغي أو يحسن بالقاضي والحاكم أن يجيب فيها، وأن يُظهر الحكم الشرعي فيها.
- من الأمور التي قد تتعلق بهذا: أن العلماء يقررون بأنه إذا كان بين المستفتي والمفتي عداوةً، إما لأمرٍ دنيويٍّ أو لغيره، فإنه لا بأس أن يستفتي المستفتي من هو عدوُّ له، ولا بأس أن يفتي ذلك المفتي لمن سألته، ولو كان بينه وبينه عداوةً، فإن العداوة والصدقة ليست من منافيات باب الفتوى.
- وهذا بخلاف باب الشهادة، فإن العدو لا يشهد على عدوه، والصديق الذي بينه وبين الإنسان مخالطةً، لا يشهد لصديقه، بخلاف باب الفتوى، فإن باب الفتوى لما كانت إخبارًا عامًا بالحكم الشرعي، قيل بأنه لا بأس أن يستفتي الإنسان العدو والصديق، سواء كانت الفتوى له، للمستفتي أو عليه، فإن المفتي يجيبه في الحالين.
- ومن المعلوم أن الإنسان قد يكون بينه وبين شخصٍ عداوةً لسببٍ دنيويٍّ، لكنه إذا جاء أمر الفتوى، أو جاء أمرٌ فيه جانب تقوى، فإنه لا يتجاوز حدود التقوى تلك.
- من الأمور التي يقررها أيضًا علماء الشريعة: أن الغضبان لا يُستفتى، متى كان غضبه مسيطرًا عليه، وذلك لأن النبي -صلى الله عليه وسلم- منع القاضي من القضاء حال الغضب، كما في قول النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا تقض بين اثنين وأنت غضبانٌ»، وحينئذٍ فالمفتي إذا كان عنده غضبٌ يشوش فكره، أو يجعله لا

يمكن من فهم كلام المستفتي، أو يكون هذا المفتي في حالة تعجزه عن إدراك عواقب أموره، أو عن معرفة دلالات النصوص، ففي هذه الأحوال لا يُفتي فيجب عليه أن يتوقف؛ لأنه في هذه الحال قد لا يتم النظر في المسألة، وقد لا يستذكر جميع النصوص الواردة فيها، وقد لا يفهم كلام المستفتي على حقيقته، ومن ثمَّ وجب عليه أن يتوقف، فلا يفتي في حال الغضب.

• وهكذا إذا كان المستفتي يعلم من المفتي أنه قد وصل إلى حالٍ يتشوّش عليه ذهنه في حال الغضب، فإنه لا يستفتي ذلك المفتي.

• من الأمور التي يوجد عند الناس فيها إشكال: قضية التيسير والتشديد، فإن كثيراً من الناس قد يصفون أحد المفتين بأنه متشددٌ، والآخر يوصف بأنه متساهلٌ، وفيه مراتٌ، يقال: فلانٌ ييسر على الناس، وفلانٌ لا ييسر عليهم، وفي الحقيقة أن أحكام الشريعة يُسرُّ، سهلةٌ، ومن ثمَّ إذا أفتى المفتي بحكمٍ شرعيٍّ مأخوذٍ من الكتاب والسنة، فإن ذلك الحكم هو اليسر والسهولة، وهو المحقق لمصالح الخلق، كما في قول الله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]، وكما قال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ أَنْ يُخَفِّفَ عَنْكُمْ وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: 28]، ويقول سبحانه: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، وقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «بَعَثْتُ بِالْحَنِيفِيَةِ السَّمْحَةِ».

• لكن ليس المراد باليسر والسماحة: موافقة الناس على رغباتهم وأهوائهم، وإنما متى سار الإنسان على الحكم الشرعي، فحينئذٍ يكون على جانب التيسير والتسهيل.

• إذا تقرر هذا، فإن الظن بعلماء الشريعة أنهم لا يقولون في مسألةٍ بفتوى إلا إذا غلب على ظنهم، أن ذلك الحكم هو شرع رب العزة والجلال، وأنه دين الله، الذي تعبد الخلق به، ومن ثمَّ لا يصح أن يُظنَّ بالفقيه والمجتهد أنه ينسب إلى الله ما لا تصح نسبته إلى شرع الله ودينه، ومن ثمَّ إذا أفتى فهو يظن أن هذا هو الشرع.

• ورود الخطأ، هذا أمرٌ محتملٌ، ولكن لا يعني التشكيك في نيته، أو في مقصده، ومن ثمَّ قد يُظنُّ أن بعض الفتاوى، هي مما يعسر على الناس، وتكون في الحقيقة هي التي تيسر للخلق، ومن أمثلة هذا مثلاً: في مسألة الحج بدون محرّم، فإن الجمهور يرون المنع من حج المرأة بدون محرّم، لما ورد في حديث ابن عباس في الصحيحين: أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «**لَا تَسَافِرُ امْرَأَةٌ إِلَّا مَعَ ذِي مَحْرَمٍ**»، فقيل: يا رسول الله، إن امرأتي خرجت حاجةً، وإني اكتتبْتُ في غزوة كذا وكذا، فقال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**اذهب فحجَّ مع امرأتك**».

• هذا حديثٌ ظاهرٌ في هذا الموضوع، فحينئذٍ إذا تأملتَ، وجدتَ أن أولئك الذين يقولون بأن المرأة التي ليس لديها محرّمٌ لا تسافر، قد سهّلوا على النساء، فإن المرأة التي ليس لديها محرّمٌ، حينئذٍ يسقط عليها وجوب الحج على هذا القول، وبالتالي لن تدفع تكاليفه، ولن تُمضي الأوقات الطويلة في أداء شعائره، ولن يكون منها التعب والمشقة التي تُبذل عادةً لمن أراد الحج والعمرة.

• وفي مقابلها، ستجلس في بيتها، وقد نوتُ الحج، ومن ثمَّ سيُكتب لها أجر الحج كاملاً، بدون نفقةٍ، وبدون كلفةٍ، ولا مشقةٍ، فحينئذٍ هذا القول الذي قال بأن المرأة لا تسافر للحج إذا لم تجد المحرم، ولا يجب عليها

الحج، هو في الحقيقة الأسهل، وهو الذي ييسر على الناس، وهو الذي يُبعد عنهم المشقة، بخلاف القول الأول الذي يقول بأن المرأة التي ليس لها محرّم، يجب عليها أن تحج، فإن هذا يشدد على الناس، ومن المعلوم أن القول القائل برفع الوجوب أسهل من القول القائل بتقرير أمر الوجوب. أليس كذلك؟

● **في مسألة المرأة التي تحج، لو كانت كبيرةً في السن مثلاً، وكانت هناك حملاتٌ آمنة، ممكن تدخل في هذه الحملة؟.**

أيهما أسهل عليهما؟ أن تجلس في بيتها، وأن يُكتب لها أجر الحج كاملاً، وأن لا تدفع النفقات، نفقات الحج، أو أن تتكلف، فتذهب مع هؤلاء الرفقة المأمونة، وتدفع نفقات الحج، وتتنقل بين شعائره ومشاعره، لا بد أن يكون عندها شيءٌ من المخالفة في هذا الحج، وبالتالي ينقص أجرها وثوابها بسبب ذلك، فهذا القول الأول الذي قال بأنها إذا جلست في بيتها حصلتُ الأجر كاملاً؛ لكون عدم سفرها للحج ناشئاً من أمرٍ عائدٍ للشرع، هذا أسهل عليهما من القول الذي يقول: يجب أن تحج، ويجب أن تذهب إلى المشاعر، أيهما أسهل؟ **القول برفع الوجوب، لاشك أنه أسهل وأيسر، وهناك مسائل كثيرةٌ أيضاً يُظنُّ فيها أن الفتوى تكون بالأصعب والأشد، ولا يكون الأمر كذلك.**

● من مسائل الفتوى: ما يتعلق بوجود الخطأ فيها، المفتي بشرّ، وبالتالي ليس من المعصومين، بشرّاً لا يوحى إليه، وبالتالي ليس معصوماً من الزلل والخطأ في اجتهاداته، فإذا اجتهد، ثم بعد ذلك حصل بناءً على فتواه إتلافٌ بنوعٍ من أنواع الإتلاف، ففي هذه الحال نقول بأن هل يجب على ذلك المفتي الضمان؟ أو لا يجب؟ جاء واستفتاه في الحج، وقال: يجب عليك ذبح شاةٍ فديةً، وبالتالي ذبح الشاة، ثم بعد ذلك تغيّر الاجتهاد، تبين أن هذا الرجل ليس عليه الشاة، فنقول حينئذٍ هذه المسألة على نوعين: مسألةٌ كان يرى الفقيه فيها رأياً في السابق، بناءً على أدلة، ثم تغيّر رأيه في الحكم، وليس في مناط الحكم، فبالنظر لا يجب عليه ضمان ما فعله ذلك المستفتي.

● الحال الثاني: إذا كان الخطأ ناشئاً من أمرٍ عائدٍ إلى المفتي، إما لعدم إكمال النظر في المسألة، أو لكونه لم يتحقق من كون شرطٍ من الشروط المتعلقة بالمسألة، أو نحو ذلك، ففي هذه الحال يكون ذلك المفتي عنده نوعٌ من أنواع التفريط، فإذا فرط، فحينئذٍ يجب عليه الضمان، يضمن ما أتلّفه ذلك المستفتي، أما لو كان هناك رجوعٌ، فهذا لا نوجب فيه الضمان على المفتي.

● مما يتعلق بهذا مسألةٌ فيها قرابةٌ مع هذه المسألة، ألا وهي: مسألة أخذ المفتي الأجرة، أو الرزق من بيت المال، الإفتاء وظيفةٌ عامةٌ، يتصدى المفتي فيها لحوائج الناس، ومن ثمّ قد يُشغله ذلك عن الاكتساب، إن كان يكتسب، واكتفى باكتسابه، فهذا خير الأمور وأكملها، وإن كان لا يكتسب، وكان محتاجاً إلى ما يقوم بحوائجه التي تمنعه الفتوى من استكمالها والنظر فيها، ففي هذه الحال نقول بأنه لا بأس أن يُبذل للمفتي الرزق من بيت المال؛ لأن بيت المال مُعدٌّ لمصالح المسلمين، وهذا من أنواع مصالح المسلمين.

● أما إذا كانت الأجرة من المستفتين، ففي هذه الحال اختلف العلماء في أخذ المفتي الأجرة من المستفتي ، **هل يجوز له أو لا يجوز؟**

وهناك ثلاثة أقوالٍ مشهورة،

✓ **القول الأول:** بأنه لا يجوز: لأن هذا من أخذ الثمن على أعمال القُرب، ومن شراء الحياة الدنيا بالآخرة.

✓ **القول الثاني:** بأنه يجوز أخذ الأجرة. وقالوا بأن هذا المفتي قد بذل من نفسه، وخصص وقته، واشتغل بما يتعلق بأمر الفتوى، ترتيبًا، وتحضيرًا، وتهيئةً، وبالتالي لا بأس أن يأخذ أجره من المستفتين.

✓ **القول الثالث:** بأن المفتي يأخذ أجره على ما أداه من عملٍ، مثلًا إذا كان يكتب الفتوى، قالوا في هذه الحال له حق أخذ الأجرة على كتابة هذه الفتوى.

• في عصرنا الحاضر، وُجد مَنْ يضع رسومًا على المستفتين الذين يتصلون بالمفتين، ويكون هناك أرقامٌ معيّنةٌ، من شركات الاتصال، بحيث هذه الأرقام من اتصل بها، كان عليه أجره مضاعفةً عن أجره الاتصال، بحيث يكون بعضها للشركة، وبعضها لمكتب المفتي، هذا مما يدخل في هذه المسألة، أخذ الأجرة على الفتيا.

• ويشاهيها أيضًا مسألة: قبول الهدايا، هل يحق للمفتي أن يقبل أو لا؟

□ **القول الأول:** ننظر فإن كان هناك معاملةً سابقةً بين المفتي والمستفتي، فلا بأس أن يأخذ بعضهما ممن بعضهم الآخر، أو ممن يكون بينهم وبينه تعاملٌ بالهدايا في ما سبق.

□ **القول الثاني:** لا ينبغي للمفتي أن يأخذ شيئًا من الهدايا، واستدلوا عليه بحديث ابن اللتبية، الذي في الصحيح، لما ولّاه النبي -صلى الله عليه وسلم- فلما جاء بالمال، قال: هذا لكم، وهذا أهدي إليّ، فلم يقبل النبي -صلى الله عليه وسلم- ذلك، وقال: «ألا جلس في بيته أمه، حتى ينظر هل يُهدى له أو لا؟».

□ **القول الثالث:** بأنه إذا كانت هناك معاملةً سابقةً بالهدايا، فلا بأس من استمرار التعامل بها. وهذه الأقوال ممهدةٌ عند أهل العلم.

• من مسائل الفتوى: ما يتعلق بالترجمة، فإن المفتي في كثيرٍ من الأحوال يحتاج إلى الترجمة، والحاجة في شيئين: ترجمة كلام المفتي، يأتي واحدٌ لا يُحسن العربية، ويتكلم معه بالسواحلية، وبالتالي يحتاج إلى مترجمٍ يقف بين المفتي والمفتي، هذا المترجم يُشترط فيه العدالة: لأن غير العدل لا تُقبل نقولاته وكلامه، وأما إذا كان عدلاً، فهناك من قال يُقبل على كل حال؛ لأنه بمثابة الشاهد، فلا نحتاج إلى يمينه، بينما الجمهور على أنه لابد من أخذ يمينه، الجمهور يرون أنه لابد من أخذ يمينه.

• من الأمور التي لابد أن تُلاحظ: ما يتعلق بكون المفتي لابد أن يُراعى مآلات الأحوال، ماذا سيؤول إليه الكلام في ما يأتي، وبالتالي يكون الإنسان عارفاً بمآلات كلامه، وما يرجع إليه الكلام.

• من الأمور أيضًا التي ينبغي أن تُراعى في هذا الباب: أن المفتي لا يفتي حتى يستكمل النظر في المسألة، وهذا بشيئين: بفهم الواقعة على حقيقتها، ثم بتطبيق النصوص الشرعية عليها، ولابد أن لا يقتصر الإنسان في نظره على ما يتعلق بالأحاديث النبوية، لابد أن يجمع جميع الأدلة التي يمكن أن يُستدل بها في تلك الواقعة.

• من الأمور التي أيضًا لابد أن تُراعى: أن يراعى المفتي المصالح الشرعية، وما يكون فسادًا، أو مؤديًا للفساد؛ لئلا تكون الفتوى سببًا من أسباب مخالفة ذلك.



- هل يلزم المفتي أن يجيب في كل المسائل التي ترد عليه؟ أو لا يلزمه ذلك؟

فنقول: هذا على نوعين:

➤ **النوع الأول:** إذا وجد مفتٍ آخر في البلد، فحينئذٍ للمفتي أن يرد الفتوى، وأن يطالب المستفتي

بالرجوع إلى العالم الآخر. ولأزال الصحابة -رضوان الله عليهم- يتدافعون الفتيا، ومما يدل على أنه يجوز أن يرد الإنسان الفتوى لغيره من المفتين.

➤ **النوع الثاني:** إذا لم يوجد في البلد إلا فقيهٌ واحدٌ، فحينئذٍ الأصل أنه يجيب على ما يرد إليه من استفتاءاتٍ يعرف جوابها، وعليه أن يجتهد للوصول إلى ما يظنه حكم الله في غيرها، إلا في خمسة أنواعٍ من المسائل.

❖ **النوع الأول:** الاستفتاءات التي تأتي في أمورٍ لم تقع بين الناس، فإن المسائل الافتراضية المقدرة لا يلزم المفتي أن يجيب فيها؛ لعدم وجود الاحتياج إلى الفتوى فيها.

❖ **النوع الثاني:** إذا كانت المسألة مما لا يفهمه المستفتي، بحيث إذا كانت المسألة لا يتسع ذهن المستفتي إلى فهمها، فإنه حينئذٍ يُقال بأنه لا يلزم المفتي أن يجيب، ومن أمثلة هذا: مثلاً لو جاء المستفتي يسأل عن مسائل دقيقة في مسائل القدر، فهذه المسائل قد لا يستوعبها ذهن ذلك المستفتي، وتحتاج من الوقت والدراسة إلى شيءٍ كثيرٍ، وقد لا تكون الأذهان مهيأةً للجواب، أو لفهم الجواب الوارد فيها، وبالتالي لا يلزم المفتي في هذه الحال أن يجيب.

❖ **النوع الثالث:** المسائل التي لا يتعلق بها عمل المستفتي، لو سألتك عن مسألة ليس فيها عملٌ، لا يلزمك الجواب، سواءً عملٌ قلبيٌّ، أو عملٌ جوارح، ومن ذلك مثلاً ما يتعلق بأعمال الآخرين، قال: هل عمل فلانٍ هذا جائزٌ؟ أو غير جائزٍ؟ نقول: أنت تسأل عن عملك، عمل غيرك، لست مسئولاً عنه في الدنيا ولا في الآخرة، وبالتالي لا يجب على المستفتي أن يسأل عن مثل هذه المسائل.

❖ **النوع الرابع:** المسائل التي يكون فيها غرضٌ آخر غير معرفة الحكم، بعض المستفتين يأتي له أغراضٌ، إما أن يريد فتوى ليركبها على مسائل تحقق هواه، أو لكونه يريد مدح أقوامٍ، أو ذم آخرين، وبالتالي نقول: مثل هذه غير مقبولة، ولا يلزم المفتي في هذه الأحوال أن يجيب عن السؤال الوارد عليه.

❖ **النوع الخامس:** في ما يتعلق بالأمور العامة، أو بوسائل الاتصال العامة، أنا في التلفزيون يأتيني أسئلةٌ، هل يلزمي أن أجيب كل مسألةٍ ترد إليّ؟ نقول: لا، لا يلزم، لماذا؟ لابد من النظر في عددٍ من الأمور السابقة، مرةً يريد المستفتي استغلال الوضع ليجعل الفتوى دعائيةً مدحاً أو قدحاً، وبالتالي ما يساعد على تحقيق غرضه أو مقصده، ومرةً يكون المستفتي له أغراضٌ فاسدةٌ، يريد أن يوقع الفتنة بين الناس، ويريد أن يوجد إشكالاً بين الخلق، ففي هذه الحال نقول بأنه لا يلزم المفتي أن يجيب هذا المستفتي، باعتبار النظر في مآلات الأفعال.

- وهكذا أيضاً قد يُصدر الإنسان الفتوى في وقتٍ، فتفهم على غير مراده منها، يكون هناك حادثةٌ أو قضيةٌ، أو فعلٌ منتشرٌ بين الناس، فيُسأل عن فعلٍ آخر، وبالتالي يعلم أن الناس ينزّلون كلامه على ذلك الحال، وذلك الفعل، وبالتالي لا يلزمه الجواب، وإذا أجاب لزمه أن يُفرّق بين تلك المسألة، والمسألة الأخرى.

- وأضرب لذلك مثلاً: يكون من الشائع عند الناس، مسألة: حكم رفع اليدين في الدعاء بعد الصلاة المكتوبة، هل هو مشروع؟ وهل هو فعلٌ نبويٌّ أم لا؟ متى الوقت؟ بعد السلام من الصلاة المكتوبة، فيأتي المستفتي ويقول للمفتي: ما حكم رفع اليدين عند الدعاء؟ هو لم يقيدها بالصلاة، فيقول له: هذا أمرٌ مستحبٌ، وفعل النبي -صلى الله عليه وسلم-، ومن ثمَّ إذا جاءت هذه الفتوى، وسياق الناس، وحديث الناس، وفي ذلك الموضوع، سترغب تلك الفتوى على ذلك الموضوع. فهنا يريد رفعاً لليدين مطلقاً في الدعاء، وهنا يريد رفع اليدين في المحل بخصوصه، وهذا المحل له حكمٌ خاصٌ في الشريعة، وبالتالي لابد من ملاحظة هذا الجانب.
- أيضاً لابد أن يُحذَر من المسائل التي فيها خصوصيات، عندك مسألة خصوصية، هذه مرجعها للقاضي، أنت أتيت إليَّ تستفتيني، وبالتالي أنا لم أستمع للمخالف والمنازع لك، وقد أفتيك بما يجعلك تستحل أموال الآخرين، وقد يكون في المسألة أصلاً مدركٌ أنت لم تفهمه، ولم تدركه، ولم تدر ما عواقبه، وبالتالي لابد من ملاحظة ذلك.
- أيضاً من الأمور التي تتعلق بهذا: أنه فيه مراتٌ يأتي اسمٌ مشتركٌ، وهذا الاسم يحتمل معاني متعددة، ومن ثمَّ لابد من التفصيل في هذا الاسم المشترك، وأظن في لقاءاتٍ سابقةً مثلنا له بمسألة: حكم التأمين، فلو جاءنا واحدٌ، وقال: ما حكم التأمين؟ هذا لفظة التأمين مشتركةٌ بين معنيين، أو معاني متعددة، هل تريد التأمين بعد الفاتحة؟ هذا مستحبٌ، أو تريد التأمين التعاوني؟ هذا جائزٌ، أو تريد التأمين التجاري؟ فهذا ممنوعٌ منه، ولكلِّ حكمه، وبالتالي الاسم المشترك الذي يأتي في الاستفتاء لابد من التمييز بينه وبين غيره.
- أيضاً من الأمور التي لابد على المفتي أن يلاحظها: أن يلاحظ وجود بعض التحايل من المستفتين، بعض المستفتين يريد أن يبرئ ساحته، ويسلم عرضه من أمرٍ يفعله، فيدس على المفتي في بعض فعله، من أجل أن يفتيه بالجواز، حتى إذا جاءه من جاءه، يعترض عليه، أو ينصحه، يقول: عندي فتوى بالجواز، وهو إنما أفتي بجواز فعلٍ آخر مُغايرٍ لهذا الفعل، ومن ثمَّ لابد من ملاحظة هذا، يأتي ويقول: لو قدرنا أن هناك غصّةً عندي، ولم أجد ما يسيغها إلا شرب الخمر، فهل يجوز لي شرب الخمر؟ فيقول المفتي: نعم، يجوز لك، والمراد في هذه القضية، ففيه مرأتٌ، ويضع قطعاً للصوت، وبالتالي يكون عنده سؤالٌ: هل يجوز لي تناول الخمر؟ ويأتيك الجواب بالإثبات، بينما كان السؤال أصلاً متعلقاً بمسألةٍ أخرى، أراد أن يتحايل بها على ذلك المفتي، ومن ثمَّ خصوصاً في القضايا المالية، من أجل ترويج بضاعة الإنسان، أو من أجل غلاء سعرها وثمنها، قد يروج لفتوى معينة، وتكون على خلاف كلام المفتي، الذي نُسبت الفتوى له، وبالتالي لابد من الحذر من مثل هذه الحيل التي قد يفعلها بعض المستفتين.
- من الأمور المتعلقة بهذا أيضاً: ملاحظة ما يتعلق بوسائل الاتصال والتواصل والإعلام، فهذه الوسائل هي يمكن استعمالها لنشر الخير، وبثّه، وبالتالي فاستعمالها في الفتوى، قد يكون له آثارٌ حميدة، لكن عندنا عددٌ من الإشكالات، أول هذه الإشكالات: أن الفتوى في مثل هذه الوسائل في كثيرٍ من الأحيان، لا يُعرف من صاحبها، والأصل في الاستفتاء: أن لا يؤخذ إلا بقول من يوثق به في علمه ودينه وعدالته، يعني مرأت يتصل عليَّ بعض الناس، وإذا سألت: أنت على من اتصلت؟ قال: والله ما أدري، لكن أعطوني الناس هذا الرقم، من هم هؤلاء الذين أعطوك هذا الرقم؟ قال: والله واحدٌ من جيرانا، توّه متلزمٌ من قبل أسبوعٍ، وبالتالي نقول:

- ما يصح لك، ولا يجوز لك أن تعتمد على فتوى من لا تعرفه، ولا تعلم حقيقة حاله، ولا تدري هل هو من أهل العلم، أو ليس كذلك. إذن، الشرط الأول: لابد من تمييز حقيقة المفتي.
- والثاني: لابد من التأكد من نسبة الفتوى إليه، سواء كانت بصوته، وكلامه، والناقل أيضًا يوثق به؛ لأننا وجدنا في بعض هذه الأوقات من يقوم بتغيير الأصوات، وتركيب الجمل بعضها على بعض، ومن ثمَّ فمثل هذا يجعل الإنسان يعيد النظر في ما نُقل في هذه الوسائل من فتاوى منسوبة إلى علماء الشرع.
  - من الأمور المتعلقة بهذا: مسألة علاقة ولي الأمر، صاحب الولاية، بالفتوى، ولي الأمر قائمٌ بأمر المجتمع، لأنه يتولى أمر المسلمين، ومما يحتاج إليه المسلمون: وجود من يفتيهم، وبالتالي فإن تنظيم ولي الأمر لهذا الباب، أمرٌ مطلوبٌ؛ لأنه يحقق مقصود الشارع، وهكذا أيضًا قد يكون هناك تصوُّراتٌ غير حقيقة للوقائع، مما يمكن أن يقع به تلبسٌ على المفتي، ومن ثمَّ فإن على ولي الأمر واجبٌ شرعيٌّ بمراقبة مثل هذه الفتاوى، والنظر فيها، وعليه واجبٌ آخر من جهة النظر في مآلات الفتوى، إذا كانت الفتوى ستؤدي إلى الاقتتال وسفك الدماء، والفرقة، فإنه حينئذٍ لا يصح أن تُبدل هذه الفتوى، ومن ثمَّ فإن ولي الأمر عليه واجباتٌ شرعيةٌ متعلقةٌ بالفتوى، سواءً بتهيئة المفتين، أو كان ذلك بترتيب أمر الفتوى، أو بإيجاد المراجع العلمية التي يُرجع إليها، أو بتقرير الشروط والضوابط المتعلقة بأمر الفتوى، وإلا لأدَّى ذلك إلى التباس أحوال كثيرة، واختلاط أمورٍ عديدة، وكم من من يُظنُّ أنه من أهل العلم والفتوى، ويأتي بفتاوى غريبة شاذة، مخالفةٌ لمحكّمات النصوص الشرعية، فكم من إنسانٍ أفتى باستحلال أموال الآخرين ودمائهم، بدون أن يكون هناك مستندٌ شرعيٌّ، وإنما هو الهوى، والسير على مقتضى ما يسير عليه أصحابه في فرقته، وفي تعلمه، ونحو ذلك.
  - المقصود: أن الفتوى لابد أن يكون لولي الأمر مدخلٌ فيها، وذلك بتقويتها، بالأمر بها، بإظهارها، وإشهارها، بالتأكد من أنه لا يدخل في باب الفتوى إلا من كان مؤهلًا في هذا الباب.
  - وقد أثير عن بعض الصحابة أنهم منعوا أشخاصًا من الفتوى، وخصصوا مفتين في بعض الأبواب العلمية، يعني يقوم ولي الأمر ويقول: أنت يا فلان تخصص في باب المناسك، أنت في مكة، والناس يردون إلى مكة كثيرًا، ويحتاجون إلى معرفة الأحكام الشرعية المتعلقة بذلك، وبالتالي ليكن من عملك استنباط واستخراج الأحكام من الأدلة في مثل هذه المسائل.
  - هكذا أيضًا من مسئولية ولي الأمر: النظر في تمسُّك الناس بهذه الفتاوى، وعملهم بها، والتأكد من وجودها بين أيديهم.
  - كنت قبل قليل ذكرتُ شيئًا مما يتعلق بالتشديد والتسهيل أو التيسير على ما يذكره بعضهم، وذكرتُ: أن التيسير والتسهيل هو الحكم الشرعي، فما ثبت أنه حكم الله، فهو الأيسر، وهو الأسهل، وهو الذي يحقق مصالح العباد، ويستجلب لهم خيرات الدنيا والآخرة ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: 9]، وبالتالي فإن العمل بهذه النصوص يجعل الناس يسعدون في أمور حياتهم.
  - من الأمور التي وقع فيها ترددٌ كثيرٌ: مسألة -التي ذكرتها قبل قليل- تتبع الرُّخص. تتبع الرُّخص هذا مصطلحٌ يُراد به أحد معنيين:

➤ **المعنى الأول:** الأخذ بالرخصة الواردة في الكتاب والسنة، فهذا جائز، ولا حرج فيه، ومباح على الإنسان أن يفعله، فإن الله يُرخص لهم في ذلك، إلا لكون هذه الأمور مباحةً جائزةً، بعض الناس مثلاً يقول: بأن يجب الالتزام بأداء الصلاة في أوقاتها، حتى بالنسبة للمسافرين، وبالنسبة للمرضى، فيقال له: بأن الرخصة قد جاءت في النصوص بإعفاء هؤلاء من هذا الواجب، فهذه الرخصة منسوبة إلى الشارع، المسافر يجوز له أن يفطر، وأن يقصر الصلاة، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا ضَرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ﴾ [النساء: 101] ونحو ذلك من النصوص.

➤ **المعنى الثاني:** قد يُطلق اسم الرخص على اختلافات العلماء، بل قد يُطلق على شواذ الأقوال، يسميه بعضهم رخصةً، وهذا ليس برخصة منسوبة إلى الشارع، وإنما هي اجتهادات من بعض الفقهاء، وبالتالي ليست معصومةً، قد يقع فيها الخطأ، وقد يقع فيها الزلل، ومن ثم فإنه عند وجود الرخص فإننا نعمل فيها قواعد اختلاف الفتوى، أو تعدد المجتهدين، تُنزل منزلة مسألة تعدد المجتهدين، هنا تعدد المجتهدين، واختلفت الفتوى، وبالتالي يلزم حينئذٍ أن يؤخذ بقول الأعلَم، الأورع، على ما تقدّم.

وصلّى الله على نبيّنا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.





## الدرس العاشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- أخذنا في لقاءاتٍ سابقةٍ، عددًا من المسائل المتعلقة بالاجتهاد والتقليد والفتوى، والبحث الفقهي في هذه المسائل، والبحث الأصولي فيها، ولعلنا -إن شاء الله- أن نستكمل شيئًا مما يتعلق بهذه المباحث.
- من الأمور التي يذكرها العلماء: أن الأصل في المستفتي إذا سمع الفتوى، فحكم الله في حقه أن يعمل بتلك الفتوى؛ لأنه يغلب على ظنه أن ذلك الحكم الذي تكلم به المفتي هو حكم رب العزة والجلال، ومن ثمَّ يلزمه العمل بالحكم، ويكون عمله هذا طاعةً لله، وطاعةً لرسوله -صلى الله عليه وسلم-، فإنه لم يؤمر بسؤال العلماء، إلا ليأخذ بأقوالهم، ويستند إلى فتاواهم.
- وبالتالي لا يجوز له أن يتركها، إلا إذا ظنَّ أن فتوى المفتي ليست هي شرع رب العزة والجلال، وبالتالي عليه أن يتحقق بسؤال عالمٍ آخر، وثالثٍ، ورابعٍ، حتى يغلب على ظنه أن ذلك الحكم هو شرع الله -سبحانه وتعالى-.
- من المسائل المتعلقة بهذا الباب: ما يتعلق بارتباط الفتوى بصاحب الولاية، وصاحب الولاية العامة مسئولٌ عن تقرير أمر الأمة في الأمور العامة، وهو مسئولٌ عن إيجاد الاستقرار في أحوال الأمة، وبالتالي عليه أن يستعمل الفتوى لتكون مقررَةً لهذا المقصد الشرعي.
- ومن ذلك: أن يبرئ الظروف التي توجد الفقهاء والعلماء، الذين يصلون إلى رتبة الاجتهاد والفتوى؛ لأن هذا مما تحتاج إليه الأمة.
- وهكذا أيضًا يقوم بالتمييز بين من هو صالحٌ للفتوى، ومن هو غير صالحٍ لها؛ لئلا يُعطى عمل الفتوى لمن لم يكن صالحًا لها.
- وهكذا أيضًا لابد أن ينظر في مآلات الأمور، ويكون عمل ولي الأمر بضبط هذه الفتوى؛ لئلا تؤدي إلى سفك دماءٍ، واختلاف كلمةٍ، وتمكن العدو من أهل الإسلام بسبب إشاعة فتوى غير صحيحةٍ، ونحو ذلك.
- وكذلك أيضًا يكون عند صاحب الولاية من السلطة المتعلقة بمنع نشر الفتوى، التي لا تصح نسبتها للمفتي، بحيث تكون كذبًا وزورًا، أو تلك الفتوى التي يُخشى من مآلاتها، أن تكون مخالفةً لمقاصد الشريعة، فإن صاحب الولاية عليه مسئوليةٌ، ولذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «كلكم راعٍ، وكلكم مسئولٌ عن رعيته، فالإمام راعٍ في رعيته، ومسئولٌ عن رعيته»، ومن ذلك ما يتعلق بأمور الفتوى العامة.

- وبالتالي لابد من الالتزام بما يصدره ولي الأمر في تنظيم هذا الباب، ولا يجوز للإنسان أن يخالفه، ولو قُدِّرَ أن المتأهل مُنَع من الفتوى، وتمكن من رد المفتين إلى من يُفتي غيره، فحينئذٍ يقوم بردهم، ولا يتوانى في مثل ذلك، ولا حرج عليه في هذا، بل له الأجر والثواب، ويكتب له أجر الفتوى، وأجر الالتزام بأمر ولي الأمر والسمع والطاعة له؛ لأن هذا مما أمر الله -جلَّ وعلا- به.
- ولذلك لما منع بعض الخلفاء بعض الصحابة من الفتوى، التزموا بذلك، ولم يعودوا يُفتون، لكونهم قد مُنَعوا، إما منعاً عاماً، وإما منعاً من الفتوى في بعض الأبواب التي أُمرُوا بأن يسكتوا فيها، وأن لا يتكلموا فيها.
- وبالتالي ليس على ذلك المفتي، أو ذلك المجتهد أي حرج في الالتزام بما أصدره ولي الأمر في هذا، حتى لو قُدِّرَ أن صاحب الولاية عنده شيء من مخالفة أحكام الشريعة، أو شيء من أعمال المعاصي، فإن هذا لا يعني بحال من الأحوال جواز مخالفة أمره، في ما يتعلق بتقرير هذه الأبواب، وبالتالي يكتفي بالفتوى الصادرة من غيره، وتبرأ ذمته من مثل ذلك، ولا يقع عليه شيء من الحرج.
- من الأمور المتعلقة أيضاً بالفتوى:
- أن المفتي قد يرجع عن الفتوى، حيث يكون له نظرٌ واجتهادٌ في المسألة، ثم يأتيه من يستفتيه؛ فيفتيه بناءً على اجتهاده، ثم بعد ذلك يتغير اجتهاد المجتهد، فيرى رأياً آخرًا، فحينئذٍ نقول:
- من أفتاهم سابقاً بقول، فلا حرج عليهم في أن يعملوا بذلك القول، متى كان ذلك القول ناشئاً عن اجتهادٍ في المسألة؛ لأنه في الحال الثاني لا يجزم بخطئه في فتواه الأولى، وإنما يغلب على ظنه، ويقول: بأنه يحتمل أن تكون الفتوى صواباً.
- أما إذا جزم بخطأ الفتوى الأولى، إما لكونه لم يتصور المسألة تصوراً حقيقياً، وإما لكون المسألة فيها دليلٌ قاطعٌ خفي عليه، فحينئذٍ نقول:
- يجب عليه أن يصحح الفتوى، وأن يُصدر بياناً؛ لتوضيح أنه قد رجع عن الفتوى الأولى، ويأمر من عمل بالفتوى الأولى أن ينتقل عنها؛ لأنه لا يصح العمل بها، وذلك لأنها خالفت الدليل القطعي، أو بُنيت على تصورٍ غير صحيحٍ للمسألة.
- إذن، فرّقنا بين مسائل الاجتهاد، التي ليس فيها قاطعٌ، وبين مسائل نجزم بخطأ الفتوى الأولى، فحينئذٍ ما لم نجزم بخطأ الفتوى الأولى فيه، فإننا نقول للمستفتين: استمروا على ما أنتم عليه، ولا يلزمكم العمل بالفتوى الجديدة.
- أما إذا جزم القاضي بخطأ فتواه السابقة، لكون تصوره للمسألة لم يكن تصوراً صحيحاً، أو لكونه قد غاب عليه دليلٌ قطعيٌّ من أدلة الشريعة في هذه المسألة، ففي هذه الحال نقول: يجب عليه أن يبين للناس أن الفتوى السابقة خطأ، وأنه يلزم المستفتين الذين عملوا بالفتوى الأولى أن يرجعوا عنها، وأن يعملوا بالفتوى الثانية.
- ومن الأمور التي تتعلق بهذا: ما يتعلق بالفتوى في المسائل النازلة الجديدة، فإنه لازالت المسائل تستجد في أحوال الناس، وتتغير وقائع الناس، وكل يوم يأتينا شيءٌ جديدٌ، ومغايرةٌ للأمر السابق، فنقول في مثل هذا:

- إنه يلزم أن يكون في الأئمة من يجتهد؛ لاستخراج أحكام هذه النوازل؛ لأن بيان الحكم الشرعي واجب شرعي، وبالتالي على الفقهاء واجب على الكفاية أن يكون منهم من يجتهد في معرفة حكم هذه النوازل، سواء كانت في القضايا العامة، أو في ما يتعلق بخصوص المسائل المتعلقة بالأفراد، ولهذا أمر الله -جلّ وعلا- بمراجعة العلماء في ما يحدث على الأئمة من وقائع ونوازل، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء: 83]، أي: المجتهدون الذين يستخرجون الأحكام من الأدلة، ثم قال: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: 83]، أي: لتركتم أقوال العلماء، وأصبحتم تعملون بأهوائكم التي تكونون بها متبعين لعدوكم الشيطان الرجيم.
- ومن ثم لا بد من النظر في هذه النوازل الجديدة من قبل الفقهاء، ولا بد أن يبينوا للناس أحكام هذه النوازل.
- من الأمور التي ينبغي أن تلاحظ: مسألة متعلقة بحكم ذكر الخلاف في الفتوى.
- الأصل أن المفتي يُفتي بما هو راجح لديه، وبما يغلب على ظنه أنه حكم رب العزة والجلال، فهذا هو الذي ينطلق فيه المفتي، (القول الراجح).
- ولذلك العلم الصحيح يكون بمعرفة الراجح من المرجوح، من عرف الأقوال، ولم يميز راجحها من مرجوحها، فهذا ليس عنده علم، وإنما عنده حفظ لهذه المسائل، وليس بعالم؛ لأنه لم يتوصل إلى معرفة ما يغلب على ظنه من أحكام الله -جلّ وعلا-، والحكم الشرعي يكون بمعرفة حكم الله، لا بمعرفة أقوال الناس.
- إذا تقرر هذا، فإن الأصل أن الفتوى تكون بالقول الراجح، لكن هناك مسائل يكون الخلاف فيها مشتهراً بين الناس، ومن ثم يحتاج المفتي في بعضها أن يذكر هذا الخلاف، من أجل أمور:
  - ❖ أولها: مخاطبة الناس بما يعرفون.
  - ❖ ثانيها: من أجل أن لا يُحتج بوجود الخلاف في هذه المسائل، ليبين للناس أن الواجب هو اتباع الكتاب والسنة، وليس الأخذ بأقوال الفقهاء، وتبع شواذ أقوالهم، ومن ثم يبين ضعف ذلك القول، وعدم استناده إلى أدلة.
- فيه مراتب بعض المفتين، يضع في فتواه جملة تبين أنه عارفٌ للأقوال، بحيث لا يهتم بعدم معرفة بها، ولذلك مثلاً أن يقول: الواجب على الصحيح هو الفعل الفلاني، كلمة على الصحيح تشير إلى وجود الخلاف في هذه المسألة، ومن ثم هو في الحقيقة لم يذكر إلا القول الراجح، في إشارة قليلة أو يسيرة لذلك القول المرجوح.
- إذن، فالأصل عدم ذكر الخلاف في فتوى المفتين، لماذا؟
  - لئلا يكون هناك ذبذبة في الفتوى، ولئلا يكون هناك هوى في نفوس المستفتين، وبالتالي يأخذون من الأقوال ما تشتهيه نفوسهم، ويرغبون فيه، ولا يراعون الحكم الشرعي؛ لأن حكم الله -جلّ وعلا- في المسائل واحد، قد يصيبه المجتهد، وقد لا يصيبه، وبالتالي لا بد من أن يكون هذا الحكم هو الذي نعمل به، والخلاف الفقهي الذي فيه أقوال متعددة، الحق في أحد هذه الأقوال، والمجتهد يجب عليه أن يُعمل اجتهاده؛ لينظر ما هو الذي يغلب على ظنه منها.
  - من الأمور التي نذكرها: أن الفتوى مبنية على أربعة أركان:

• هناك المفتي، ذكرنا شيئاً من شروطه، وهناك المستفتي السائل، وهناك موضوع الفتوى، وهناك ذات الفتوى.. إذن هذه أركان الفتوى.

• هذه الأمور الأربعة لها أحكامٌ، ولها آدابٌ.

• فمثلاً في المفتي، قلنا: أنه لا بد فيه من شيئين: الاجتهاد، والعدالة، هذا من جهة الحكم، لكن هناك آدابٌ متعلقةٌ به، عليه أن يلاحظها، قيل للإمام أحمد في هذا، قال: لا يُفتي حتى يكون له نيةٌ، وكفايةٌ، ووقارٌ، وسكينةٌ، وقوةٌ، ومعرفةٌ بالناس. كم أدبٍ؟ ستة آدابٍ.

□ **الأدب الأول: أن يكون عنده نيةٌ**، بحيث ينوي بهذه الفتوى شيئين: أن يرضي الله، وأن ترتفع درجته

في الآخرة، ليس مقصوده إرضاء الخلق، وليس مقصوده أن يكون مشتهراً بينهم، وليس مقصوده أن يكون مرجعاً يرجع الناس إليه، وإنما يريد بذلك أن يرضي الله، وأن ترتفع درجة في الآخرة، إذا لم يكن له نيةٌ، ينبغي به أن لا يدخل هذا الباب، حتى يصح نيته، وإلا لكانت وبلاً عليه؛ لأنه لم يؤدِّ هذا العمل العبادي على الوجه الصحيح، ولذا تستحضرون ما ورد من النصوص فيمن أراد بعمله الأخروي الدنيا، ولهذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**إن أول من تسعّر بهم النار ثلاثة**»، وذكر منهم القارئ الذي تعلّم القرآن وعلمه، فيؤتي به يوم القيامة فيسأله الله: ما عملت بنعمي التي أعطيتك إياها؟ فيقول الرجل: تعلّمت العلم فيك، وقرأت القرآن وأقرأته، فيقول الله -جلّ وعلا- له: كذبت، إنما فعلت ذلك ليُقال قارئٌ، ليكون لك سمعةٌ، وتشتهر بين الناس، ويعرفونك، ما عمله الله -جلّ وعلا-، ثم أمر به فطُرح في نار جهنم، والعياذ بالله.

□ **الأدب الثاني: أن يكون له كفايةٌ**، بحيث لا يكون محتاجاً إلى الخلق في أموره، فإنه متى كان محتاجاً

إلى الخلق في أموره، تنقص درجته عندهم، وكذلك في نفسه، تضعف نفسه في مقابلتهم؛ لاحتياجه إليهم، ومن ثمَّ عليه أن يحرص أن يكون له كفايةٌ؛ لئلا يحتاج إلى أحدٍ من الخلق، وليكون حينئذٍ صاحب اليد العليا.

□ **الأدب الثالث: أن يكون عنده وقارٌ**.

□ **الأدب الرابع: السكينة، وقارٌ وسكينةٌ**.

السكينة والوقار هاتان صفتان متعلقتان بالتأني، ومتعلقتان بعدم العجلة والطيش، إحداهما متعلقةٌ بالأمر الباطن، والأخرى متعلقةٌ بالأمر الظاهر، وهاتان الصفتان مطلوبتان، لذلك قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «**إذا مشيتم إلى الصلاة، فامشوا وعليكم السكينة والوقار**»، إذن السكينة شيءٌ، والوقار شيءٌ آخر، وإلا لما قرن النبي -صلى الله عليه وسلم- بينهما. لماذا يكون عليه الوقار؟

من أجل أن يكون مقبولاً عند الخلق، من أجل أن تُقبل فتواه، ويوثق بها.

لماذا يُطلب أن يكون عنده سكينةٌ؟

لتستقر نفسه، وتهدأ، وبالتالي ما يُصدر الحكم الشرعي إلا في محلّه، فلا يجيب بجوابٍ ليس متوافقاً مع الحكم الشرعي.



□ **الأدب الخامس:** فهي القوة، يكون قويًّا في إظهار الحق، لا يجامل في ذلك أحدًا، يخشى الله -جلَّ وعلا- وحده، ولذا قال الله -جلَّ وعلا-: ﴿الَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَالَاتِ اللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا اللَّهَ﴾ [الأحزاب: 39].

- والقاعدة الشرعية: "أن من التمس رضا الله بسخط الناس، رضي الله عنه، وأرضى عنه الناس، ومن التمس رضا الناس بسخط الله، سخط الله عليه، وأسخط عليه الناس".
- من الأمور والصفات التي ينبغي أن تكون في المفتي: أن يكون عارفًا بالناس، والمعرفة بالناس تكون في عددٍ من الأمور:

✓ **الأمر الأول:** أن يعرف عوائدهم، بحيث يعرف العوائد التي لها تأثيرٌ في الأحكام، فإن عددًا من الأحكام رُبِطت بعوائد الناس.

✓ **الأمر الثاني:** أن يعرف معاني كلامهم ومصطلحاتهم، كم من مرة أن يفتي مفتٍ بدون أن يعرف معاني كلام الناس، فيكون كلامه مغايرًا لحكم الله -سبحانه وتعالى-.

✓ **الأمر الثالث:** أن يعرف حيالاتهم وتحيلاتهم.

✓ **الأمر الرابع:** أن يعرف مدى انتشار الفسق فيما بينهم.

- ولذلك مثلًا الأخ من الرضاة مَحْرَمٌ في أصل الشريعة، ويجوز له أن يسافر بأخته من الرضاة، ولكن إذا جاءه المستفتي، سأل عن حال هذا الأخ من الرضاة، فإن عرفه من الفسَّاق، لا يوثق به، ولا يؤتمن على محارمه، لم يفت بجواز سفره مع هذه المرأة.
- من أين نشأ هذا؟ من معرفته بأحوال الناس.
- وهكذا لابد من النظر في مآلات الأفعال، ومقاصد الخلق، ولا بد من النظر في الذرائع، سواء كانت مؤدية للمفاسد أو المصالح؛ حتى يكون حكم الإنسان في محله.

- ما حكم بيع السكين؟

انتظر، دعنا ننظر، هذا الذي سيشتري السكين، ما مراده بها؟

الاعتداء على الخلق أو لا؟ هل نحن في وقت فتنةٍ أو في غيره؟ في أي شيءٍ ستستعمل هذا السلاح؟ وبالتالي لابد من النظر في هذه الأمور.

- هناك أيضًا صفاتٌ ينبغي للمفتي أن يكون من أهلها، من ذلك:

✓ أن يكون رقيقًا بالمستفتي، ما يتعجَّل عليه، ولا يرفع الصوت عليه، يرفق به.

✓ أنه ينبغي للمفتي أن يمهِّد للحكم الغريب على المستفتي بممهِّداتٍ، تجعله يقبل الحكم الشرعي، ويلتزم به.

- فهذه آدابٌ للمفتي، وهكذا المستفتي السائل عليه أن يلتزم بعددٍ من الآداب الشرعية، فالمفتي مبلِّغٌ عن الله، ناقلٌ لحكم رب العزة والجلال، ومن ثمَّ هو من علماء الشريعة، الذين رفع الله شأنهم، وأوجب توقيرهم واحترامهم، والصدور عن أقوالهم، ومن هنا عليه أن يراعي جانب الأدب مع المفتي، ما يرد على كلامه، ولا يقاطعه في الكلام، كثيرٌ من الناس عندما يأتي المفتي يريد أن يفصِّل، يقول: هذه المسألة فيها أربعة أحوالٍ،

فبمجرد أن يذكر الحال الأول، قال: لا، أنا ما أريد هذا الحال، أنا أريد حالاً آخر، قال: يا أخي، سؤالك عامٌّ، وبالتالي جوابي لابد أن يكون في جميع الأحوال التي يحتملها سؤالك، حتى يكون جوابي صحيحاً، في محله، فإما أن تذكر لي التفصيل كاملاً في سؤالك، وإلا لا تعترض عليّ وتقاطعني كلما تكلمت بكلمة أو كلمتين، ومن ثمّ عليه أن يستمع لكلام المفتي حتى ينهي كلامه.

- نحن نستمع في بعض البرامج التلفزيونية، يقاطع المفتي عند الكلام، لأنه يقرر الآن، المفتي يقرر حكماً عاماً، ويميّد للمسألة، ويذكر القاعدة العامة، فتجد المفتي يقاطعه، ومن ثمّ حسن أن يُقال للمستفتي أعط سؤالك كاملاً، ثم يوقف الاتصال، ويُقال: استمع للجواب من وسيلة الإعلام، لا من الهاتف؛ حتى نأمن من مثل هذه المقاطعات؛ لأن المفتي يراعي في هذه الحال أن الجواب لن يخصص بهذه الواقعة التي استفتى عنها المفتي، وأنه سيستمع إليه خلقٌ كثيرٌ، فيزكونها في مسائل متعددة، وبالتالي لابد أن يذكر جميع المسائل التي لها صلة بهذه المسألة؛ حتى يُزَلَّ كلامه في مراده، لا في غيره.
- من الأمور التي ينبغي أن تلاحظ بالنسبة لآداب المستفتي: أن يكون استفتاءه للآخرة.
- كثيرٌ من الناس يستفتي؛ لتحصيل الأمر الدنيوي، ليس مقصوده أن يحصّل الآخرة، وأضرب لكم مثلاً.
- هذا الأخ مختلفٌ مع زوجته، وطلقها، وجاء يستفتي، لماذا تستفتي؟
- هو فقط يريد يرجعها، لا يريد حكم الله، ولا إرضاء رب العزة والجلال، **كيف ترجع؟**
- ومن ثمّ ينبغي بالمستفتي أن يغيّر نيته، بحيث يجعل نيته تصحيح أوضاعه على ما يُرضي رب العزة والجلال، لا تحقيق مراده الدنيوي.
- **كيف أكسب؟ لا، كيف يكون كسبي متوافقاً مع شرع رب العزة والجلال؟**
- ومتى سعى الإنسان لتحصيل الآخرة في أمور استفتاءه، جاءته الدنيا تبعاً، كما ورد في الأحاديث «تأتيه الدنيا وهي راغمة»، يجمع الله شمله، كما ورد في الحديث الوارد عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، وبالتالي ينبغي بالمستفتي أن يريد بالاستفتاء تصحيح أمره الأخروي، ليس مقتصرًا على تصحيح أمره الدنيوي.
- من الأمور المتعلقة بالفتوى: ما يتعلق بكتابة الفتوى.
- بعض الناس يحتاج إلى أن تُكتب الفتوى له، إما لتكون هذه الفتوى باقيةً، وإما أن تكون هذه الفتوى ليُعمل بها على سبيلٍ أوسع، ونحو ذلك، فلا بد من مراعاة أن تكون الفتوى التي تُكتب، تُنتقى ألفاظها، وتُصاغ بالصياغة الصحيحة، المحققة لمقاصد الشريعة، في تبليغ الأحكام الشرعية، وهكذا يُحذر من أن تُستغل هذه الفتوى المكتوبة في غير تحقيق المقصود الشرعي، سواءً بجعل الناس يفهمونها على غير مراد المفتي منها، أو بإدخال بعض الكلام فيها مما ليس منها.
- المفتي يوسّع خطه، أو يضع فراغاتٍ، فيدخل بعض الألفاظ، مثل: "تُكتب بدل ما هي يجوز"، يكتب: "لا يجوز"، وبالتالي يتغير الحكم تغيراً كاملاً.
- ومما يتعلق بهذا: أنه لابد أن تُراجع هذه الفتاوى المكتوبة، بحيث يقلّب الإنسان المفتي النظر فيها؛ لئلا تُستعمل في غير مراده، ويمكن أن يكون هناك تفصيلاتٌ وأجزاء لم تُذكر في هذه الأنواع.

- هكذا أيضًا: لابد أن يكون طرح المستفتي لسؤاله واضحًا، ما يُخفي بعض كلامه، ولا يُخفي بعض وقائع مسألته، وإنما لابد أن يكون واضحًا، متكلمًا عن أمرٍ، يكون كلامه مستوعبًا لجميع الوقائع المتعلقة بهذه المسألة.

• أيضًا من الأمور التي ينبغي أن تُلاحظ في هذا: ما يتعلق بأن بعض الناس يأتي يريد أن يستفتي المفتي، فيجد عنده من يستفتيه قبله، فتجده يزاحم الناس، ويغالطهم، وقد يدخل في استفتاء غيره، ومن ثمَّ يشوّش ذهن المستفتي الأول، ويشوّش ذهن المفتي، وقد لا تُنزل كلمات المفتي في مراده ومقصوده من تقرير الحكم الشرعي المتعلقة بكلام المستفتي، لذلك لابد من أن يرتّب وينظّم ما يتعلق بأمور المستفتين، الذين يردون على صاحب الفتوى.

- من الأمور التي أيضًا ينبغي أن تُلاحظ:

• إذا كانت أمور الناس مستقرةً على فتوى معينة، وكان إصدار اجتهادٍ آخر في هذه المسألة سيورث الناس بلبلةً وزعزعةً واختلافًا، فحينئذٍ يحسن بالإنسان أن لا يصدر الفتوى، وأن يحيل المستفتي إلى غيره، وبالتالي ينبغي بالمستفتي أن لا يجد أي حرج في كونه يُحال إلى غير ذلك المفتي الذي جاء إليه.

• يقول: أنا أثق فيك، قال: طيب، وحتى ولو وثقت فيّ، أرى ما لا تراه، يمكنك ما اجتهدت في المسألة بعد، أو أرى أن مخالفة ما يعمُّ في الناس من الفتوى قد يورث اضطرابًا، وعدم استقرارٍ في أحوال الناس، وبالتالي أحيلك إلى غيري؛ من أجل أن تسأله، ومن ثمَّ لا ينبغي بالمستفتي أن يكون في نفسه أي حرج، أو أي توقُّفٍ وترددٍ في ما يتعلق بذلك.

• من المسائل أيضًا التي ينبغي أن تُلاحظ في هذا الأمر: **حفظ مكانة المفتين**، حتى ولو أخطأ في اجتهاده، حتى ولو استعمل لفظًا قد لا نرى مناسبتة، فالمفتي مهما يكن بشرًّا، قد يرد عليه من الخطأ ما يرد على غيره، وبالتالي لابد من مراعاة هذا الجانب.

• من الأمور التي تتعلق بهذا الأمر: **أن يُلاحظ أن علماء الشريعة هم المبلغون لشرع الله ولدينه**، وبالتالي

التشكيك فيهم، والتشكيك في مقاصدهم، يورث الناس شكًّا في ما يحملونه، فهذا العلم الذي لم يؤثر عليهم، قد يكون من أسباب تشكك الناس في ذلك العلم، وفي تلك الديانة، ومن ثمَّ لابد من ملاحظة حسم هذا الموضوع، فإذا كانت الغيبة محرمةً بالكلام في معاييب أفراد الناس، فالكلام في معاييب أصحاب الفضل، وأصحاب العلم، وأصحاب الولاية أعظم إثماً، وأكبر جرماً، وبالتالي لابد من الحذر من الدخول في هذا الباب.

• من الأمور التي لابد من ملاحظتها في مسائل الفتوى: **أن صاحب الولاية قد يخص بعض الأبواب الفقهية بمن يفتي الناس لتنظيم أحوال الخلق**. كانوا في الزمان السابق يصيح الصائح في المشاعر، لا يفتي إلا فلان وفلان، لا يفتي إلا عطاء بن أبي رباح، من أجل أن تنتظم أحوال الناس، ويكونوا على طريقة واحدة، ومن ثمَّ تظهر أحكام هذه الشعيرة، ولا يكون هناك اضطراب.

• فهكذا لو جاء صاحب الولاية، ورأى أن مصلحة الخلق، وأن انتظام أحوالهم يكون بالإلزام بفتوى في مسائل اجتهادية، فإنه حينئذٍ من رأى ذلك أفتى به، ومن لم يره أحال إلى غيره؛ لتبرأ ذمته بمثل ذلك، ولا يجوز

للإنسان أن يقف معانداً في وجه صاحب الولاية، الذي يرى أن أحوال الناس تستقر وتنضبط، وتحقق مصالحهم بمثل ذلك.

- من الأمور التي تتعلق أيضاً بباب الفتوى: مسألة الأخذ بفتاوى المجتهدين الأموات، وهذه المسألة على نوعين:  
□ **النوع الأول:** أن يكون المجتهد الميت قد استفتاه المستفتي مباشرةً، رحت للشيخ، وسألته، وبعد سنة توفي، فحينئذٍ يجوز العمل بفتواه، لأنك أخذتها منه مباشرةً، ولأن ذلك المفتي قد نزل كلامه على مسألتك بعينها.

- **النوع الثاني:** إذا كان المستفتي لم يأخذ من المفتي الميت مباشرةً، وإنما كان ذلك بواسطة النقل، إما النقل الشفاهي، أو النقل الكتابي، فحينئذٍ هل يجوز تقليد ذلك المجتهد الميت أو لا؟  
• للعلماء في هذه المسألة ثلاثة أقوال مشهورة:

- الجمهور يمنعون من مثل ذلك، ويستدلون عليه بثلاثة أدلة.  
❖ **الأول:** قالوا: إن الله -جلَّ وعلا- قال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: 43]، ولم يقل: راجعوا كتبهم، أو مؤلفاتهم، أو اعملوا بما نُقِلَ عنهم.  
❖ **الثاني:** أن مصطلحات الناس تختلف ما بين وقتٍ وآخر، فقد يكون الفقيه الأول قد أطلق الفتوى في اسمٍ تغيّر مدلوله عند الناس، وبالتالي نزل كلامه في غير مراده.  
❖ **الثالث:** أن وقائع الناس تتعدد وتختلف، وكم من مرة نطن أن الفتوى تصدق على هذه الواقعة بهذه الكيفية، ولا يكون الأمر كذلك.

- **القول الثاني:** بأنه يجوز الأخذ بفتاوى المجتهدين الأموات، قالوا: لأنهم علماء، يوثق في علمهم ودينهم، فجاز الأخذ بأقوالهم، كالأحياء، وقالوا بأن هؤلاء المجتهدين الأموات قد يكونون أفضل من الأحياء، فالأخذ بأقوالهم، يكون أخذًا بالأفضل، وقالوا بأن من المقرر أن أقوال العلماء لا تموت بموت أصحابها.  
• لكن هذه الاستدلالات هي تمنع من قول من يقول بأن المجتهد لا ينظر في أقوالهم، أما إذا قلنا بأن المجتهد ينظر في أقوالهم، ويعرف أدلتهم، واستدلالاتهم، وبالتالي يقارن بين هذه الأقوال، فحينئذٍ لم تمت الأقوال بموت أصحابها، وإنما العامي الذي لا يدرك حقائق الأمور، وتفصيلها، ولا يعرف وجه مراد الإمام منه، قلنا: لابد أن يراجع الفقيه الحاضر؛ من أجل أن يتحقق من فهمه لكلامه، لكلام الفقيه، وليتحقق أن كلام الفقيه واردٌ في مسألته.

- وهناك من يقول: أن تقليد المجتهدين الأموات، إنما هو من مواطن الضرورات، إذا لم نجد الفقيه الحي المعاصر، فحينئذٍ لا بأس من مراجعتهم، وهذا كما تقدّم بحثٌ فيما يتعلق بعمل العامي بأقوال المجتهدين الأموات، وليس في نظر طالب العلم، أو الفقيه في أقوال الفقهاء المتقدمين، فإن هذا أمرٌ مطلوبٌ؛ لأنه يستفيد الإنسان به، ويتعلم كيفية النظر في الأدلة، ويتدرّب على استخراج الأحكام من المصادر، وبالتالي يكون له فوائد عظيمة، النظر في كتب المتقدمين، وفي أقوالهم، واستدلالاتهم، واستنباطاتهم.

- من الأمور أيضاً المتعلقة بجانب الفتوى:



- أن يلاحظ أن دلالة الإنسان، أو دلالة الفقيه على رجلٍ متَّبِعٍ، تبرأ به ذمته، خصوصًا إذا أرشده إلى من يختص بمثل ذلك الموضوع، هناك أبوابٌ معينة، هذه الأبواب المعينة قد يختص بها أشخاصٌ معروفون، ويكون عندهم من التدقيق والتمحيص فيها ما ليس عند غيرهم، ومن ثمَّ يقوم الإنسان بإرجاع من جاءه يستفتيه في هذه الأبواب إلى أولئك الذين يختصون بمثل هذه المسائل، وهذا فيه احتياطٌ لعمل الإنسان، وفيه أيضًا إسناد الأمور إلى أهلها. ومن أمثلة هذا: مثلًا في عددٍ من الأبواب التي قد يختص بها أناسٌ دون غيرهم.
  - من الأمور المتعلقة بهذا: أن أبواب العقيدة تؤخذ بالنسبة للعوام بباب الفتوى؛ لأن بعض الناس يقول: أبواب العقيدة لا نأخذها من باب الفتوى، وإنما بعضهم يوجب النظر، والتدبر، والتفكير، ومثل هذا يعني أولًا: لم نجد أن النبي -صلى الله عليه وسلم- أمر به، وثانيًا: نجد أن مقصود الشارع تحصيل التَّوْحِيد، فبأي طريقٍ حصل التَّوْحِيد حينئذٍ يتحقق مقصود الشرع، ولذلك لما بعث النبي -صلى الله عليه وسلم- معاذًا إلى اليمن، قال: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فليكن أول ما تدعوهم إليه: إِلَى أَنْ يُوْحِدُوا اللَّهَ»، هل هو بالاستدلال، أو بالنظر، أو بالتقليد، ما ذكر هذا، أهم شيء أن يصل إلى المعتقد الصحيح، ولذلك الذين يأتون إلى النبي -صلى الله عليه وسلم- ويعلمون إسلامهم، لم يكن يمتحنهم ويختبرهم من أين أخذتم هذه العقيدة، التي تريدون الدخول فيها، بل إن بعض الناس في عهد النبوة قال لهم قريبيهم: لن أخاطبكم حتى تدخلوا في ديني، فدخلوا في دينه، فأقرهم النبي -صلى الله عليه وسلم- وصحح إسلامهم، وبالتالي لا ينبغي أن يُقال بعدم صحة استفتاء المفتين في هذه الأبواب، بل باب المعتقد يُرجع فيه إلى النص، والنص يفهمه الفقيه المجتهد، وبالتالي نرجع إليه؛ لاستخراج هذه العقائد من كتاب الله -جلَّ وعلا-، وسنة نبيه -صلى الله عليه وسلم-، فإن من المقرر عندنا: أن أحكام العقيدة تؤخذ من الكتاب والسُّنة.
  - فإن قال قائل: كيف يُستدل بالكتاب والسُّنة على أصل الدين؟ الذي يتوصل به إلى تصحيح الاحتجاج بالكتاب والسُّنة؟ فنقول حينئذٍ: بأن دلالة الكتاب والسُّنة في مثل هذه المسائل ليست دلالةً نقليةً مجردةً، بل قد اشتملت على أعلى أنواع الأدلة العقلية، ولذلك لو نظرت في القرآن الكريم لوجدت أن تقرير أحكام العقائد جاء بالأدلة العقلية عالية المستوى، انظر إلى قضية التَّوْحِيد، وإفراد الله بالعبادة، في مثلًا: ﴿وَلَمَّا سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [لقمان: 25] ثم عاب عليهم؛ لأنهم كيف لا يتفكرون في ذلك، إذا كان الله هو الخالق، فحينئذٍ يستدل به على وجوب إفراده بالعبادة، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ \* الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً ...﴾ [البقرة: 21، 22] إلى آخر الآيات التي وردت في تقرير هذا المعتقد الصحيح، بطريقة عقلية، تُدْعَن لها العقول، وتسَلِّم لما فيها.
  - ومن ثمَّ، فإن باب الاستفتاء قد يدخل في مسائل العقائد، ويمكن للإنسان أن يمحِّص العقيدة من خلال هذه الفتاوى، خصوصًا أن العلماء الراسخين في العلم، نجدهم يقررون في فتاواهم العقيدة من الأدلة النقلية المشتملة على الدلالة العقلية، ما يُدْعَن إليه الخلق، ويسَلِّمون بما لديهم.
- وصلَّى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين.

## الدرس الحادي عشر

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمد، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

- كان من أواخر ما تحدثنا عنه: أثر صاحب الولاية على مسائل الفتوى، من جهة الواجب الشرعي على الأمة في إيجاد وهيئة المفتين الذين يتولون المسائل الشرعية، ويوضحون للخلق ما يحتاجون إليه من أحكام دينهم، وهكذا أيضًا ما يتعلق بتقييد وأمر الفتوى في الأمور العامة التي يترتب عليها مفسدات كبيرة، سواء في ما يتعلق بأبواب الاجتهاد، أو أبواب الجهاد، أو مسائل التكفير واستحلال الدماء، والأعراض والأموال، ونحو ذلك.
- وذلك لابد أن نستحضر أن الفقهاء ليسوا خارج نطاق الولاية الشرعية، وأن مبدأ الإمامة العظمى، التي يتولاها الإمام الأعظم، إنما جاءت من حكم الله -عزَّ وجلَّ-، ومن شريعة رب العزة والجلال، فهذا يقوم بتحكيم شرع الله، فليس الحاكم والوالي نائبًا عن الشعب، كما يتوقعه ويريد بعض الناس، ولذلك يقول بعضهم: إرادة الشعب، ونواب الشعب، ونحو ذلك، وإنما المراد تحكيم شرع رب العزة والجلال، ولذلك فهو يسير على مقتضى شرع الله -عزَّ وجلَّ-، ويحكم في العباد بما يرضي الرب تعالى، وقد نهى الله -عزَّ وجلَّ- عن اتباع رغبات الناس وأهوائهم، وبَيَّنَّ أنه يترتب على ذلك مفسدات كبيرة، من تضيق أحوال الخلق، ومن وجود النزاع والخصومة في ما بينهم، كما قال تعالى في كتابه العظيم: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يَضْلُوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: 116]، وكما قال سبحانه: ﴿وَاعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُمْ﴾ [الحجرات: 7]، أي للحققتكم المشقة.
- هذا اليوم -بإذن الله عزَّ وجلَّ- نتباحث أبوابًا جديدةً، تتعلق بأبواب الخلاف الفقهي؛ لأن المسائل الاجتهادية تختلف فيها نظرات العلماء، وتختلف فيها اجتهادات الفقهاء من جهة النظر في صحة الدليل، وعدمه، ومن جهة النظر في صحة الاستدلال بالقاعدة الأصولية، وعدمها، ومن ثمَّ لابد أن يكون هناك اختلافات، ويمكن أن نعرِّف أن هذه الخلافات الفقهية، ليست بالأمر الاعتيادي، وليست من باب اتباع الهوى، وإنما خلاف العلماء ناشئ عن أسباب مقنعة، وإلا فإن الأصل أن الخلاف مذموم، ولكنه قد يقع فيكون أمرًا واقعيًا في الخلق، كما قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ﴾ [آل عمران: 105]، وكما قال سبحانه: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيعًا لَسَتْ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام: 159]، ولهذا نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن الاختلاف، وبَيَّنَّ أن مما أهلك الأمم السابقة كثرة اختلافهم على أنبيائهم.

- وحينئذٍ نعلم أن الاختلاف ليس مرغّباً فيه، لكنه قد يقع في الناس، فحينئذٍ نحتاج إلى آلية لكيفية التعامل مع هذا الخلاف، فإن قال قائل بأن الله -عز وجل- يقول: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ \* إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وَلَئِكَ خَلَقَهُمْ﴾ [هود: 118، 119]، فنقول: بأنه قوله سبحانه: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ﴾، هذا إخبار عن الواقع الذي يقع في حياة الناس، وقوله: ﴿إِلَّا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ﴾، فيه إشارة إلى أنه إذا وجدت الرحمة لم يوجد الاختلاف، بل وجد الاتفاق، وقوله: ﴿وَلَئِكَ خَلَقَهُمْ﴾ ليس المراد به ليختلفوا، وإنما المراد به ليُرحموا من عند الله، ﴿وَلَئِكَ﴾ أي: أراد الله -عز وجل- بالعباد الرحمة، ومن هنا خلقهم، فهذا هو المراد بالآية.
  - فالمقصود أن هذا الخلاف الفقهي الموجود بين العلماء، هذا أمرٌ حتميٌّ واقعٌ في الناس، وبالتالي لا بد من التعامل معه على وفق القواعد الشرعية التي جاء بها ديننا القويم.
  - إذا تقرر هذا، فإن الخلاف قد يكون له أثرٌ حميدٌ في عذر الناس بعضهم لبعض، وقد يكون هناك نتائج سيئة، بسبب عدم السير على المقتضى الشرعي، سواءً من وجود النزاع والاختلاف، ووجود البغضاء، وقد يكون هناك عداوة، وقد يكون هناك انقسامٌ بسبب هذا الاختلاف، وما ذاك إلا - انقطاع في الصوت - من الشرع في ما يتعلق باختلاف المجتهدين والفقهاء.
  - ولكن المعوّل عليه، أن باب الحكم الشرعي والمسائل الشرعية، لا يدخلها إلا المؤهل، وغير المؤهل لا يجوز له الدخول في هذا الباب، فإذا وجد اختلافٌ علمنا أن هذا الاختلاف من المتأهلين إنما هو لأسبابٍ شرعية، ومن ثمّ لا يصح لنا أن نتكلم في أيّ من المختلفين، أو أن نقدح في ديانتها، أو في علمه، - انقطاع في الصوت - يؤدي إلى الاختلاف الفقهي.
  - هناك أسبابٌ كثيرة، من تلك الأسباب:
- **السبب الأول: الاختلاف في اعتبار الشيء دليلاً**، فقد يقع نزاعٌ بين العلماء في أحد الأدلة، هل يصح الاستدلال به أو لا يصح الاستدلال به، ومن أمثلة ذلك مثلاً في قاعدة حجية قول الصحابي، هل يُحتج به، أو لا، هذا من مواطن الخلاف بين العلماء، وهكذا هناك عددٌ من الأبواب التي يقع الاختلاف في حجيّتها، بين علماء الشريعة.
- **السبب الثاني: الاختلاف في صحة الدليل**، فقد أرى أن الدليل صحيحٌ، وترى أنه ضعيفٌ، وبالتالي لا يكون هناك اتفاقٌ بين المجتهدين.
- مثال ذلك: يأتينا حديثٌ، تختلف فيه أنظار العلماء تصحيحاً وتضعيفاً، وينبغي عليه الاختلاف في الحكم الفقهي في هذه المسألة، بسبب الاختلاف في هذا الحديث، هل يصح أو لا يصح، ومن أمثلة هذا مثلاً لما ورد في الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «من صام رمضان، ثم أتبعه ستاً من شوالٍ»، هذا الحديث، جمهور أهل العلم على أنه حديثٌ صحيحٌ، وقد رواه الإمام مسلمٌ في صحيحه، هناك طائفةٌ قدحوا فيه بقدرٍ يسيرٍ، ولذلك قالوا بعدم استحباب صوم ستٍّ من شوالٍ؛ لأن الحديث لم يصح عندهم.
- ومن ثمّ فيه مراتٌ عديدةٌ يقول علماء أحد المذاهب بأن الإمام يقول في هذه المسألة كذا، بينما مذهبه بخلاف ذلك، لماذا؟ لأنهم رأوا أن الإمام لم يصل إليه الحديث، وبالتالي لم يقل به لكونه لم

يصل إليه. ولهذا مثلاً ورد عن الإمام الشافعي -رحمه الله- أنه في مواطن قال: "إنَّ صحَّ الحديث في ذلك، فأنا أقول به، وإنَّ صحَّ الحديث فهو مذهبي".

□ **السبب الثالث:** الاختلاف في التقعيد الفقهي في ذلك الباب، فيقع اختلاف بين العلماء بسبب ذلك، ومن أمثلة هذا مثلاً: أن العلماء اختلفوا: هل العبرة في العقود بالألفاظ والمباني، أو بالمقاصد والمعاني، ولذلك لو قال: بعثك هذا الثوب لمدة سنة، فهل المعتبر قوله: بعثك، وإلا يكون إجارةً لكونه مقيّداً فالمعنى أنه إجارةً. هذا نشأ الخلاف فيه من الاختلاف في القاعدة السابقة.

□ **السبب الرابع:** أن يقع الاختلاف في إدراج الفرع -انقطاع في الصوت- فيكون عندنا قاعدتان محل

اتفاق بين العلماء، فيأتي الفقهاء فتختلف أنظارهم. ومن أمثلة هذا: أن باب اللباس له أحكام، فالنساء مثلاً يجوز لهن لبس الحرير والذهب، بينما باب الآنية له أحكام أخرى، ومن ثمَّ لا يجوز للنساء الأكل في آنية الذهب، فيأتي بعض الأشياء، فيقع التردد فيها، هل هي لباسٌ أو آنيةٌ، القلم مثلاً، هل هو لباسٌ أو آنيةٌ؟ يقع التردد فيه، وبالتالي يقع الاختلاف في حكمه. هناك أشياء كثيرة يقع الاختلاف فيها، هل هي عبادةٌ، أو عادةٌ؛ لأن القاعدة في العبادات أنها على الحرمة، وأن الأصل في العادات أنها على الإباحة، فتأتي بعض الأعمال فيتردد فيها أهل العلم هل هي عبادةٌ فنقول بمنعها، أم هي عادةٌ فنقول بإباحتها وجوازها.

□ **السبب الخامس:** وفي مراتٍ يقع الاختلاف في وجه الاستدلال، يكون القاعدة واحدةً والحديث واحداً، ويقع اتفاق أن هذا الدليل يستدل به في هذه المسألة، فيقع الاختلاف بسبب الاختلاف في كيفية تطبيق المسألة.

ومن أمثلة هذا: ما ورد في مسألة العود في الهبة، الإمام أحمد وجماعةٌ يرون المنع؛ لأن -صلى الله عليه وسلم- قال: «العائد في هبته، كالكلب يقيء ثم يعود في قيئه»، بينما آخرون قالوا: بإباحة العود في الهبة، وقالوا بأن الحديث يدل على ذلك؛ لأن الكلب لا يحرم عليه العود في قيئه، فلا يحرم على الواهب العود في هبته، فهنا استدلوا بنفس الدليل، نفس الحديث، وب نفس القاعدة، وبجميع أنواع الاستدلال هنا، لكن وقع الاختلاف في تطبيق القاعدة، أو الحكم والدليل على فروعه، فمن ثمَّ وقع الاختلاف في الحكم في هذه المسألة.

□ **السبب السادس:** قد يقع الاختلاف بسبب التعارض بين الأدلة، فيدل دليلٌ على حكم، ويدل دليلٌ آخر على مضاده، فيقع التردد بين العلماء في كيفية التعامل مع ذلك التعارض، ومن أمثلته مثلاً: ورد في الحديث أن النبي -صلى الله عليه وسلم- قال: «على كل أهل بيتٍ عتيرةٌ»، المراد بالعتيرة ذبيحة رجب، وورد في الحديث الآخر أن النبي -صلى الله عليه وسلم-: «لا فرعَ ولا عتيرةٌ»، فمن نظر للحديث الأول قال بمشروعية ذبيحة رجب، ومن نظر إلى الثاني قال بعدم مشروعية ذبيحة رجب، فهذا تعارضٌ، فحينئذٍ طائفة قالوا: حديث «على كل أهل بيتٍ عتيرةٌ» ضعيفٌ، وقدحوا فيه، بينما حديث «لا فرعَ ولا عتيرةٌ» هذا في الصحيح، وحديثٌ متفقٌ عليه، وبالتالي يقدم.



- يعني قد يقع الاختلاف بأسبابٍ أخرى مذكورة عند أهل العلم، وهناك اختلافاتٌ في الأصول نتج عنها اختلافاتٌ كبيرةٌ في الفروع، وبالتالي فهذا الخلاف الفقهي الموجود بين العلماء ليس من الأمور الاعتبارية، بل هو ناشئٌ عن أسبابٍ معقولةٍ.
- ومن ثمَّ على كل واحدٍ منَّا أن يراعي أدب الاختلاف، ومن ذلك: عدم القدح في المخالف؛ لأن هذا المخالف إنما أراد الوصول إلى الحق، وقد يكون الحق معه، وإن كان الغالب على الظن أن الحق في ما نقوله، ومن الأدب في ذلك أيضًا: أن لا يُشوَّش الناس والعامة على ذلك المخالف، فإنه وإن أخطأ في مسألة أو مسألتين إلا أن صوابه أكثر، وما يرشد إليه الآخرون مما ينتفعون به في دنياهم وآخرتهم أكبر، وبالتالي لا يصح القدح فيه، ولا يجوز شرعًا.
- ومن أدب الاختلاف أيضًا أن يحصل اتفاقٌ على المرجع الذي يُرجع إليه عند وجود الاختلاف، فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِنْ شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ﴾ [الشورى: 10]، وقال سبحانه: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: 59]، فيه نصوصٌ كثيرةٌ كلها تدل على هذا الأمر.
- ومن الأمور المتعلقة بهذا: أن وجود الاختلاف لا يسوِّغ للإنسان الأخذ بأي واحدٍ من الأقوال التي وقعت بين أهل الاختلاف، فإن كان مجتهدًا وجب عليه أن يجتهد في المسألة، ولا يجوز له أن يقلد، وإن كان غير ذلك، فإنه حينئذٍ هناك معايير للتعامل مع الاختلاف، إما بالترجيح بين المختلفين، بحسب العلم والورع والكثرة، وإما بأخذ المسألة من عالمٍ آخر، فيحصل للإنسان قناعةٌ بالحكم الشرعي في مثل هذا، ولذلك من الأمور التي نحذّر منها أشد التحذير، أن يقول الإنسان في مسائل العلم، وهو ليس عنده علمٌ، وقد ورد التحذير من مثل هذا، قال: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ [الأنعام: 21]، أي: لا يوجد أحدٌ أظلم ممن كان كذلك.
- ومن الأمور المتعلقة بهذا: أننا نتقرب إلى الله -عزَّ وجلَّ- بعذر المخالف، هذا المخالف الذي خالفنا في هذه المسألة نعذره، وقد يكون له من الاجتهاد والرأي ما يكون سببًا من أسباب وصوله إلى ذلك القول الذي قال به، وبالتالي لا يصح لنا التشنيع على ذلك المتكلم، أو مقاطعته، وعدم التعاون معه في ما يعود بالخير.
- ما موقفنا من المخالف؟
- الخلاف لا يقضي على الأخوة الإيمانية، بالتالي لازالت الأخوة الإيمانية موجودةً، والخلاف يُتقرب إلى الله -عزَّ وجلَّ- بتقريب هوة الخلاف، وتقريب وجهات النظر؛ ليكون هذا من أسباب اتحاد كلمة أهل الإسلام؛ لأن الاختلاف ليس مطلوبًا لذاته.
- من الأمور التي تتعلق بهذا: أن يتقرب الإنسان إلى الله -عزَّ وجلَّ- بعذر المخالف، فلا يهتم في نيته، ولا يتكلم عليه في مسائل اجتهاده وترجيحه، وإنما يتقرب إلى الله -عزَّ وجلَّ- بأن يعذره، ما وصل إلى هذا إلا بناءً على اجتهادٍ ورأي منه.

- من المسائل المتعلقة بهذا: أن الإنسان في مسائل الاختلاف لا يحسن به أن يُعجب بنفسه، احذريا أيها المؤمن أن تُعجب بنفسك، فإن الإعجاب بالنفس مدار الخذلان، وعندما يُعجب الإنسان بنفسه، يوكل إليها، ولا يوفقه الله -عز وجل- إلى ما ينتفع به.
- من - انقطاع في الصوت - يلاحظ في هذا: أن الفقيه لا يجوز له بأي حال أن يستنقص المخالف له، ولا - انقطاع في الصوت - المخالف من الخير، والحق، أكثر مما يقابله، وبالتالي - انقطاع في الصوت - ما يتعلق بالمحاورات الفقهية.
- في عصورٍ متعددةٍ وجد هناك جلسات مناظرةٍ في المسائل الفقهية، يأتي أحد الأشخاص منتمياً إلى مذهبٍ، ويأتي الشخص الآخر منتمياً إلى مذهبٍ آخرٍ، فيوضع بينهما محاورَةٌ، ومناقشةٌ، هذا الحوار في الخلاف الفقهي، موجودٌ من العصور الفقهي، ولزال الناس يستعملونه خصوصاً في المغرب العربي، وهذه المحاورات، لها ضوابط، ولها شروطٌ، ولها إجراءاتٌ، ولها أيضاً مستنداتٌ يمكن أن يستندوا إليها، فهذه الأمور لا بد أن تكون حاضرةً عند وجود هذا الخلاف الفقهي.
- من الأمور المتعلقة بهذا: مسألة الحذر من التعصب، قد يتعصب الإنسان إلى مذهبه، وبالتالي لا يوفق إلى الحق والصواب. التعصب للمذاهب له صورٌ كثيرةٌ متعددةٌ، أورد لكم نماذج، ولعلكم تشاركوني أيضاً في إيراد نماذج منها:
- النموذج الأول في التعصب المذهبي: ترجيح أحد المذاهب الفقهية على غيرها بعمومٍ، يقول: مذهبنا أحسن من بقية المذاهب، فهذا من التعصب، كل مذهبٍ، وكل قائلٍ، لا بد في أقواله من الصواب، وفي أقواله من الخطأ.
- هكذا أيضاً: استنقاص المذاهب الأخرى، يعني يأتي ويحاول أن يقدح في أحد المذاهب، فهذا الاستنقاص نوعٌ من أنواع التعصب المذموم المحرّم في الشرع. كنت طلبت منكم أن تشاركوني في التعصب الفقهي. نعم. عدم الاعتراف بالخطأ. التعصب في المذاهب يؤدي إلى التفرق.
- يعني مثلاً أنتم من بلدان أفريقيا، هناك طائفةٌ يقولون: من قبض يديه لم نُصَلِّ خلفه، تعرفون الاختلاف في اليمين ماذا يفعل بهما، هل تُرسل أو تُقبض، الجمهور يقولون: تُقبض، والوارد عن الإمام مالك -رحمه الله- يقول: بأنها تُرسل، فيأتي من يأتي، ويبحث المسألة، وتجده يتعسف في الأدلة، وفي بحثها وفي نظرها، من أجل أن يوافق مذهب من يرى صحة مذهبه بجواز سدل اليمين في الصلاة، وتراه يقول: من لم يسدل يديه، فإنه لا يُصَلَّى خلفه، هذا من التعصب، حتى الأئمة الذين يرون هذه المسألة ما يقولون بهذا.
- ومن أمثلته: استنقاص المذاهب الأخرى، حتى أن بعضهم يقول: لا يجوز للمرأة منّا أن تتزوج بأهل المذهب الآخر، يقول: نعاملهم معاملة أهل الكتاب، نتزوج منهم، ولا نزوجهم، هذا تعصبٌ، مخالفٌ للهيدي النبوي.
- {أيضاً في ما يتعلق في الاختلاف عندنا في المذهب المالكي في النية، القدامى يقولون: النية محلها القلب، والبعض يقولون: لا بأس بالتلفظ بها، فهذا مما أدى إلى الاختلاف عندنا أيضاً}.

- نحن نريد أن نمثّل للتعصب، يعني مثلاً لما قال: لا يُصلّى خلفه، هذا تعصبٌ، هكذا إذا استنقص بقية المذاهب، ورأى أنه في درجة أقل من مذهبه، هناك مؤلفات في التعصب المذهبي، مثلاً في كتب تفسير القرآن، بعضها تجده يتعصب للمذهب، ويتعسف في استعمال الأدلة، هناك في كتب الخلاف أمثلة ونماذج، وفي المقابل أيضاً هناك كتب ومؤلفات كثيرة بل هي الأكثر فيها تركٌ للتعصب، وحيادية في البحث والتحقيق، وبالتالي برز أصحابها.
- من المسائل المتعلقة بالخلاف: أنه **إذا سُئلت في مسألة فقهية، هل يحسن بك أن تذكر الخلاف؟ أو لا؟** فنقول: الأصل في الفتوى عدم ذكر الخلاف، الأصل أن المستفتي أن يطلب منك أن توصله إلى حكم الله -عز وجل- وحكم الله واحدٌ، وبالتالي المفتي لا يُبين إلا قولاً واحداً يرى أنه شرع رب العزة والجلال.
- من المسائل المتعلقة بالخلاف الفقهي: ما يتعلق بنقض الحكم المخالف، لما يأتي قاضٍ وينظر في قضية، ويحكم فيها باجتهاده، فحينئذٍ نُجري هذا الاجتهاد، ولو خالفه من خالفه، وبالتالي نقول: لا يُنقض الاجتهاد باجتهادٍ آخر.
- إذن، عندنا أن الأحكام القضائية المبنية على الاجتهاد، لا يجوز لنا أن ننقضها وأن نلغيها، حتى ولو كان في درجة قضائية أعلى.
- من المسائل أيضاً المتعلقة بهذا الباب: أن الخلاف الفقهي ترتب عليه وجود المؤلفات العديدة في مسائل هذا العلم، وهناك من يحاول تأصيل هذا العلم في ما يتعلق بعلم الخلاف الفقهي.
- وفيه مراتٌ توجد كتبٌ ومؤلفاتٌ في الخلاف الفقهي، مثل كتاب "المغني"، وكتاب "المجموع"، وغيرها من الكتب التي تُعنى بالمذاهب العلمية وتدوينها.
- {هل يمكن نُدراج الاختلاف الفقهي في مسألة القنوت مثلاً عندنا، المالكية يقننون في الفجر، وبعض المذاهب لا يوجد ذلك، فنحن مثلاً البعض لا يقننون، فهذا أدى إلى عدم الصلاة في المساجد التي لا يقننون في الفجر، ويقولون: إن هؤلاء جاءوا بدينٍ جديدٍ}.
- هذا نموذجٌ من النماذج، هذه مسألة خلافية، الجمهور يقولون: القنوت إنما هو في الوتر، وحال النوازل، لا يقولون هو في الفجر مطلقاً، وهناك من يرى أنه في الفجر مطلقاً، يستدلون عليه بحديث أنس في قنوت النبي -صلى الله عليه وسلم- بعد الفجر، فمثل هذا يؤخذ منه أن هذا القنوت لا ينبغي أن يكون صاداً لاقتداء بعضنا عن بعضٍ، ولأن كان هناك قولٌ راجحٌ، وقولٌ مرجوحٌ، وليس مذاهبهم واعتقاداتهم على طريقة واحدة. عندكم أمثلة أخرى.
- هناك حديثٌ أريد أن أسأل، هل هو صحيحٌ أم ليس بصحيحٍ: "اختلاف أمتي رحمة"، هل هو حديثٌ؟ أم ليس بحديثٍ؟
- هذا لا يثبت عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، ولا يصح أن يعوّل عليه، كما تقدّم أن الاختلاف هذا سنةٌ كونيةٌ، أمرٌ حتميٌّ مقدّرٌ بين الخلائق، ولا ينبغي بالعبد أن يقصد الاختلاف لذات الاختلاف.

- من نموذج هل يمكن نقول في الصلاة يقول: السلام عليكم، يقفون هكذا، ما يقولون: السلام عليكم ورحمة الله، فتجد الذين يقولون: السلام عليكم ورحمة الله يُنكرون على هؤلاء أنهم لا يتمون السلام، هل هذا يعتبر نموذج من نماذج التعصب؟.

بعدم تمام الصلاة، هذا نوعٌ من أنواع التعصب، لأن هذا خلافٌ فقهيٌّ مقررٌ، وبالتالي لا يصح معارضته بقولٍ لاحقٍ.

- {لكن هل هذا موجودٌ، ورد في الصلاة يقول: السلام عليكم فقط، بدون السلام عليكم ورحمة الله؟}.
- نعم.
- {مثلاً بعض الناس يقول: من قال آمين في الصلاة تبطل صلاته}.
- نعطيك نموذجاً أوضح من هذا، البسملة، الشافعية يقولون: هي جزءٌ من الفاتحة، لا تصح قراءة من لم يقرأ بالبسملة في فاتحة الكتاب، بينما المالكية يقولون: قراءة البسملة بدعةٌ، قراءة البسملة في أول الصلاة بدعةٌ، قالوا: لأنه لم يكن من معهود فعل النبي -صلى الله عليه وسلم-، فانظروا إلى التباين، وبالتالي إذا صلى الإنسان خلف أحد هؤلاء، فإن صلاته صحيحةٌ مجزئةٌ؛ لأنه يعمل باجتهاده وأنت تعمل باجتهادك.
- مسألة قراءة الفاتحة للمأموم بعد قراءة الإمام، مثلاً عندنا بعد الأئمة لا ينتظرون المأمومين ليقرؤوا الفاتحة، والبعض ينتظرون، هل هذا يعتبر اختلافٌ فقهيٌّ؟.

الاختلاف في قراءة الفاتحة، اختلافٌ من قديم، الشافعية يرون أن المأموم يجب عليه أن يقرأ الفاتحة، وقال طائفةٌ، يفرق بين الصلاة السرية والجهرية، قال آخرون بخلاف القول الأول، هذا خلافٌ فقهيٌّ من الزمان الأول، وليس اختلافًا ناشئًا، وهو من الأمثلة الجيدة.

- يبقى هنا مسألةٌ متعلقةٌ بالخروج من الخلاف، يستحب للإنسان أن يكون في موطنٍ قد وثق منه تمام الثقة، بحيث لا يدخل في محلٍ إلا وهو متيقنٌ أنه مباح الحكم في الشريعة، لو قُدِّرَ أنه دخل في منطقةٍ رمادية، فحينئذٍ قد يقع في المحرمات من حيث لا يشعر، ولذا قال النبي -صلى الله عليه وسلم-: «دع ما يريبك، إلى ما لا يريبك»، أي: اترك ما تشك فيه، إلا ما لا تشك فيه، فإن الحلال بيِّنٌ والحرام بيِّنٌ قال: «إن الحلال بيِّنٌ، والحرام بيِّنٌ، فمن اتقى الشبهات، فقد استبرأ لدينه وعرضه، كالراعي يرعى حول الحمى، يوشك أن يرتع فيه».

- يعني تأتي عند المحرمات، صحيح تقول: أنا لست بداخلٍ، لكن قد تشد بعض بهائمك فتدخل فتأكل، وبالتالي تعرّض نفسك للعقوبة في هذا.

- المقصود: أن الخروج من الخلاف هذا من المستحبات، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: «دع ما يريبك، إلى ما لا يريبك» دليلٌ على هذه القاعدة، والخروج من الخلاف له صورٌ متعددةٌ، وأمثلةٌ كثيرةٌ، سواءً في قضايا العبادات، أو القضايا المالية، أو قضايا الأسرة.

- ومن الأمور التي أيضًا نؤكد عليها في هذا الباب، في ما يتعلق بالخلاف الفقهي: أن يُبيِّن أن نظر المسائل ليس نظرًا اعتباطيًا، وإنما هو مبنيٌّ على أصولٍ شرعيةٍ واضحةٍ، فإذاً الخلاف الفقهي هو ظاهرةٌ صحيحةٌ، وعملٌ مستحبٌ، هو مما يُدكي روح التعلم، وينشره في العباد عند الناس.



- ما حكم من يعمل بكل المذاهب؟ مثلاً يقرأ الفاتحة بالبسملة أحياناً، وأحياناً لا يقرأها.
- المسائل التي يقع فيها اختلاف، قد يكون الاختلاف منسوباً إلى الشارع، والاختلاف قد يكون منسوباً إلى غيره، فالاختلاف الذي في الشارع اختلاف تنوع، وحينئذٍ الأولى أن ينوع الإنسان بينها إلا إذا أثر عن النبي -صلى الله عليه وسلم- أنه استمر على إحداها، فحينئذٍ يأخذ به.
- مثال ذلك: في الأذان، هناك عندنا أذان أبي محذورة، وأذان بلال، وأذان أبي محذورة فيه الترجيع، لكن الأذان الغالب، الذي يُقال عند النبي -صلى الله عليه وسلم- في غالب الأوقات هو أذان بلال، ولذلك لم يؤثر عن بلال أنه ترك الصيغة التي يقولها عادةً إلى صيغة أخرى، وبالتالي نقول: الاختيار في مثل هذه المسألة، أن تُختار الصيغة التي كانت بحضرة النبي -صلى الله عليه وسلم-، وإقراره -صلى الله عليه وسلم-.
- بينما هناك أعمال أخرى، ينوع فيها النبي -صلى الله عليه وسلم-، كما في حديث عائشة: أوتر النبي -صلى الله عليه وسلم- من الليل كله، أول الليل، وأوسطه، وآخره، فهذا تنوع، وبالتالي يدل على جواز التنوع في مثل ذلك.
- هل يعتبر من واجبات الصلاة؟ وأركان الصلاة؟ هو ما يتعلق بالمالكية يقولون: أركان الصلاة وسنن الصلاة فقط، دون ذكر الواجبات؟.
- لا، هذا في الترتيب، وقد يكون هناك اختلاف في الترتيب بين الأبواب، وقد يكون هناك اختلاف في بعض المصطلحات، مثلاً باب الكفالة، بعضهم يطلقه على أن المراد به: إحضار بدل من عليه حق مالي، وبينما آخرون يقولون إن الكفالة تعني الغرامة المالية، فهذا اختلاف في مصطلح، هو اختلاف في لفظ، في عبارة، ليس اختلافًا حقيقياً.
- من الأمور التي تتعلق بالخلاف: أن مما يُستحب تدريب طلبة العلم على حسن التعامل مع الخلافات الفقهية، فإنه حينئذٍ يؤدي إلى أن يحترم الناس بعضهم بعضاً، ويؤدي إلى أن ننق في بعض من يتولون الإرشاد والتوجيه للخلق، وتعليمهم.
- من الأمور المهمة في باب الخلاف الفقهي: أن يحذر الإنسان كل الحذر أن ينسب إلى نفسه شيئاً يرفع مكانته، ويعزها، والأمر ليس كذلك، يريد أن ينتصر على خصمه في الخلاف الفقهي، فيقول: أنا عملتُ وعملتُ، وأبي له المكانة الفلانية، فمثل هذا غير مقبول، فمثل هذا ليس من الأمور المقبولة.
- من الأمور التي أيضاً لابد أن نلاحظ في مسائل الخلاف الفقهي: أن الاختلاف الفقهي قد يكون سببه اختلاف البلدان، اختلف حكم المحل، قد يختلف الحكم الفقهي إذن، لابد من ملاحظة هذا الأمر، وتقليب النظر فيه.
- هذه لمحة عامة، عن ما يتعلق بحكم الخلاف الفقهي، أثر الخلاف الفقهي - انقطاع في الصوت - هذا الخلاف الفقهي وإن كان مذموماً في الأصل، إلا أن له آثاراً حميدة، يتناقشون، ويتساءلون، ويؤلفون الكتب، مذاهب مختلفة، بالتالي هذا الاختلاف الفقهي ليس مذموماً بالكلية، وإنما يترتب عليه آثار حميدة من نشر المعرفة، والعلم بين العباد.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.